

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

أثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية
للمرأة الفلسطينية (مشروع التمكين
السياسي للنساء الفلسطينيات نموذجاً)

إعداد

رائد يوسف أحمد سناقرة

إشراف

د. جوليا دروبر

د. علياء العسالي

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في دراسات
المرأة بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

2016م

أثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية
للمرأة الفلسطينية (مشروع التمكين
السياسي للنساء الفلسطينيات نموذجاً)

إعداد

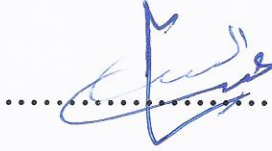
رائد يوسف أحمد سناقرة

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2016/05/10م، وأجيزت.

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة









1. د. جوليا دروبر / مشرفاً ورئيساً

2. د. علياء العسالي / مشرفاً ثانياً

3. د. أحمد فتيحة / ممتحناً خارجياً

4. د. فيصل الزعنون / ممتحناً داخلياً

الإهداء

إلى من أضأؤوا دربي بشموع المحبة والأمل...إلى ينبوع الحنان والصبر... إلى من
آثروني على أنفسهم.... وحصروا الشوك عن دربي ليمهدوا لي طريق العلم... أبي
رحمه الله وأمي أطال الله عمرها

إلى من أظهروا لي ما هو أجمل من الحياة... وكانوا ملازمي... إلى من تدوقت معهم
أجمل اللحظات إخوتي جميعا


إلى القلوب الطاهرة والرفيقة...والنفوس البريئة... ورياحيه حياتي... زوجتي و أبنائي
الأعزاء... وإلى كل من له فضل علي

إلى الأمهات الفلسطينيات الماجدات أمهات الأسرى والشهداء
إلى كل امرأة في هذا العالم آمنت بحقها وعملت من أجله
أهدي هذا العمل...

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على معلم البشرية وهادي الإنسانية
وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين...

تتناثر الكلمات حبرا وتقديراً على صفائح الأوراق... لك من علمني... وأعاد سم
ملاحي بريح العلم الطيبة... أتوجه بالشكر والتقدير لم أسهم في اخراج هذه
الرسالة مشرفيه، مدققيه، عينة الدراسة، ممتحنيه، والى كل من كان سبباً في تعليمي
ومساعدتي وأخص بالذكر الدكتور جولييا دروب حيث لم تأل جهداً في وتوجيهي لإنجاز
هذا البحث والى الدكتور علياء العسالي التي أنضأت لي الطريق بإرشاداتها
وتوجيهاتها، وكما أخص بالشكر الجزيل طاقم شؤون المرأة الذي قدم كل التسهيلات
اللازمة لإنجاز هذه الأطروحة.

<p>An-Najah National University Faculty of Graduate Studies Dean's Office</p>		<p>جامعة النجاح الوطنية كلية الدراسات العليا مكتب العميد</p>
--	---	---

تفويض

تُفوض كلية الدراسات العليا/جامعة النجاح الوطنية بموجب هذا الكتاب ، السادة في مكتبة الجامعة الأردنية/ الأردن في استخدام القرص المدمج الخاص برسالة الباحث " رائد يوسف احمد سناقره" بعنوان: " اثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية /مشروع التمكين السياسي للنساء الفلسطينيات نموذجاً"، والتي تم مناقشتها في جامعة النجاح الوطنية بنجاح بتاريخ: 2016/5/10، وذلك ضمن برنامج " دراسات المرأة"، وبحيث يشتمل هذا التفويض على إتاحة إمكانية الإطلاع على هذه الأقرص وفق التعليمات الخاصة بذلك للمدرسين، وطلبة الدراسات العليا.

كلية الدراسات العليا / جامعة النجاح الوطنية



فلسطين، نابلس، ص.ب 7٠707 هاتف:/2345115، 2345114، 2345113 (09)(972) * فاكسميل:2342907(09)(972)

3200 (5) هاتف داخلي Nablus, P. O. Box (7) *Tel. 972 9 2345113, 2345114, 2345115

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	الإقرار
و	فهرس المحتويات
ح	فهرس الجداول
ك	فهرس الملاحق
ل	الملخص
1	الفصل الأول: مشكلة الدراسة وخلفيتها
2	مقدمة الدراسة
3	مشكلة الدراسة وأسئلتها
4	فرضيات الدراسة
5	أهمية الدراسة
6	أهداف الدراسة
6	منهجية الدراسة
7	حدود الدراسة
7	مصطلحات الدراسة
10	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
11	أولاً: الإطار النظري
39	ثانياً: الدراسات السابقة
47	ثالثاً: تعليق على الدراسات السابقة
49	الفصل الثالث: الطريقة والإجراءات
50	منهج الدراسة
50	مجتمع الدراسة
52	أداة الدراسة
52	صدق الأداة
53	ثبات الأداة

الصفحة	الموضوع
54	إجراءات الدراسة
55	متغيرات الدراسة
55	المعالجة الإحصائية
57	الفصل الرابع: نتائج الدراسة
58	أولاً: النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة
70	ثانياً: النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة
96	الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات
97	أولاً: مناقشة النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة
107	ثانياً: مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضيات
116	التوصيات
119	قائمة المصادر والمراجع
128	الملاحق
b	Abstract

فهرس الجداول

الصفحة	الجدول	رقم الجدول
51	توزيع مجتمع الدراسة حسب متغيراتها المستقلة (ن=160)	جدول (1)
53	فقرات الإستبانة حسب كل مجال من مجالاتها	جدول (2)
53	معامل كرونباخ ألفا لكل مجال من مجالات المقياس والدرجة الكلية	جدول (3)
59	المتوسطات الحسابية والنسب المئوية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير لفقرات مجال معرفة المقصود بمفهوم المشاركة السياسية (ن = 160)	جدول (4)
61	المتوسطات الحسابية والنسب المئوية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير لفقرات مجال المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية وأشكالها	جدول (5)
62	المتوسطات الحسابية والنسب المئوية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير لفقرات مجال التعرف على واقع المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية	جدول (6)
64	المتوسطات الحسابية والنسب المئوية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير لفقرات مجال التعرف على دور مؤسسات المجتمع المدني في المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية	جدول (7)
66	المتوسطات الحسابية والنسب المئوية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير لفقرات مجال التعرف على التحديات التي تعيق تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية	جدول (8)
67	المتوسطات الحسابية والنسب المئوية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير لمجالات أثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية "مشروع التمكين السياسي للنساء الفلسطينيات نموذجاً"	جدول (9)
69	اختبار One Ssmple t test لأثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة	جدول (10)
71	الوصف الإحصائي لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر	جدول (11)

رقم الجدول	الجدول	الصفحة
جدول (12)	نتائج اختبار التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق تبعاً لمتغير العمر	72
جدول (13)	اختبار LSD للفروق البعدية لمتغير العمر على مجال معرفة المقصود بمفهوم المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية	73
جدول (14)	اختبار LSD للفروق البعدية لمتغير العمر على المشاركة السياسية وأشكالها	74
جدول (15)	اختبار LSD للفروق البعدية لمتغير العمر على مجال التعرف على واقع المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية	74
جدول (16)	اختبار LSD للفروق البعدية لمتغير العمر على مجال التعرف على أهمية المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية	75
جدول (17)	اختبار LSD للفروق البعدية لمتغير العمر على مجال التعرف على التحديات التي تعيق تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية	75
جدول (18)	اختبار LSD للفروق البعدية لمتغير العمر على الدرجة الكلية	76
جدول (19)	الوصف الإحصائي لأفراد عينة الدراسة وفق متغير الحالة الاجتماعية	77
جدول (20)	نتائج اختبار التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية	78
جدول (21)	اختبار LSD للفروق البعدية لمتغير الحالة الاجتماعية على مجال معرفة المقصود بمفهوم المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية	79
جدول (22)	اختبار LSD للفروق البعدية لمتغير الحالة الاجتماعية على مجال التعرف على أهمية المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية	80

رقم الجدول	الجدول	الصفحة
جدول (23)	الوصف الإحصائي لأفراد عينة الدراسة وفق متغير مكان الإقامة	81
جدول (24)	نتائج اختبار التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق تبعا لمتغير مكان الإقامة	82
جدول (25)	اختبار LSD للفروق البعدية لمتغير مكان الإقامة على مجال المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية أشكالها	83
جدول (26)	اختبار LSD للفروق البعدية لمتغير مكان الإقامة على مجال التعرف على أهم التحديات التي تعيق تفعيل المشاركة للمرأة الفلسطينية	84
جدول (27)	الوصف الإحصائي لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	85
جدول (28)	نتائج اختبار التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق تبعا لمتغير المؤهل العلمي	86
جدول (29)	اختبار LSD للفروق البعدية لمتغير المؤهل العلمي على مجال معرفة المقصود بمفهوم المشاركة السياسية	87
جدول (30)	الوصف الإحصائي لأفراد عينة الدراسة وفق متغير مجال العمل	88
جدول (31)	نتائج اختبار التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق تبعا لمتغير مجال العمل	89
جدول (32)	اختبار LSD للفروق البعدية لمتغير مجال العمل على مجال التعرف على واقع المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع	90
جدول (33)	اختبار LSD للفروق البعدية لمتغير مجال العمل على مجال التعرف على أهمية المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية	91
جدول (34)	الوصف الإحصائي لأفراد عينة الدراسة وفق متغير الدخل	92
جدول (35)	نتائج اختبار التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق تبعا لمتغير الدخل	93

الصفحة	الجدول	رقم الجدول
94	اختبار LSD للفروق البعدية لمتغير الدخل على مجال التعرف على أهمية المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية	جدول (36)
95	اختبار LSD للفروق البعدية لمتغير الدخل على مجال التعرف إلى أهم التحديات التي تعيق تفعيل المشاركة للمرأة الفلسطينية	جدول (37)

فهرس الملاحق

الصفحة	الملحق	الرقم
128	قائمة المحكمين	ملحق (1)
129	الأداة بصورتها الأولى	ملحق (2)
138	الأداة بصورتها النهائية	ملحق (3)

أثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية
(مشروع التمكين السياسي للنساء الفلسطينيات نموذجاً)

إعداد

رائد يوسف أحمد سناقرة

إشراف

د. جوليا دروبر

د. علياء العسالي

الملخص

هدفت هذه الدراسة للتعرف إلى أثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية "مشروع التمكين السياسي للنساء الفلسطينيات نموذجاً"، كما وهدفت للتعرف إلى أثر متغيرات الدراسة (العمر، الحالة الاجتماعية، مكان الإقامة، المؤهل العلمي، مجال العمل، الدخل)، ولتحقيق أغراض الدراسة أجريت الدراسة على كامل مجتمع الدراسة البالغ عددهم (200) متدربة وتم استعادة (160) استبانة بنسبة (80%) من مجتمع الدراسة، وتم اختيار العينة بالطريقة المنتظمة.

و قد كانت الدرجة الكلية لأثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية هي (3.83) وهي درجة عالية، وخلصت الدراسة إلى أن المشاركة السياسية تكون من خلال إثبات المرأة قدرتها في إدارة الشؤون العامة، وأن تعليم المرأة يؤثر في زيادة مشاركة المرأة السياسية وكما توصلت الدراسة إلى أن العادات والتقاليد الموجودة في المجتمع الفلسطيني تحد من مشاركة المرأة السياسية.

وبناءً عليه أوصت الدراسة بضرورة العمل على تصحيح الرؤى التي من شأنها العمل على التقليل من فرص المشاركة السياسية للمرأة، وفتح المجال أمام شراكة حقيقية من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية بما يحقق متطلبات التنمية الشاملة والعمل على توسيع نطاق المشاركة السياسية للمرأة خارج المؤسسات النسوية وذلك من خلال إبراز دورها في المجتمع الفلسطيني،

وخاصة الدور النضالي، وفتح المجال أمام مشاركة المرأة في المؤسسات الأهلية والحكومية وتقلد المناصب العليا، وتعزيز دورها في كافة مؤسسات المجتمع المدني.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات المجتمع المدني، المشاركة السياسية، التمكين السياسي، المرأة الفلسطينية.

الفصل الأول

مشكلة الدراسة وخلفيتها

مقدمة الدراسة

مشكلة الدراسة وأسئلتها

أهمية الدراسة

أهداف الدراسة

أسئلة الدراسة

فرضيات الدراسة

حدود الدراسة

مصطلحات الدراسة

الفصل الأول

مشكلة الدراسة وخلفيتها

مقدمة الدراسة

المشاركة السياسية للمرأة رهنٌ بظروف المجتمع الذي تعيش فيه، وتعكس هذه المشاركة مدى سلامة المجتمع وتمتعته بالحرية والنزاهة والديمقراطية في الحياة السياسية، ودرجة الحرية الاجتماعية الممنوحة للمرأة والتي تمكنها من ممارسة دورها الذي تنتشده في الحياة السياسية.

ومما لا شك فيه أن مؤسسات المجتمع المدني كافة وخصوصاً تلك التي تعنى بالشأن النسوي لم تأل جهداً في سبيل تعزيز مشاركة المرأة في ميادين الحياة العامة والسياسية، وأنها تضطلع بأدوار هامة تهدف إلى تعزيز المشاركة النسائية وتفعيلها في كافة مؤسسات المجتمع. ولكن المتتبع لحجم المشاركة النسوية في ميادين الحياة المختلفة يجد أن هناك قصوراً "واضحاً" في صور مشاركتها ومستوى المشاركة وحجمها في مؤسسات المجتمع، وخصوصاً في المجالس المحلية، والمؤسسات والأحزاب السياسية، والنقابات المهنية والعمالية وغيرها الكثير من مؤسسات المجتمع المختلفة.

وقد أشارت العديد من الأدبيات والدراسات التي تناولت موضوع المشاركة السياسية للمرأة لهذا الأمر، أن مشاركة المرأة في الحياة السياسية ما زالت دون المستوى المطلوب، وهذا ما تعكسه نظرية النخبة عند رايت، فقد ربط النخبة بالقدرة على التحكم بموقع اتخاذ القرار، فالنخبة هي تلك الجماعة التي تحتكر مواقع قيادية في الاستراتيجية العامة، ويرى أن النخبة هي نتاج للبناء المؤسسي في الدولة، وحيث أن المجتمع الذي قام رايت بدراسته هو الولايات المتحدة الأمريكية التي تتحكم فيها مؤسسات ثلاث هي المؤسسة العسكرية، والشركات الكبرى والجهاز السياسي، لذا فنخبة المجتمع الأمريكي تتشكل من أولئك الذين يشغلون مواقع قيادية في هذه المؤسسات (Wright, 1969). وأضافت بيبرس أيضاً أن أهمية المشاركة السياسية للمرأة تبرز في ضوء المناداة بالإصلاح السياسي وتدعيم اللامركزية وخصوصاً على المستوى المحلي، وأكدت على أن المشاركة السياسية للمرأة تعد أحد أبعاد المشاركة المجتمعية الفعالة،

فقضية تمكين المرأة سياسياً وتعزيز مشاركتها الفعالة في العمل السياسي ما زالت تشغل حيزاً هاماً في مؤسسات المجتمع المدني العاملة في هذا الميدان، وتسعى هذه المؤسسات جاهدة من أجل تعزيز تواجد المرأة الفلسطينية في الحياة السياسية، حيث تعدّ هذه المشاركة مؤشراً على تقدم المجتمع، ومن أجل ذلك تسعى مؤسسات المجتمع المدني إلى تطوير مشاركة المرأة في المؤسسات والأحزاب والحركات (بببرس، 2006).

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تعتمد المشاركة السياسية للمرأة في المقام الأول على دورها الريادي، سواء في مؤسسات المجتمع المدني أو الأحزاب السياسية، والتي من خلالها تظهر شخصيتها السياسية والاجتماعية، وضمن هذا المجال نشطت العديد من مؤسسات المجتمع المدني، إيماناً منها بتطوير القدرات النسوية في المجتمع الفلسطيني، ونادت هذه المؤسسات بتوسيع مشاركتها السياسية وتمكينها في أكثر من مجال بشكل عام، والمجال السياسي بشكل خاص، إلا أن هذه المشاركة ما زالت قاصرة وضيقة ومن هنا تكمن مشكلة الدراسة في مدى أثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، حيث قامت مؤسسات المجتمع المدني بالعديد من المشاريع التأهيلية التي تعنى بمشاركة المرأة في الحياة السياسية على مستوى الوطن والمجتمع المحلي، إلا أن نسبة تمثيل مشاركة المرأة في ذلك كانت ولا تزال ضعيفة مقارنة مع نسبة المرأة في المجتمع، ومن هذا المنطلق، تأتي هذه الدراسة لإلقاء الضوء على واقع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، من خلال الوقوف على مشروع التمكين السياسي للنساء الفلسطينيات الذي قام بتنفيذه طاقم شؤون المرأة في فلسطين في الفترة (2009-2013)، حيث تسعى هذه الدراسة للإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي:

ما أثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، مشروع التمكين السياسي للنساء الفلسطينيات نموذجاً؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما مفهوم المشاركة السياسية لدى المرأة الفلسطينية؟
 2. ما أشكال المشاركة السياسية من وجهة نظر المرأة الفلسطينية؟
 3. ما واقع مشاركة المرأة السياسية في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية؟
 4. ما دور مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية؟
 5. ما أهم التحديات التي تعيق تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية؟
 6. ما أثر مؤسسات المجتمع المدني في ضوء كل من متغيرات الدراسة (العمر، الحالة الاجتماعية، مكان الإقامة، المؤهل العلمي، مجال العمل، الدخل) في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية؟
- ويتفرع عن السؤال السادس الفرضيات الآتية :

فرضيات الدراسة

- 1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) لأثر مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية تعزى إلى متغير العمر.
- 2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) لأثر مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية تعزى إلى متغير الحالة الاجتماعية.
- 3- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) لأثر مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية تعزى إلى متغير المؤهل العلمي.
- 4- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) لأثر مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية تعزى إلى متغير مكان السكن.

5- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) لأثر مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية تعزى إلى متغير مجال العمل.

6- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) لأثر مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية تعزى إلى متغير الدخل.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في النقاط الآتية:

1. حرص الباحث على إبراز دور المرأة في المشاركة في الحياة السياسية خصوصاً أنها تشكل ما يقرب من نصف المجتمع الفلسطيني.
2. ندرة الدراسات والأبحاث التي تطرقت لأثر مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة في حدود علم الباحث.
3. من شأن هذه الدراسة لفت أنظار المسؤولين وصناع القرار السياسي الفلسطيني للآثار الكبيرة الذي تقوم به المرأة، وبالتالي العمل على تعزيز مشاركتها في الحياة السياسية وصنع القرار.
4. يتوقع من خلال الإطار النظري للدراسة بيان مفهوم المشاركة السياسية للمرأة، وأهميتها، ومعيقاتها، وسبل النهوض بمستوى المشاركة السياسية للمرأة وتوضيح أثر مؤسسات المجتمع المدني (طاقم شؤون المرأة) في النهوض بمستوى المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية.
5. المساهمة في إثراء المكتبة ومساعدة الباحثين في إجراء بحوث جديدة تتناول جوانب أخرى من المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- التعرف إلى أثر مؤسسات المجتمع المدني (طاقم شؤون المرأة) في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية.
- توضيح مفهوم المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية.
- توضيح أشكال المشاركة السياسية من وجهة نظر المرأة الفلسطينية.
- بيان نسبة المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية.
- توضيح دور مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية.
- الوقوف على أهم التحديات التي تعيق تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية.
- التعرف إلى أثر مؤسسات المجتمع المدني في ضوء متغيرات الدراسة (العمر، الحالة الاجتماعية، مكان الإقامة، المؤهل العلمي، مجال العمل، الدخل) في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة لفلسطين.
- تقديم الاقتراحات والتوصيات الهادفة لتحسين الواقع الحالي للمشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية وتطويره.

منهجية الدراسة

اتبعت الباحثة في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لوصف واقع مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين، وكذلك المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، وربط وتحليل العلاقة بينهما. حيث استخدمت الباحثة الاستبانة كأحدى الوسائل لجمع البيانات حول المشكلة، وذلك من خلال اختيار عينة الدراسة من فئة النساء التي استهدفها المشروع، بناء على مواصفات محددة،

وكشف العلاقات بين أبعادها المختلفة من أجل تفسيرها والوصول إلى استنتاجات هامة تسهم في تحسين الواقع وتطويره، وقد تكون مجتمع الدراسة، (200) امرأة من النساء المتدربات في مشروع التمكين السياسي.

حدود الدراسة

الحد الزمني: هو الفترة الممتدة ما بين (2009-2013) وهي فترة تنفيذ المشروع.

الحد المكاني: محافظات شمال الضفة الغربية (نابلس، جنين، طولكرم).

الحد البشري: اقتصر على (200) امرأة من النساء الفلسطينيات اللواتي شاركن في مشروع التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية، والذي قام بتنفيذه طاقم شؤون المرأة في الفترة (2009-2013).

مصطلحات الدراسة

ورد في الدراسة مجموعة من المصطلحات وجب على الباحث تعريفها اصطلاحياً وإجرائياً، علماً أن هذه المصطلحات تفسر وتعرف بطرق متنوعة تبعاً للمدارس الفكرية واتجاهات العلماء المتنوعة. **مؤسسات المجتمع المدني:** عرفها المركز الفلسطيني للأبحاث والدراسات التنموية على أنها مجموعة المؤسسات غير الرسمية، والتطوعية، المكونة من الأحزاب السياسية والمؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان، والبناء الديمقراطي، وتعمل على تعزيز ونشر مجموعة من القيم والمبادئ التي تهدف إلى تطوير وتنمية المجتمع (المركز الفلسطيني للأبحاث والدراسات التنموية، 2011).

وتعرف إجرائياً في البحث الحالي على أنها: جميع المؤسسات العاملة التي تقدم خدمات

مختلفة للمجتمع المحلي من ضمنها برامج المرأة وهي مؤسسات غير حكومية وغير ربحية.

التمكين السياسي: هو عملية مركبة تتطلب تبني سياسات وإجراءات وهياكل مؤسساتية وقانونية بهدف التغلب على أشكال عدم المساواة وضمان الفرص المتكافئة للأفراد في استخدام موارد المجتمع وفي المشاركة السياسية (اسماعيل، 2005).

ويعرف التمكين السياسي إجرائياً في البحث الحالي على أنه: كل نشاط تشارك به المرأة من شأنه أن يعزز قدراتها ومهاراتها، ويزيد ثققتها بنفسها، سواء أكان ذلك في مجال التعليم أم الاقتصاد، أم السياسية، أم في المجال الاجتماعي أم الثقافي.

المشاركة السياسية: تعرف المشاركة السياسية بأنها "كافة الأنشطة الطوعية التي يقوم بها الفرد ويشارك من خلالها أعضاء المجتمع الآخرين في اختيار النخبة الحاكمة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وبمشاركة أفراد المجتمع رجالاً ونساءً في صنع السياسات العامة للدولة (المركز الفلسطيني للأبحاث والدراسات التنموية، 2011).

وتعرف المشاركة السياسية إجرائياً في هذا البحث على أنها: كل نشاط سياسي يعبر عن إرادة المرأة، ويشمل التسجيل في العملية الانتخابية أو التصويت، أو الترشح لها بشكل فردي أو جماعي في عمل منظم أو المشاركة في أي عمل جماهيري، بهدف تعزيز وجود المرأة، وتحقيق ذاتها، ومشاركتها في مؤسسات المجتمع المدني المختلفة وصولاً إلى صناعة القرار السياسي.

الأثر لغة: أثر فيه ترك فيه علامة يعرف بها والأثر بقية الشيء وجمعها أثر (ابن منظور، لسان العرب: م (4) ص5).

الأثر اصطلاحاً: "أثر الشيء، حصول ما يدل على وجوده" (مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، ص5).

ويعرف الأثر إجرائياً في هذا البحث على أنه: ما يدل على نتائج التمكين السياسي للمرأة في المجالات المختلفة بما يحقق أوسع مشاركة للمرأة وتطلعاتها.

طاقم شؤون المرأة: هي إحدى المؤسسات التي تعنى بشؤون المرأة من خلال دعمها وبناء قدراتها وتعزيز وجودها في مراكز صنع القرار وفي العملية التنموية والسياسية، وقد تأسس طاقم شؤون المرأة عام (1992). ويضم مجموعة من المؤسسات والأطر النسوية وهي (اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي، اتحاد العمل النسوي، اتحاد لجان المرأة العاملة، مركز الدراسات النسوية، مركز شؤون المرأة).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري

ثانياً: الدراسات السابقة

ثالثاً: التعقيب على الدراسات السابقة

الإطار النظري والدراسات السابقة

لقد شاركت المرأة الفلسطينية في معترك الحياة جنباً إلى جنب مع الرجل وتحملت معه أعباء اقتصادية واجتماعية وسياسية، وشهدت تقلبات سياسية مختلفة في فلسطين نتيجة ظروف المجتمع الفلسطيني وما يعانيه من احتلال، وبالرغم من كل هذه المحطات إلا أنها أسهمت وما زالت تسهم في إدارة شؤون البيت اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وتقوم بكافة الواجبات المنزلية، فضلاً عن دخولها معركة النضال الفلسطيني ضد الاحتلال، ما يعني تنوع أدوار المرأة الفلسطينية في مجالات الحياة كافة.

احتوى القسم الأول من الفصل الحالي نظرية التنشئة السياسية والمشاركة السياسية للمرأة، والنوع الاجتماعي، وتعريفاً نظرياً للمشاركة السياسية وأهميتها وأشكالها، والمشاركة السياسية للمرأة في فلسطين، ونظام الكوتا، وتعريف مؤسسات المجتمع المدني، ومعوقات المشاركة السياسية، أما القسم الثاني فقد استعرض الباحث خلاله أهم الدراسات السابقة ونتائجها واختتم الباحث هذا الفصل بالتعقيب على الدراسات السابقة.

أولاً: الإطار النظري

ترتبط عملية المشاركة السياسية بتنامي السلوك الحضاري في المجتمعات التي تتجه نحو الانفتاح على العالم و الديمقراطية، بحيث أصبحت ظاهرة عميقة متأصلة بالحياة السياسية، قوامها النضج الثقافي والسياسي والسلوك الإنساني، كأسلوب للتعامل اليومي لإضفاء ثقافة جديدة على المجتمعات مثل السلم والتسامح، وهذا من شأنه أن يفسح المجال للاختلاف في وجهات النظر، والتنوع الحزبي، واحترام الرأي والرأي الآخر والمعارضة، وحرية الاعتقاد والتفكير وحرية الرأي والتعبير للأفراد وللقوى الاجتماعية والسياسية المختلفة وهذا يعطي عن المجتمع انطباعاً إيجابياً حيث يسمح لأفراده بالمشاركة السياسية والتعبير عن آرائهم وعن إرادتهم السياسية، وتسود فيه مساحة من الحرية السياسية والتي تقوم على مقومات رئيسية متداخلة، إن تحققت كلها يكون الإنسان قد تمتع بالفعل بحقه الثابت بالحرية السياسية، وإلا فحقه قد تمّ مصادرته، أو انتقص منه، ومن هذه الأركان يجب على المجتمع الاعتراف التام بالإنسان

بوصفه عضواً فعالاً فيه على قدم المساواة مع غيره من أبناء المجتمع، وإتاحة الفرصة أمامه لتكون إرادته مسموعة في كل ما يجري في المجتمع، فلا يجوز تهميشه ولا تجاهل وجوده، لأن ذلك يشكل مصادرة فعلية لحقه في الحرية السياسية وانتقاصاً من حقوق عضويته الثابتة

(الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 15، 1948)

وقد نصت المادة رقم (6) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن "لكل إنسان في كل مكان، الحق بان يعترف له بالشخصية القانونية"، وأشارت إلى ذلك بصراحة المادة رقم (15) بأن لكل فرد حق التمتع بجنسية ما"، وتعد الجنسية رابطة قانونية وسياسية بين شخص ودولة تترتب عليها مجموعة من الالتزامات والحقوق المتبادلة، فالجنسية هي التي تكفل للفرد التمتع بالحقوق الأساسية. التي يتطلبها كيانه الإنساني (وثيقة العهد الدولي: الحقوق المدنية والسياسية: المادة 24، 1966)

التنشئة السياسية

ظهر هذا المصطلح في عام 1959، في كتاب حمل عنوان (التنشئة السياسية) لمؤلفه هربوت هايمان، ولقد عرفها بأنها اكتساب المواطن الاتجاهات والقيم السياسية التي يحملها معه حينما يجند في مختلف الأدوار الاجتماعية (المنوفي، 1999).

وتعرف أيضاً بأنها جزء من التنشئة الاجتماعية والتي من خلالها يكتسب الفرد الاتجاهات والقيم السائدة في المجتمع، كما تعتبر التنشئة السياسية وسيلة لتصحيح الثقافة السياسية المنحرفة في المجتمع، وخلق ثقافة مدنية جديدة ومتحضرة للعبور بالمجتمع من حالة التخلف إلى التقدم (الغزي، 2009).

ورغم أن مصطلح التنشئة السياسية يعتبر حديثاً نسبياً، إلا أن الحضارات القديمة أولتها اهتمام خاص، فيشير افلاطون الى ضرورة رعاية من سيتولى الحكم رعاية خاصة تهتم بتهديبهم، وزرع الصفات الحسنة فيهم، وتجنبيهم الخوف قدر المستطاع، أيضاً ركز كونفوشيوس في فلسفته على أهمية أن يتدرب من سيتولى الحكم على أن يعامل الناس معاملة حسنة، ويحكم بينهم

بالعدل، ويجب أن يكون كذلك في أسرته، فإن نجاح في ذلك ببيته استطاع أن يقود المجتمع و يحقق العدالة و الطمأنينة للجميع (شعفان،1999).

وتعدُّ نظرية التنشئة السياسية جزءاً من عملية التنشئة الاجتماعية للأفراد وهي إحدى محددات التنشئة السياسية، والتي لا يمكن أن تتم بوجه واحد أو بأسلوب واحد، فإن الفرد خلال ذلك يأخذ من المصادر والقنوات التي قد تختلف في أساليبها ولكنها في النهاية تتجه نحو هدف واحد، وهو تنشئة الفرد تنشئة اجتماعية وسياسية يكون من خلالها عضواً فاعلاً في المجتمع الذي يعيش فيه (ابو هريبيد، 2010).

وتتطلق هذه النظرية من أن الفرد يتبنى توجهات سياسية كوسيلة لإشباع رغباته الشخصية، وقد ينخرط في السياسة نتيجة لرغبة في القوة أو الجاه أو لأي سبب آخر، أمام هذه الرغبة فإنه قد يخضع للسلطات السياسية نتيجة لذلك، وفي الواقع أن خبرات التنشئة السياسية التي يكتسبها الإنسان أو المواطن خلال عملية تعرضه لها هي التي تحدد سلوكه السياسي، سواء بالمشاركة أو عدمها، أو حتى برفض النظام السياسي (سالم،2000).

وتتعدد مصادر التنشئة السياسية بالنسبة للفرد، فهي تتكامل لغرس و زرع القيم السياسية الأساسية لدى أفراد المجتمع وتربيتهم سياسياً تربية علمية وعملية تساعدهم في توجيه سلوكهم بما يخدم مصلحة المجتمع وبما يخلق منهم مواطنين صالحين قادرين على فهم وتحليل النسق السياسي بالطرق العلمية المدروسة وبما يحقق إيمانهم بالمشاركة السياسية التي بدورها تحقق المنفعة المتبادلة والمصلحة المشتركة بين المجتمع والدولة، أي أنها تهدف إلى تشكيل السلوك الشخصي والعام بما يلائم أهداف الجماعة ومتفقة مع قيم المجتمع، وهنا يحاول السياسيون ترسيخ شرعية نظامهم والحفاظ على ثقة الأفراد فيهم كقيادات سياسية لهذا النظام (داوسن، 1998).

لذلك فإن هذه المصادر تعمل على ترسيخ الروح الوطنية والقومية وتعزيز مفهوم المواطنة لدى الأفراد ما يجعلهم يعتزون بثقافتهم وتراثهم وحضارتهم، كذلك فإن مصادر التنشئة السياسية قادرة على أن تخلق توجه أيديولوجي لدى الأفراد، يتمشى وقيم ومبادئ مجتمعهم بما يحقق

طموحاتهم في تنمية المجتمع تنمية سياسية واجتماعية واقتصادية، وفي هذه الحالة فأن وسائل ومصادر التنشئة لها أثر كبير ومهم جداً في تمكين المرأة سياسياً ولعب دور هام في مشاركتها السياسية (الطبيب، 2003).

بناء على ما ذكر في نظرية التنشئة السياسية فإنها تؤدي الى تهيئة الفرد للمشاركة السياسية في أي نظام أو مجتمع إلى تحقيق أعلى درجات المواطنة، حيث ينتقل الفرد من دائرة المواطن المتفرج الخامل إلى المواطن المشارك الفاعل وهي أعلى درجات المواطنة، وكلما ازدادت مساحة المشاركة السياسية في المجتمع واتسعت رقعة المؤسسات الأهلية والمدنية قوي المجتمع في مقابل الدولة، وقوة المجتمع قوة للدولة لأن قوة الأصل قوة للفرع، والدولة مهما بلغت قوتها لا تستطيع القيام بجميع الأعمال والخدمات مما تحتاج معها إلى مساندة المجتمع في الإنفاق الحكومي وهذا بدوره يؤدي إلى المشاركة في القرار السياسي (Josef, 2000).

المشاركة السياسية للمرأة

تاريخياً عاشت المرأة وما زالت بحكم صفاتها التشريحية والفسولوجية أسيرة الوظيفة التقليدية لها كأم وربة بيت وزوجة بدرجات متفاوتة، وبالرغم من كون التاريخ يصف لنا نساء شاركن في مناصب المجتمع العليا، فمنهن من كن ملكات على شعوب ومنهن من كن رائدات في العلوم، إلا أن هذا كان الاستثناء وليس القاعدة، فلا زال السواد الأعظم من النساء ينظر إليهن من إطار ضيق يقتصر على تلك الوظيفة التاريخية، ونحن هنا لا نقلل من قيمة أو أهمية هذا الدور الوظيفي الهام، إلا أن المرأة يجب أن لا تبقى أسيرة لهذا الدور، ومع تبني الحركات القومية والعالمية قضية الحركة النسوية العالمية، ظهرت تيارات في الحركة النسوية يطلق عليها التيار الجندي والتي تحمل في منظومتها ثلاث قضايا وهي مناهضة العنف ضد المرأة، ومشاركة المرأة في صناعة القرار السياسي، وتعزيز عمل المرأة، وتتعلق الأسس الفكرية لمفهوم الجندر في مجال التنمية الذي يهدف إلى دمج المرأة في المجتمع، وإعادة صياغة أدوار كل من الرجل والمرأة بهدف تحقيق العدالة والمساواة، وذلك من خلال إعطاء الفرص وإدماج الجميع في بناء المجتمع وعلى كافة المستويات (هاشم، 2007).

إن مستوى المشاركة السياسية للمرأة كانت أقل من مستوى المشاركة السياسية للرجل، وإذا ما أرادت المرأة التدخل في السياسة فإنها تكون أكثر تحفظاً من الرجل، وهذا ما يعرف بالفجوة التقليدية المبنية على النوع الاجتماعي، وخلال الفترة الواقعة ما بين الثمانينات والتسعينيات من القرن الماضي، برزت ما يعرف بالفجوة الحديثة المبنية على النوع الاجتماعي، وهي تصف الموقف الذي من خلاله تكون المرأة أكثر مناصرة للأحزاب اليسارية أكثر منها للأحزاب اليمينية، وهذا التحول من الفجوة التقليدية نحو الفجوة الحديثة قد ظهر في جميع المجتمعات الرأسمالية المتقدمة، مما يعني أن هناك تحول في السياسات التي انتهجتها الأحزاب لصالح المرأة، وفي مثل هذه المجتمعات يؤمن أغلب السكان في المساواة المبنية على النوع الاجتماعي ويمتلكون تصورات تحررية حول القضايا الجنسية وسياسات الإنجاب، وهذا التحول في القيم الثقافية يرتبط بالتغير الاجتماعي الاقتصادي، خصوصاً في زيادة عمل المرأة وظهور دول تتمتع بالرفاهية (Norris and Lovenduski, 1999).

وهذا ما عكسته الانتخابات البريطانية التي جرت في عام 1997 صوت نحو 17.7 مليون امرأة مقارنة مع 15.8 مليون رجل، مع العلم أن الرجال أكثر اشتراك في الأحزاب السياسية من النساء ولو بشكل ضئيل، إلا أن معظم النساء شأنهن شأن معظم الرجال لا تتدخل في سياسات الأحزاب، ففي بريطانيا على سبيل المثال ما نسبته 76 في المائة من النساء لا تمارس أي نشاط سياسي، وهذا يعود إلى الأسباب التالية، العمر والعرق، والسود والإناث هؤلاء جميعاً أقل مشاركة في أي نشاطات سياسي من تلك اللواتي في منتصف العمر ومن الذكور البيض، وتميل المرأة إلى المشاركة في المؤسسات التطوعية والحركات الاجتماعية أكثر من ميلها إلى الأحزاب السياسية الرسمية، وتعتبرها شكلاً من أشكال المشاركة السياسية، وهذه المشاركة الواسعة في المؤسسات التطوعية والمنظمات اعطى دوراً هاماً للمرأة، وأبرز القضايا الاجتماعية للمرأة، وهذا أدى إلى حصر الفجوة المبنية على النوع الاجتماعي، بالرغم من ذلك فإن النساء أقل احتمالية من الرجال للمشاركة في الاحتجاجات السياسية مثل المظاهرات أو الأعمال المباشرة، وذلك بسبب العوامل التي يتم أخذها بالحسبان هو مستوى الديمقراطية، والتعليم والطبقة

الاجتماعية، والعمر، وعضوية الاتحادات، والفجوة العرقية ولذلك فإن هذه العوامل مجتمعة هي التي تفسر وضوح الفجوة المبنية على النوع الاجتماعي (Inglehart and Norris, 2003).

تعريف المشاركة السياسية

"كلمة المشاركة Participation مشتقة من اسم المفعول للكلمة اللاتينية Participate ويتكون هذا المصطلح من جزأين pars بمعنى جزء Part والثاني Compare وتعني "القيام بـ وبالتالي المشاركة تعني To take part أي القيام بأثر" (عبد الوهاب، 1999، ص106).

"وكما تم تعريف المشاركة فهي في اللغة تعني حصول الفرد على نصيب من شيء ما وهي تعني أن المشارك له نصيب في الشأن السياسي، ومشاركة المواطن سياسياً تعني لعب أثر في الحياة السياسية، وهذه المشاركة تأخذ عدة أشكال: مثل عملية التصويت، والاستفتاء، والمشاركة في الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، والمظاهرات، والاعتصامات، والعصيان المدني" (إبراش، 1998، ص238).

ومصطلح المشاركة السياسية حديث الظهور يرتبط مباشرة بمصطلح الديمقراطية، على الرغم من شمولية مصطلح الديمقراطية للديمقراطية السياسية التي تعني حق الاقتراع، والديمقراطية الاجتماعية وتعني تكافؤ الفرص، حتى طور الغرب مفهوم الديمقراطية ليعني التعددية السياسية وفق ضوابط محددة (الدجاني، 1989).

وقد أشارت المادة (21) في الفقرة (1) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى حق المشاركة بأن "لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده، إما مباشرة أو بواسطة ممثلين يختارون في حرية" وقد استندت في هذا الحق إلى الفقرة (3) من المادة (21)، بأن إرادة الشعب هي سلة الحكم والتي يجب ان تكون من خلال الانتخابات النزيهة والتي تجري دورياً وعلى قدم المساواة بين الناخبين (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948).

"ويعرفها الكثيرون على انها نشاط سياسي يرمز إلى مساهمة المواطنين ودورهم في إطار النظام السياسي، وهذا يعني أن المشاركة السياسية ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون

العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء أكان هذا النشاط فردياً أم جماعياً، منظماً أم عفويّاً، متواصلًا أم منقطعاً، سلمياً أم عنيفاً، شرعياً أم غير شرعي، فعالاً أم غير فعال" (البيج، 1997، ص64).

"وعرفت دائرة معارف العلوم الاجتماعية المشاركة السياسية بأنها عبارة عن فعاليات تتجز من قبل أعضاء المجتمع لانتخاب حكاهم بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية تشكيل السياسات العامة" (عثمان، 2008، ص31).

في حين أن تعريف المشاركة السياسية الأكثر شيوعاً هو الذي يقول بأن المشاركة السياسية مجموعة من التصرفات الإرادية والتي تهدف إلى التأثير في عملية صنع السياسات العامة وإدارة شؤون المجتمع، وكذلك تلك التي يتم من خلالها اختيار القيادات السياسية على كافة المستويات الحكومية من قومية ومحلية، وذلك بغض النظر عما إذا كانت هذه التصرفات منظمة أو غير منظمة مؤقتة أو غير مؤقتة مشروعة أو غير مشروعة، وسواء نجحت في بلوغ غايتها أم لم تتجح (وهبان، 2003).

إنّ الحديث عن المشاركة السياسية لا يتم إلّا في نطاق مجتمع مدني حديث، ودولة وطنية حديثة، تبدو لمواطنيها من الداخل دولة حق وقانون، لا دولة حزب أو نخبة أو فئة أو طبقة، لأنّ الأولى تفتح الباب على مصراعيه لمشاركة الجميع، أمّا في الحالة الثانية فتجعل المشاركة مقتصرة على أعضاء الحزب أو النخبة أو الفئة أو الطبقة أيّاً كانت التسمية، ليس عند هذا الحد، فربما تلجأ إلى إلغاء واجب الآخر في المشاركة السياسية والتعبير، وتجعل من ذاتها محوراً ومركزاً والباقي هوامش (شبار، 1999).

ورغم كل محاسن المشاركة السياسية إلا تعرف أنها، في الواقع، في العالم العربي أزمة ترتبط بالتخلف السياسي، حيث يتم توجيه المواطنين نحو ممارسة المشاركة السياسية بنوع من الاختلال، كما نجدها إما مشاركة منعدمة أو شكلية، يتسبب فيها ميل القيادات السياسية إلى تركيز السلطة في قبضتها، وإقامة نظم تسلطية وتقويد مشاركة الجماهير في الحياة السياسية (وهبان، 2003).

وإذا كانت القاعدة الديمقراطية، تقضي بأن تكون الحكومة مسؤولة مسؤولية مطلقة أمام المواطنين من أجل تحقيق العدالة، فإنّ هذه الأخيرة تتطلب العمل بما يتيح المساواة بين جميع القوى السياسية للوصول إلى السلطة وعدم احتكارها من قبل جماعة واحدة، أو حزب واحد (Josef، 2000).

"ويرى معوض أنّ المشاركة السياسية تعني في أوسع معانيها حق المواطن في أن يؤدي دوراً معيناً في عملية صنع القرارات السياسية، لكنها في أضيق معانيها تعني حق ذلك المواطن في أن يراقب هذه القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها من جانب الحاكم" (معوض، 1983، ص108).

وحق المشاركة السياسية هي القاعدة التي تعبر عن إرادة وضمير الرأي العام، لما له من ثقل كبير في تقرير السياسات العامة، ولهذا تعمل الحكومات من أجل الحصول على الدعم الشعبي، فعليه فإنّ الحرية السياسية لا تكون كاملة أو آمنة إذا لم يأخذ صوت الشعب بالحسبان وأن يكون للأقليات إرادة سياسية تعبر عنها بكل حرية ولهذا قيل: إنّ الحريات هي نظام ديمقراطي يقوم على أساس حكم الأغلبية وأنّ غايتها توفير حق المعارضة للأقليات (الدبس، 2002).

أهمية المشاركة السياسية

تكمن أهمية المشاركة السياسية في أنها تمنح الأفراد حرية التعبير عن أنفسهم، في ظل مساحات من الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، والتعبير عن الرأي، والمشاركة في الانتخابات، وبالتالي تتيح قدراً كبيراً للمواطن في المشاركة السياسية بشكل فعال، وهذا بدوره يشعر المواطن بانتمائه الحقيقي لوطنه، ويسهل عليه المشاركة في عملية صنع القرار، وهذا يلبي طموح المشاركين، حيث إنّ كلما زادت درجة المشاركة السياسية زادت الشرعية للنظام (الطبيب، 2003).

وتعدّ المشاركة السياسية من أهم مظاهر الديمقراطية، حيث يستطيع المواطن من خلالها التعبير عن إرادته، من هنا تسعى الكثير من الأنظمة الديمقراطية في العالم لتوسيع نطاق المشاركة للمواطنين لدعم شرعيتها وإتاحة الفرصة للمواطنين لاختيار ممثليهم بحرية، لأنّ مفهوم الديمقراطية السليمة يرتكز إلى إسهام المواطنين، وبهذا يتولد شعور لدى الأفراد بأهمية مشاركتهم فتعزز بذلك ثقافتهم وسلوكهم السياسي (الشرعة، 1999).

وتمثل المشاركة السياسية المحرك لعملية التنمية الشاملة والمستدامة عن طريق التركيز على العامل البشري وتنشيط دوره وتفعيله كمجال أساسي داعم لمجالات التنمية، وذلك بإشراكه في عملية صنع القرارات وتطبيقها ومراقبتها، وتتيح للمواطن معرفة المشاكل وطرق طرحها وعرض حلولها وتقديم البرامج لذلك، ومن هنا باتت مشاركة المرأة في الحياة السياسية ضرورة لتحقيق أهداف النظام السياسي ومشاركتها تساعد في توسيع قاعدة الشرعية للمؤسسات التمثيلية والتنفيذية للنظام السياسي وصمام أمان للقرار السياسي المتخذ نتيجة إشراك المواطن فيه، وتأتي أهمية المشاركة السياسية في عدة أشكال مختلفة في مواقع صنع القرار، ومواقع التأثير بحيث تمكن الناس من الحصول على حقوقهم ومصالحهم أو المطالبة بها (بييرس، 2006).

كما تظهر أهمية المشاركة السياسية في أنها تعمل على تحقيق الفاعلية في المجتمع وتعني الفاعلية ما ذهب إليه برغوث بأنها "القدرة المتزايدة على شحذ وتعبئة الإمكانيات التخيرية للفرد والمجتمع والأمة والتحكم الوظيفي المتوازن الدقيق فيها، وحسن استثمارها في تحقيق أفضل مستويات الإشباع المعنوي والروحي والمادي والاجتماعي الممكن للفرد والمجتمع" (برغوث، 2006، ص50).

وهذه القدرة هي المشاركة السياسية، وهي التعبير الحقيقي والفعلي عن القدرة السياسية، وبهذا يصبح النظام السياسي أكثر انفتاحاً وديمقراطية بقدر ما يفسح مجال المشاركة في صناعة السياسات والقرارات السياسية (صعب، 1985).

"وأما الفاعلية السياسية فهي الاعتقاد أنّ المحكومين في نظام سياسي لديهم القدرة على ممارسة نفوذ وتأثير على الحاكمين، وهذا يعني أنّ الفاعلية السياسية هي الأساس الذي يعتمد

عليها النظام السياسي، فكلما زاد الفرد تفاعلاً كان أكثر مشاركة في العملية السياسية، إذاً فإنّ العلاقة بين الفاعلية السياسية والمشاركة السياسية هي علاقة طردية مباشرة، وكما أنّ المشاركة من أفراد المجتمع تؤدي إلى الرقابة على المسؤولين مما يقلل من مساحة التلاعب والفساد ويكشف للحكومة نقاط الضعف ويشكل لها صمام أمان من الانحرافات" (السيد، 1996، ص 97).

وتعدّ المشاركة السياسية من سمات الأنظمة السياسية الحديثة والمتطورة، وتكمن أهميتها باحتواء كل السلوكيات العدوانية التي تتولد من عملية التعبئة والتحويلات الاجتماعية المرافقة لإجراءات التطور السياسي والتنمية السياسية والاقتصادية، وهو ما يجعلها عملية شاملة، بمعنى أنها عملية متعددة الأبعاد، فلا تنحصر أبعادها في البعد السياسي، بل في رغبة القوى الاجتماعية المتعددة في تحقيق النقلة النوعية في العمل السياسي، ومدى استجابة النخب السياسية الحاكمة لمشاركة هذه القوى ونطاق مشاركتها، لاستيعابها في حفظ الاستقرار السياسي وإدامته أيضاً (الطيب، 2003).

مستويات وأشكال المشاركة السياسية

تختلف أشكال المشاركة السياسية من زمن لآخر، كذلك تختلف أشكال المشاركة من جانب المواطنين في الدولة، تبعاً لاختلاف الأنظمة السياسية، حيث تتوقف مستوياتها على طبيعة النسق السياسي، وتتخذ أشكالها وفقاً لنمطه، لأنّ كل نسق يتضمن العديد من الأدوار، التي يؤديها الأفراد داخله، كالمواطن الذي يتوقف دوره على الإدلاء بصوته في الانتخابات العامة، والسياسي المحترف، وأعضاء الحزب النشيطين، حيث تنتظم العلاقة بينهم على أساس الترتيب الهرمي في شغل الأدوار، فهي علاقة تنظيمية تتحدد وفقاً لشكل المشاركة ومداهما، أي الدور الذي يقوم به المشارك، ويعتمد ذلك على شروط معينة مثل مدى توفر الظروف التي تتيح المشاركة أو تقيدها، وعلى مدى إقبال المواطنين على الإسهام في العمل العام (شاهين، 2011).

مستويات المشاركة السياسية

لما كانت المشاركة السياسية تعنى بصفة عامة تلك الأنشطة الاختيارية أو التطوعية التي يسهم المواطنون من خلالها في الحياة العامة، فإنّ هذه المستويات لمشاركة المواطنين في الحياة العامة تختلف من دولة لأخرى، ومن فترة لأخرى في الدولة نفسها، ويتوقف ذلك على مدى توفر الظروف التي تتيح المشاركة أو تقيدتها، وعلى مدى إقبال المواطنين على الإسهام في العمل العام (الزيات، 1984).

ويشمل هذا المستوى من تتوافر فيهم ثلاثة شروط من ستة: الانتماء لحزب سياسي، والتبرع لهذا الحزب، أو الترشح، وحضور الاجتماعات السياسية بشكل متكرر، والمشاركة في الحملات الانتخابية، وتوجيه رسائل بشأن قضايا سياسية للمجلس النيابي، أو لذوى المناصب السياسية أو للصحافة، والحديث في السياسة مع أشخاص خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالفرد.

أ - المستوى الأول: وهم من يمتحنوا السياسة كمهنة (ممارسو النشاط السياسي) ويشمل هذا المستوى الذين يصوتون في الانتخابات ويتابعون بشكل عام ما يحدث على الساحة السياسية.

ب - المستوى الثاني: وهذه الفئة أقل درجة من المستوى الأول وهم المهتمون بالنشاط السياسي Politically Relevant People: ويشمل هذا المستوى المتابعين للنشاط السياسي بشكل عام ولا يشاركون في الانتخابات العامة.

ج - المستوى الثالث: الهامشيون في العمل السياسي Spurs to Political Action

وهؤلاء من لا يهتمون بالأمر السياسي، ولا يميلون للاهتمام بالعمل السياسي، ولا يخصصون أي وقت أو موارد له، ولا يشاركون إلاّ عندما يشعرون بأنّ مصالحهم المباشرة مهددة أو بأنّ ظروف حياتهم معرضة للتدهور.

د - المستوى الرابع: المتطرفون سياسياً Excessive Participation:

وهم أولئك الذين يعملون خارج الأطر الشرعية القائمة، ويلجأون إلى أساليب العنف (ابو ضيف 1993).

وعندما يشعر الفرد بعداء تجاه المجتمع بصفة عامة أو تجاه النظام السياسي بصفة خاصة إما أن ينسحب من كل أشكال المشاركة وينضم إلى صفوف اللامبالين، وإما أن يتجه إلى استخدام صور من المشاركة تتسم بالحدة والعنف، وهذا حال الواقع الفلسطيني حيث أدى القمع السياسي والانقسام الداخلي إلى تهميش وإقصاء الكثير من شرائح المجتمع وخاصة شريحة النساء (عليوة و محمود، 2008).

ويقسم أبراش (1998) أشكال المشاركة السياسية إلى ثلاثة مستويات:

1- **مشاركة منظمة:** وهي مشاركة ضمن إطار منظمي مؤسساتي، قائم بين مجموعة من الأفراد لهم نفس التوجه والاهداف، يشكل حلقة الوصل بين المواطن والنظام السياسي، عن طريق أجهزة تقوم بمهمة تجميع ودمج المطالب الفردية المعبر عنها وتحويلها إلى اختيارات سياسية عامة، في إطار برامج محددة، تقوم بها الأحزاب السياسية والنقابات، والاتحادات المهنية، والمجلس المنتخبة.

2- **مشاركة مستقلة:** يقوم بها المواطن بصفة فردية، بحيث تكون له حرية مطلقة في تحديد نوع مشاركته ودرجتها، ويكون مخيراً في أن يشارك أو لا.

3- **مشاركة ظرفية:** تتم في المناسبات فقط، وتتجلى مظاهرها بشكل واضح في التصويت في الانتخابات وفي الاستفتاءات، وتضم غير المؤطرين سياسياً من الجمهور، أي عامة الناس.

المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين

تعدّ مشاركة النظام السياسي في صياغة الشأن العام أسلوباً ديمقراطياً و حضارياً، لأنها تحد من الصراعات السياسية، و تؤدي إلى إحداث عمليات تغيير جديدة وجوهرية في شكل النظام السياسي، وبالتالي أصبحت عملية مشاركة المرأة في الحياة السياسية ضرورة لتحقيق

أهداف النظام السياسي، بحيث تشمل هذه المشاركة كل أفراد المجتمع على حد سواء، ولا تقتصر على الرجال فقط، وهذا بحد ذاته يؤدي إلى اتساع قاعدة المشاركة السياسية لتستوعب في نهاية الأمر جميع شرائح المجتمع بما فيها النساء، وتوسيع قاعدة الشرعية للمؤسسات التمثيلية والتنفيذية للنظام السياسي، مما يعطيها قوة مستندة إلى الديمقراطية والتعددية، وفي فترة ما بعد أوسلو، ازدادت الدراسات والأبحاث المتعلقة بدراسة المرأة في معظم المجتمعات، نظراً لأنّ المرأة تشغل الركيزة الأساسية للمجتمع وتشكيلته البنائية والوظيفية، ولما تقوم به أو يناط بها من دور ووظيفة، وتطالب العديد من المنظمات الدولية حكومات دول العالم الثالث بتمكين المرأة سياسياً، ومنحها دوراً سياسياً يصل إلى أعلى المراتب في الدولة، حيث طالبت الأمم المتحدة العديد من الدول العربية باحترام حقوق المرأة، و ناشدتهم بضرورة إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة (عودة، 2013).

وقد أدركت معظم المجتمعات عبر مسيرتها التاريخية أهمية هذا الدور والوظيفة، إلا أنها لم تمنح المرأة المكانة والمركز الذي تستحق، لقد أدرك العاملون في المجالات التنموية وخصوصاً التنمية البشرية طبيعة العلاقة الارتباطية والمتبادلة بين مستويات التطور ومدى حرية ومشاركة المرأة في العملية التنموية، ويتجلى هذا الموضوع بشكل واضح من خلال مساهمة المرأة في القوى العاملة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، حيث لا تتجاوز نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة في الدول المتخلفة 15% على أبعد تقدير (النفشبندي، 2005).

وقد أشار جهاز الإحصاء الفلسطيني في تقريره للربع الثالث من العام 2009م إلى أنّ نسبة مشاركة المرأة الفلسطينية في القوى العاملة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة بلغ 15.4%، أقصاها في الريف بنسبة 18.7%، يليها 14.3% في الحضر، ثم 12.7% في المخيمات، مع الأخذ بعين الاعتبار بأنّ المشاركة الكبرى لها في مجال التعليم، وذلك بنسبة 31.7% يليها الصحة بنسبة 8.8% (جهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2010).

وبالرغم من الاهتمام الذي حظيت به المرأة في العقود الأخيرة على كل المستويات العلمية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، إلا إنّها تعاني من صعوبات جمة في العديد من

المجالات والمواقع، ورغم أنّ التشريعات والقوانين تبدو غير منحازة للذكور، إلا أنّ الحواجز الاجتماعية مثل العادات والتقاليد ورضا المجتمع لا زالت تحد من المشاركة الحقيقية للمرأة رغم أهمية تواجدتها في تلك المجالات، ولا يعترض الدين الإسلامي على عمل المرأة، فقد أنصف الإسلام المرأة وأعطاه حقوقها، فأصبح لها حقّ التملك، والأهلية الكاملة في الالتزامات والحقوق العامة، فعلى سبيل المثال، شاركت المرأة في الكثير من الأعمال زمن الرسول صلى الله عليه وسلم، والخلفاء الراشدين، مثل: أسماء، وعائشة، ونسيبة بنت كعب، ولم يقتصر دورها على الأعمال المدنية فحسب، بل شاركت الرجل في الحروب كالخنساء، ولم تخل غزوة من نساء يسعفن الجرحى ويعملن على نقل المؤن والسلاح إلى الجيش، كما قلد الرسول صلى الله عليه وسلم بنت قيس الغفارية قلادة تشبه الأوسمة الحربية الآن على حسن بلائها في غزوة خيبر، وهناك من قمن بادوار مشابهة في العصور التالية الأموي، العباسي، وغيرها (اسماعيل، 2005).

وقد ظهرت حاجة المجتمع الفلسطيني في بناء دولته الحديثة إلى المرأة كي تشارك في صنع القرار السياسي، وساعد على ذلك التغيير الثقافي والاجتماعي وسرعة انتشار التكنولوجيا الحديثة، سواء أكان ذلك في المجتمع العربي بشكل عام، أم في المجتمع الفلسطيني على وجه الخصوص، كذلك انتشار وسائل الاعلام، فضلاً عن وجود المؤسسات النسوية التي تدعم هذا التوجه، وتنادي بحرية المرأة ومساواتها بالرجل، كل هذا ساهم في زيادة انخراط المرأة في العامة والمهنية (النقشبندي، 2005).

أمام هذا الواقع وعند الحديث عن المشاركة السياسية في بلدان العالم الثالث، نجد أنّ هناك تركيزاً على مشاركة المرأة في الحياة السياسية، باعتبارها أكثر أعضاء المجتمع تهميشاً، وأنّ هناك ضرورة لإطلاق طاقتها، وتحقيق مكانتها، وقد أقدمت كثير من الهيئات الدولية الممولة للنشاط التنموي في العالم الثالث، على طرح برامج واسعة هادفة إلى تمكين المرأة في مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والحقوقية، وفي فلسطين يُعدّ الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية مؤسسة تمثيلية عامة تدعم العديد من الأطر والمراكز في مجال تمكين المرأة، وتطرح برامج

مختلفة والتي ترتبط في كثير من الأحيان بأجندة الممول أو على الأقل رؤيته عن بعد للنتائج المترتبة على تنفيذ هذه البرامج المختلفة، في هذا المجال يمكن تعريف المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين بالإمكانات والقدرات الواقعية والكامنة لدى المرأة الفلسطينية بشكل فردي أو جماعي، والتي تجعلها مساهمة بهذا القدر أو ذلك في صنع القرار السياسي (غلوب واخرون، 2004).

منذ منتصف القرن العشرين، وانتشار الأفكار والمبادئ التي تتادي بحرية المرأة، ومساواتها مع الرجل في الحقوق والواجبات، وإخراجها من الصورة النمطية التقليدية، بدأت المرأة المشاركة النسوية بدرجات مختلفة متوازية مع تطور المجتمعات. فكانت المشاركة النسوية متواضعة في المجتمعات المتخلفة والدول النامية، بينما قطعت المرأة في الدول المتطورة والمتقدمة شوطاً في هذا السياق، وقد اتسمت الحركة النسوية بطابعها العالمي بعد أن أثبتت التجارب المجتمعية صحة ما

تدعو إليه هذه الحركات من أفكار و مفاهيم وتعزيز لنهج الحرية والديمقراطية، وبالنسبة لفلسطين فإنّ المشاركة النسوية بدأت مبكرة مقارنة بالمشاركة النسوية في البلدان العربية والإسلامية، ويعود السبب في ذلك إلى طبيعة الأوضاع الأمنية والسياسية

(Lockman and Joel, 2005).

بدأت المرأة الفلسطينية بتشكيل الجمعيات والمنظمات الخيرية والاشترك فيها حيث لعبت هذه الجمعيات دوراً في التظاهرات ضد الانتداب البريطاني، وبدأ يسمع صوتها السياسي، وأصبحت تشارك في معركة الاستقلال الاجتماعي والسياسي، حيث بدأتها بالجمعيات الخيرية التي شكلت النواة الأولى لانطلاقة المرأة الفلسطينية إذ عبرت عن نفسها في شكل اعتصام ومظاهرات وعرائض احتجاج (ميعاري، 2003).

وتذكر المصادر التاريخية أنّ أول نشاط سياسي نسائي ملحوظ كان في العفولة عام 1893، حيث خرجت النساء الفلسطينيات في مظاهرة احتجاج على إنشاء أول مستوطنة يهودية في ذلك الوقت، وفي احتجاجات البراق عام 1929، التي شكلت نقطة تحول مهمة في حياة

المرأة الفلسطينية، إذ وقعت تسع نساء قتلى برصاص الجيش البريطاني، مما دعاها إلى تصعيد نضالها لتغيير الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي أحاطت بها مثل عمليات الإعدام والاعتقال والمطاردة والسجن وهدم البيوت، التي قامت بها سلطات الانتداب البريطاني (اسماعيل، 2005).

وتمكنت المرأة الفلسطينية من عقد أول مؤتمر نسائي فلسطيني، في مدينة القدس عام 1929، وانبثقت عنه اللجنة التنفيذية لجمعية السيدات العربيات، ثم أنشئ في العام نفسه الاتحاد النسائي العربي في القدس وآخر في نابلس، حيث قام إضافة إلى اللجنة التنفيذية لجمعية السيدات العربيات، بأدوار متعددة اقتصادياً، اجتماعياً، ثقافياً ووطنياً، متمثلة في المظاهرات، وتقديم الاحتجاجات إلى المندوب السامي البريطاني، وإرسال الرسائل إلى الملوك والحكام العرب، وخلال الفترة من عام 1948 وحتى 1967، نشطت المؤسسات النسائية الخيرية كالأيتام ومراكز المسنين وغيرها في إغاثة الأسر المنكوبة، وإعداد المرأة وتأهيلها مهنيًا، لتتوج نضالات المرأة في هذه الفترة بتأسيس الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية عام 1965 ليكون تنظيمًا شعبيًا نسائيًا يضطلع بدوره الاجتماعي والسياسي بين صفوف النساء في المناطق المحتلة وهذا يدلنا على أن الوعي السياسي النسائي نشأ في أحضان حركة النضال الفلسطيني، ونما من خلال مؤسسات مجتمعية أصلاً (الغبرا، 1988).

مع دخول الانتفاضة الأولى عام 1987م عادت الحركة النسوية إلى طابعها الخدماتي في ظل غياب الدولة لتسد العجز الذي فرضته الظروف السياسية في تلك المرحلة حيث تشير الإحصاءات هنا إلى أن 7% من الشهداء الذين سقطوا خلال الفترة من 87 - 1997، كانوا من النساء، فيما شكلت النساء 9% فقط من الجرحى المبلّغ عنهم خلال الفترة نفسها، وفي عام 1996 زاد عدد الأسيرات الفلسطينيات اللواتي يقين رهن الاعتقال في سجون الاحتلال الإسرائيلي عن أربعين امرأة، ومع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية عقب اتفاق أوسلو، كانت المرأة رغم كل ما بذلته أسيرة للدور التقليدي الهامشي، فمنهن من كانت تعمل في قطاع الزراعة ومنهن من يعملن في المستوطنات الإسرائيلية وبأجر زهيد، ومنهن من يعملن في قطاعات خدمتية مختلفة مثل التدريس والتمريض (المكي، 2005).

أما بالنسبة للحركة النسائية فقد انقسمت بين مؤيد ومعارض لأوسلو حسب اعتبارات كثيرة، فالأطر النسائية أو اللجان تبعت تنظيمها الأم، إما بالمعارضة أو التأييد، و في تلك الفترة نشأ ما أطلق عليه " طاقم شؤون المرأة"، ونشط الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية الذي تأسس عام 1965، ونشط كذلك اتحاد الجمعيات النسائية التطوعية الذي تأسس عام 1989 إبان الانتفاضة، وانضمت مؤسسات المراكز النسوية الحديثة التي انتشرت، وإن لم تكن تعنيها المسألة السياسية كثيراً، إذ أنّ معظم المراكز النسوية اتجهت إلى العمل في المجتمع لتغييره وليس العمل الوطني في مواجهة الاحتلال، وفي عام 1994 في فترة وضع المسودة الأساسية للقانون الأساسي الفلسطيني لم تتضمن مبدأ المساواة كبنء أساسي، إلى أن تم تعديل المسودة التي تضمنت نصوصاً تتعلق بالمساواة بين الجنسين وتوافق ذلك مع إصدار وثيقة حقوقية نسوية تطرح فيها كافة القضايا التي تطمح النساء إلى تحقيقها في ظل دولة فلسطين (كمال، 1997).

وبعد هذه المحطات الطويلة التي مرت بها الحركة النسوية الفلسطينية، يمكن لنا أن نلخص دورها في المجتمع الحديث الذي لم يتغير كثيراً عن الدور التقليدي المناط بها، فدورها مقتصر على الجانب الاجتماعي، وتربية الأطفال، والعناية بالأسرة، باستثناء بعض المؤسسات النسوية كانت في معظمها تتخذ الجانب الشكلي الظاهري، ولم تدخل في صلب عملية دمج المرأة في المجتمع بصورة كاملة، وبالرغم من الدعم المعنوي اللفظي الذي قدم للمرأة الفلسطينية والعربية، إلا أنّ نظرة المجتمع متمثلة في العائلة والأحزاب والتنظيمات للمرأة لم تتغير، ولا زالت تقتصر على الكلام فقط، فالعائلة تدعم بشكل تقليدي دور الرجل، وتُقيّد دور المرأة الفلسطينية وإن نالت حقها في الحصول على المؤهلات العلمية التي ربما تساعدها في الوصول إلى مناصب فاعلة ومؤثرة في المجتمع (عواد، 2008).

المجتمع المدني

المجتمع المدني هو "نسيج متشابك من العلاقات التي تقوم بين أفراد من جهة، وبين الدولة من جهة أخرى، وهي تقوم على علاقات تبادل المصالح والمنافع، والتعاقد والتراضي والتفاهم والاختلاف والحقوق والواجبات والمسئوليات، ومحاسبة الدولة في كافة الأوقات التي يستدعى فيها الأمر محاسبتها" (خليل، 2000، ص12).

والمجتمع المدني يعدّ مجموعة واسعة النطاق من المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الربحية التي لها وجودٌ في الحياة العامة وتنهض بعبء التعبير عن اهتمامات وقيم أعضائها أو الآخرين، استناداً إلى اعتبارات أخلاقية أو ثقافية أو سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية (البنك الدولي، 2010).

والمجتمع المدني يعدّ نسيجاً متشابكاً من المؤسسات غير الرسمية، التطوعية، المكونة من الأحزاب السياسية والمؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان والبناء الديمقراطي، وتعمل على تعزيز ونشر مجموعة من القيم والمبادئ التي تهدف إلى تطوير وتنمية المجتمع التي تقوم بين أفراد من جهة، وبين الدولة من جهة أخرى وهي علاقات تقوم على تبادل المصالح والمنافع، والتعاقد والتراضي والتفاهم والاختلاف والحقوق والواجبات والمسئوليات (الحبيب، 1999).

مؤسسات المجتمع المدني

وعرفها البنك الدولي بأنها تلك المنظومة الواسعة من اتحادات العمل والمنظمات غير الحكومية والمجموعات القائمة على الأديان والمؤسسات والمنظمات القائمة على المجتمعات في المجتمع المدني (محمد، 2005).

وُعرفت أيضاً بأنها مجموعة من الحركات الاجتماعية التي تقاوم هيمنة الدولة على المجتمع وممارستها للسلطة التعسفية، وتتمثل بالمؤسسات والمنظمات الطوعية غير الرسمية التي

تعمل باستقلال عن سيطرة الدولة التي اعتادت أن تفرض هيمنتها على المجتمع بالسيطرة على هذه المؤسسات وغيرها، حديثة كانت أو تقليدية (غليون، 2001).

مشاركة النساء في مؤسسات المجتمع المدني

تعد مشاركة النساء الفلسطينيات في المنظمات غير الحكومية هي الأوسع والأقدم والأكثر تنوعاً وفعالية، رغم كل ما يمكن أن يقال عن تراجع هذه المشاركة كما وكيفاً.

لقد وجدت النساء الفلسطينيات متنفساً حقيقياً في هذه المنظمات التي نشأت في ظل غياب الدولة، وأعطتها الفرصة لإثبات وجودها كمواطن فاعل في المجتمع ومشارك حقيقي في قضاياها ومشكلاته، على الرغم من الصعوبات المتعددة التي واجهتها الناشطات في هذا المجال سابقاً من سلطات الاحتلال الإسرائيلي، حيث كان ينظر لها كمؤسسات ذات طابع سياسي، تحمل قضية التحرر الوطني كأولوية أولى في أجندة عملها (الحداد، 2006).

رغم مشاركة النساء المبكرة في الفصائل والأحزاب السياسية إلا أن ذلك لم يترك أثراً على تحسين مشاركتهن السياسية إذ بقيت هذه المشاركة ضعيفة بالمقارنة مع مشاركة الرجل، بالإضافة إلى استبعادها الكبير عن مراكز صنع القرار في هذه الأحزاب ومنها من كان يتبنى فكراً تنويرياً يدعم دمج النساء في الحياة السياسية والعامّة، غير أن الفجوة ظلت واسعة بين التنظير والواقع الفعلي للنساء في الأحزاب التي ينتمين إليها، ونظراً لطغيان العامل السياسي على المراحل التاريخية للشعب الفلسطيني، مما أدى إلى تحديد الأهداف والاستراتيجيات وتركيزها حول قضايا التحرر، فيما تم إرجاء القضايا الأخرى لحين تحقيق الهدف السياسي، غير أن التجربة أثبتت، أن موضوع المرأة ليست مركزية بالنسبة للأحزاب وربما هذا يفسر جانباً مهماً من أسباب انحسار نشاط المرأة الفلسطينية في ظل المرحلة الحالية، خاصة في ظل غياب استراتيجية واضحة لدى تلك الأحزاب حول وضع المرأة الفلسطينية، وعدم تحديد رؤية واضحة لكل حزب على حدة وتحديد موقفه من المرأة وتحويل هذا الموقف إلى برامج وأجندات عمل على أرض الواقع (اسماعيل، 2005).

وتشير البيانات إلى وجود علاقة عكسية بين نسبة النساء وبين مستوى السلطة، فعدد النساء يتناقص في المراكز العليا في الأحزاب، فمثلاً تشكل النساء 5% من أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح مقابل 4% من الأعضاء في اللجنة الحركية العليا، وفي الجبهة الشعبية تمثل 10% من اللجنة المركزية العامة، وفي المكتب التنفيذي لفدا تمثل النساء 30%، فيما يبلغ تمثيلها 19% من اللجنة المركزية للحزب نفسه، وهي أعلى نسبة لمشاركة النساء في الأحزاب، رغم أن فدا يعد حزباً صغيراً مقارنة مع الأحزاب الأخرى (الحداد، 2006).

فيما ترتفع نسبة مشاركة النساء في هيكلية الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين في الضفة الغربية عنها في غزة، فبلغت نسبة النساء في القيادة المركزية في الضفة الغربية 18% بينما كان نصيب قطاع غزة 13%، وفي اللجنة المركزية العامة بلغ في الضفة 19.5% بينما 16.5% في غزة، ورغم أن تمثيل النساء في اللجان المركزية التي تعد أهم هيئة لاتخاذ القرار في الحزب، أعلى لدى الأحزاب اليسارية إلا أنها بقيت نسبة ضئيلة بالمقارنة مع النسبة الكلية فضلاً عن أن وجود النساء في مثل هذه اللجان لم يؤدي إلى فرض سياسات وبرامج حزبية تتبنى أجندة نسوية تتوازي مع أجندة العمل الوطني، وبقيت النساء تتبنى المشروع الوطني الذي ظل يستأثر بأولوية نشاطهن (الشيخ، 2004).

الكوتا السياسية

الكوتا السياسية عبارة عن قوانين تعني أن عدد محدد من حصص النساء يجب أن يتم تمثيلها في البرلمان أو أي مؤسسة سياسية، وربما تكون هذه الكوتا في مستويات مختلفة في الأحزاب السياسية، أو كمتطلب لتركيبية المجلس التشريعي أو الحكومة، ففي بريطانيا تضاعفت حصة النساء في انتخابات عام 1997، وهذا التضاعف يُعزى للحقيقة التي تقول أن حزب العمال قد تبنى جميع قوائم النساء، وقد نتج عن ذلك زيادة في عدد النساء في البرلمان من 60 إلى 120، وفي المقابل هوجمت فكرة الكوتا من قبل وسائل الإعلام، وقد تم معارضتها من خلال تواجد المرأة في الألعاب الرياضية، حيث حاول البعض منع النساء الرياضيات من المشاركة في بعض المسابقات الرياضية، مما يعني أن المرأة يجب أن تحارب حتى في ميدان الرياضة،

وعلى الرغم من ذلك فقد تحدى هذه السياسة اثنان من المرشحين الفائزين، إذ استخدموا قانون التمييز الجنسي وقد كانت ناجحة على الرغم من الحقيقة التي ترى أن قانون التمييز الجنسي لم يكن قابلاً للتطبيق في الأحزاب السياسية (Lovendusky, 2005).

لقد أصبح ممارسو السياسة أسرع في قبول حالة الازدياد في تمثيل النساء أكثر من تقبلهم للنظريات السياسية، وقد تبنت العديد من الأحزاب السياسية أنظمة الحصص (الكوتا). ومنذ بدايات عام 1970 تبنت الأحزاب السياسية في النرويج الكوتا ومنذ ذلك الوقت أصبح استخدامها آخذاً في الانتشار والنمو، وبشكل خاص وامتزاج في عام 1990، وفي عام 2003 كان هناك 75 دولة حول العالم تستخدم نظام الكوتا، ولم تقتصر هذه الدول على النرويج وفرنسا وبريطانيا فحسب بل أيضاً المكسيك ونيكاراجوا وجنوب أفريقيا، وأما في جنوب أفريقيا وبعد انتخابات عام 1994 فإن ما يعدو الربع 27 في المائة من أعضاء البرلمان كنّ من النساء، وهذا ما قد تم إنجازه من خلال النشاط النسوي في تطوير دستور جديد ومن خلال المؤتمر الوطني الأفريقي الذي تبنى 30% من قائمة حزبه وقد سجلت هذه الانتخابات نقلة من التمييز العنصري (الأبارتايد) نحو الديمقراطية في جنوب أفريقيا، وهذا دلّ على أن مستوى تمثيل المرأة السياسي قد سجل المرتبة السابعة الأعلى في العالم (Inglehart and Norris, 2003).

الكوتا و قانون رقم (9) لسنة 2005 بشأن الانتخابات العامة التي جرت في فلسطين

مادة (3) النظام الانتخابي وتوزيع المقاعد

1- يقوم قانون الانتخابات الفلسطيني على أساس النظام الانتخابي المختلط مناصفة (50%-50%) بين نظام الأكثرية النسبية (تعدد الدوائر)، و(نظام القوائم) باعتبار الأراضي الفلسطينية دائرة انتخابية واحدة.

مادة (4) تمثيل المرأة يجب أن تضمن كل قائمة من القوائم الانتخابية المرشحة للانتخابات النسبية (القوائم) حداً أدنى لتمثيل المرأة بحيث لا يقل عن امرأة واحدة من بين كل من الأسماء الثلاثة الأولى في القائمة، و الأربعة أسماء التي تلي ذلك، و كل خمسة أسماء تلي ذلك.

أصدر الرئيس محمود عباس سنة 2007 بعد الانقسام قراراً جديداً لإجراء الانتخابات العامة وهو (قرار قانون رقم 1 لسنة 2007) ألغى بموجبه القانون رقم 9 لسنة 2005 والتي جرت عليه الانتخابات التشريعية في عام 2006 والانتخابات الرئاسية في عام 2005، مع العلم بأنه لم تجر أي انتخابات على هذا القانون الجديد.

يوجد في المجلس التشريعي المكون من 132 عضواً تمثيلاً للنساء بمجموع 17 عضواً جميعهن فائزات عن طريق الكوتا النسائية بمعنى، لم تفرز أي مرشحة عن طريق انتخاب الدوائر وإنما فقط عن طريق التمثيل النسبي، وأكد القانون الأساسي الفلسطيني في المواد (9 و26) من باب الحقوق والحريات العامة، على مبدأ المساواة بشكل عام، فنصت المادة (9) على أن: "الفلسطينيون أمام القانون والقضاء سواء لا تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة". ونصت المادة (26) على أن "للفلسطينيين حق المشاركة في الحياة السياسية أفراداً وجماعات" وقد ضمن القانون الأساسي وبشكل غير مباشر مبدأ المساواة عندما أشارت الفقرة الأولى من المادة العاشرة منه إلى أن حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ملزمة وواجبة الاحترام، وهذا مفاده أن على الجميع احترام حقوق الإنسان سواء فيما يتعلق بالجهات الرسمية الحكومية أو غير الحكومية أو الأفراد فيما بينهم. وكذلك عندما أشارت الفقرة الثانية من نفس المادة على ضرورة أن تعمل السلطة الوطنية دون إبطاء على الانضمام إلى الإعلانات والمواثيق الدولية التي تحمي حقوق الإنسان (القانون الاساسي الفلسطيني المعدل، 2005).

النوع الاجتماعي

تعرف اليونيفيم UNIFEM (صندوق الامم المتحدة الانمائي للمرأة) النوع الاجتماعي (الجندر) بأنه عملية دراسة العلاقة المتداخلة بين المرأة والرجل في المجتمع، وتسمى هذه العلاقة علاقة النوع الاجتماعي (Gender Relationship) وتحددها وتحكمها عوامل مختلفة اقتصادية، اجتماعية، سياسية وبيئية، عن طريق تأثيرها في قيمة العمل في الأدوار الإنجابية والإنتاجية والتنظيمية التي تقوم بها المرأة والرجل (اليونيفيم، 2005).

فضلاً عن ذلك هناك تغيير على المستوى العالمي في الحركات النسائية، حيث بدأت تأخذ لها تمثيلاً في المؤتمرات الدولية، وهذا الدور بدأ بالتنامي من خلال التمثيل للمنظمات غير الحكومية، وهي الآن عبارة عن مجموعة معترف بها في نشاطات منظمات الأمم المتحدة وبعضها تتفاعل بشكل واضح مع المنظمات النسائية أو البرامج الموجودة في منظمات دولية عديدة مثل منظمة اليونسكو، بالإضافة إلى أنه يوجد هناك تنسيق بين تلك المؤسسات من خلال قسم الأمم المتحدة من أجل التقدم على صعيد النساء (Stienstra, 2000)

وهذه القوى لديها قدرة على وضع بعض القضايا الخاصة بعلاقات الجندر في أجندات البحث الدبلوماسي والسياسة الدولية، وقد أنشأت الأمم المتحدة هيئة تسمى (مكانة المرأة) في بدايات عام 1946 تحت البند 2 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي منع سياسات التمييز على أساس الجنس كما هو الحال مع منع التمييز على أساس العرق والدين وغير ذلك، وقد تبع ذلك اتفاقيات محددة تتعلق بحقوق المرأة في اتفاقية تحديد جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتي تم عرضها عام 1979، ولقد اكتسبت أجندة حقوق الإنسان أهمية كبيرة في اكتساب الدعم الخاص بالمساواة على أساس النوع الاجتماعي من الرجال في المنظمات الدولية، وهذا الدعم شكل أهمية كبيرة في إنشاء أجواء من خلالها عملت المجموعات النسائية بنشاط كبير، وقد تمثلت أهم النتائج لهذا الضغط في التطور الذي طرأ على السياسات، فمن عام 1940 حتى العام 1960 تم إنشاء الأجهزة والهيئات العالمية، وقد تم قبول فكرة تمكين المرأة سياسياً وفي كافة المجالات وهذا بعد ذاته كان الدافع للتحرك باتجاه التطور والمدنية (في الوقت التي كانت ما تعرف بالمدينة غير مقبولة)، ونتيجة لذلك وفي معظم مناطق العالم تم القيام باستثمار واسع في نطاق التعليم الابتدائي للفتيات وفي البرامج الثقافية الخاصة باليا فعيين في مجال طبقات النساء العاملة وفي المناطق الريفية، وبمرور الوقت بدأت هذه الجهود تأخذ منحى المساواة المبنية على الجندر وقد تم دفعها قدماً إلى الأمام في نطاقات التعليم الثانوي والعالي والتي لا تزال نشطة، ومن الجدير بالذكر أن واحدة من أهم أهداف التطور القرنى للأمم المتحدة والتي تم تبنيها في العام 2000 هي تطوير المساواة المعتمدة على النوع وتمكين المرأة مع الأخذ بعين الاعتبار تحديد التباين في كافة مستويات التعليم في العام 2015 وذلك كهدف خاص (Connell,2009)

من الواضح أنّ القوى التي تدفع باتجاه ديمقراطية النوع الاجتماعي في المجالات الدولية لا زالت ضعيفة في علاقتها مع حجم المشكلة، فلا زال هناك القليل من تأثيرها في المؤسسات الانتقالية والأسواق العالمية والخضوع لما يعرف بقوانين مكافحة التمييز، وغالباً ما يقود هذا البحث عن العمالة الرخيصة حول العالم، هذا يدفع هذه المؤسسات إلى استغلال الوظائف الصناعية الضعيفة للعديد من النساء العاملات، وفي هذه الحالة التي تكون فيها الاتحادات مقيدة، حتى في نظام الأمم المتحدة لا يوجد هناك قوة موحدة للتغيير، فالمؤتمرات الخاصة بالمرأة ضرورية في تشكيل أجنداث عالمية للإصلاح، من خلال الوفود التي تحضر كان هناك البعض من حكومات المحافظين الكاثوليك والبعض من حكومات المحافظين المسلمين والتي نشطت ضد المساواة المبنية على النوع الاجتماعي، لذلك شهدت هذه المؤتمرات نقاشاً حاداً حول قضايا محددة مثل الإجهاض، ومنع الحمل، والسحاقيات، وحتى مفهوم النوع الاجتماعي قد تم مهاجمته في مؤتمر بكين عام 1995 لأنه كان مفروضاً من قبل قوى الأحزاب اليمينية ليكون كلمة رمز للحركة النسوية (Richardson and Robinson, 2008).

الأحزاب السياسية كمنظمات

لقد لوحظ منذ فترة من الزمن ومن خلال دراسات تتعلق بالمرأة وبالجنس (النوع الاجتماعي) أن البنى التنظيمية والثقافات يتم احتوائها في النوع الاجتماعي التي تخص المرأة، ويحتل الرجال في الهرم التنظيمي أقوى المراكز وأعلاها على النقيض من النساء التي تحتل أضعفها وأدناها، لذلك وفي جميع المنظمات التي تكون مركزية في العملية السياسية فإن الرجال هم الذين يحتلون مراكز القوى، وهذا أيضاً موجود في مؤسسات الدولة مثل الخدمات المدنية، والقضاء، والشرطة، والجيش الذي يكون الرجال من خلاله هم المسيطرون على أعلى القمم الهرمية، وفي المقابل فإن الصورة ليست مستقرة كما أن هناك دليلاً على أن حصة النساء في النخب السياسية في تزايد، حيث بلغ عدد النساء حوالي 5500 امرأة في البرلمانات في كافة أرجاء العالم، وذلك في ربيع عام 2002 تمثل 14.3 من جميع الأعضاء وأن هذه النسبة ارتفعت من 9 في عام 1987، وإذا ما حصل هذا النمو (0.36 لكل عام)، فمن المتوقع أن المرأة

البرلمانية ستحصل على مساواة مع الرجال في نهاية القرن الثاني والعشرون (Inglehart and Norris, 2003).

لقد تم استخدام تحليل المنظمات في ما يتعلق بالنوع الاجتماعي وذلك لمعرفة الإجراءات الداخلية المتعلقة بالأحزاب والتي لا تختار النساء كمرشحات، ومثل هذه الدراسات تلقي الضوء على الطرق التي تعمل من خلالها الثقافة الذكورية على إقصاء النساء، هذا ما يفسر تركيب الأحزاب السياسية وثقافتها، فتقافة حزب العمال البريطاني على سبيل المثال قد تم تجذيره على تجربة اتحادية التجارة المبنية على الذكورة، بإضافة إلى المحافظة العالية في اتجاهاته نحو النساء الأعضاء، إنّ الطريقة العمالية في التنظيم بدأت من أجل إحداث تغيير خلال فترة عام 1970 وتسارعت مع تدفق الناشطات من النساء في نهاية عام 1970 والحملة النسائية التي تمت من خلال اتحادات التجارة للتمثيل الأفضل والتغيير في السياسة، وفي عام 1980 بدأت الجمعيات النسائية في الظهور كجزء من الحكومات المحلية، وهنا يمكن رؤية هذه التطورات كجزء من إجراءات الحداثة والتطور فضلاً عن أنه يمكن فهم ذلك كنتاج مهم لحركة تحرر المرأة ولسياسات النوع الاجتماعي داخل المنظمات، لقد تم استخدام وجود مثل هذه الثقافة الذكورية لتوضيح مقاومة التحرك باتجاه مساواة أكبر، والمقاومة التي كانت قوية بشكل خاص في العمل القديم مناطق التصنيع والمناجم مما يعني أنّ مكانة المرأة ليس لها مكان في السياسة وخاصة ليس في الترشيح للبرلمانات حيث إنها تأخذ مكان الرجل، وعلى الرغم من ذلك فإن سجل اختيار المرأة يعدو أبعد من العمل لذلك فإنّ الأحزاب السياسية تتميز بهرم السيطرة الذكورية بالإضافة إلى الثقافة التنظيمية الذكورية (Richardson and Robinson, 2008).

خلفية تاريخية عن طاقم شؤون المرأة

تأسس طاقم شؤون المرأة في القدس في العام 1992، كجزء من الطواقم الفنية التي تكونت لمساندة الفريق المفاوض، ومساعدته أثناء محادثات السلام، ولإعداد البنية التحتية والبنوية لبناء اللبنة الأساسية للدولة الفلسطينية المستقبلية، ولإدماج النوع الاجتماعي في كافة هذه التحضيرات، تجسيدا للشراكة بين الرجال والنساء في دعم وتعزيز عملية السلام والبناء

المستقبلي لمؤسسات الدولة الفلسطينية، وتكريساً لمضامين وثيقة الاستقلال (1988)، التي أكدت على مبدأ المساواة بين الفلسطينيين، بغض النظر عن الجنس أو الدين أو العرق، وبهدف تجميع وتوحيد جهد القوى النسائية الفاعلة والداعمة لمبادرة السلام الفلسطينية. وعليه فقد تشكل طاقم شؤون المرأة في مرحله الأولى من الأطر النسوية المؤيدة لعملية السلام (اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي، اتحاد العمل النسوي، اتحاد لجان المرأة العاملة)، إضافة إلى مراكز نسويه (مركز الدراسات النسوية، مركز شؤون المرأة)، وكفاءات نسويه تعمل سويماً من أجل بناء مجتمع ديمقراطي متعدد، يحترم حقوق الإنسان وخالٍ من أي شكل من أشكال التمييز القائم على الدين والجنس واللون لضمان العيش الكريم والأمان للمواطن". كما يسعى الطاقم إلى تطوير دور المرأة في المجتمع، من خلال تعزيز وبناء قدراتها وتمكينها في مراكز صنع القرار، وفي العملية التنموية والسياسية الفلسطينية (طاقم شؤون المرأة، 2010).

أما بالنسبة للحركة النسائية فقد انقسمت بين مؤيد ومعارض لأوسلو حسب اعتبارات كثيرة، فالأطر النسائية أو اللجان تبعت تنظيمها الأم، إما بالمعارضة أو التأييد، وفي تلك الفترة نشأ ما أطلق عليه "طاقم شؤون المرأة"، ونشط الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية الذي تأسس عام 1965، ونشط كذلك اتحاد الجمعيات النسائية التطوعية الذي كان قد تأسس عام 1989 أبان الانتفاضة الأولى عام 1987م، وانضمت مؤسسات المراكز النسوية الحديثة التي انتشرت بسرعة إلى مؤيدي أوسلو، و إن لم يكن يعنيتها المسألة السياسية كثيراً، إذ إن معظم المراكز النسوية اتجهت إلى العمل في المجتمع لتغييره وليس للعمل الوطني في مواجهة الاحتلال وهذا أدى إلى ضعف ثقافة المقاومة، وبروز ثقافة الاستهلاك والبحث عن حلول فردية (Jad, 2003).

نبذة عن مشروع التمكين السياسي للنساء الفلسطينيات

جاء هذا المشروع لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية والذي نفذ في 14 موقعاً رئيسياً في الضفة الغربية و4 مواقع في غزة والذي نفذه طاقم شؤون المرأة من خلال منحة مقدمة من "صندوق الأمم المتحدة للمساواة وتمكين المرأة" Un Women. حيث استهدف المشروع الهيئات المحلية والمؤثرين والمؤسسات النسوية والقاعدية ومراكز صبايا ومجموعات شبابية، وهدف هذا

المشروع إلى التعرف لواقع المشاركة السياسية ومفهومها وأهميتها والتحديات التي تعيق المرأة الفلسطينية من المشاركة السياسية.

معوقات المشاركة السياسية للمرأة

يوجد جملة من المعوقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعيق المرأة من المشاركة السياسية الفاعلة، في الوطن العربي وهي :

أولاً: العوامل السياسية

تعدّ الأجواء المصاحبة للعملية الانتخابية من أهم العوامل التي تمنع وتحد من مشاركة المرأة السياسية بحيث يكون المناخ الانتخابي غير مستقر ويخلو في بعض الأحيان من الأمن ويسوده العنف والتهديد ومن الأمثلة على ذلك في بلدان الوطن العربي " ففي مصر تحجم النساء عن المشاركة في الانتخابات لأنهنّ لا يرغبن في أن يتعرضن للإهانة إذا لم يوافقن على بيع أصواتهن لمن لا يستحق، كما أن هناك تهديداً لمن تفكر في ترشيح نفسها لهذه الانتخابات سواء كان بالتشهير بهن أو تلوّث سمعتهن بسبب عدم القدرة على تلبية متطلبات الدعاية الانتخابية المالية، وفي الجزائر، لا تشارك السيدات خوفاً من الجماعات الدينية المتعصبة وكذلك الحال في لبنان حيث تحجم السيدات عن المشاركة خوفاً من العنف المتبادل بين الفصائل المختلفة، أما في فلسطين فالظروف التي تحيط بالمجتمع الفلسطيني من احتلال وغيره يحد من مشاركة المرأة السياسية (بييرس، 2006).

وهناك أسباب تتعلق بضعف الوعي السياسي في المجتمع بشكل عام، و المرأة بشكل خاص في هذا المجال، فضلاً عن ضعف الأحزاب والفصائل وتراجع جماهيريتها وغياب الديمقراطية الداخلية، مما أدى إلى حالة من العزوف الواضح لدى أفراد المجتمع والمرأة بشكل خاص من الانضمام لها وهجرة بعض كوادرها ، ناهيك عن ضعف أداء مؤسسات المجتمع المدني، والمؤسسات النسوية كل هذا يحد من المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية (العثمان، 2011).

ثانياً: العوامل الاقتصادية

تعدّ العوامل الاقتصادية من العوامل التي تؤثر سلباً على المشاركة السياسية للمرأة بشكل خاص دون الرجل، لأن المرأة لا تتمتع باستقلالية اقتصادية لذا فإن الفقر يحد من هذه المشاركة بحيث تكون مهتمة بأولويات ومتطلبات الحياة اليومية، وهذا يمثل عائقاً أمام المرأة وخاصة في الوطن العربي (بيبرس، 2006).

ثالثاً: العوامل الاجتماعية

الثقافة السائدة في المجتمع ما زالت تلعب دوراً هاماً في الحد من المشاركة السياسية للمرأة حيث ما زالت تقليدية، وتقوم على التمييز بين الرجل والمرأة، وتعزز دور المرأة التقليدي المقتصر على العمل داخل المنزل والاهتمام بشؤون الأسرة وليس لها حق التدخل في الشأن السياسي، وبطء التغيير الاجتماعي في منظومة القيم والعادات والتقاليد، ناهيك عن المناخ السياسي والذي يسوده الاحباط وهذا أدى إلى شعور باللامبالاة في الشأن السياسي، ومن العوامل المهمة أيضاً تدني المستوى التعليمي (الأمية) والتي تعدّ من أكبر المشكلات التي تواجه تفعيل المشاركة السياسية، خاصة مع ارتفاع نسبة الأمية بين النساء في الوطن العربي، وهذا من أهم المعوقات حيث ترتبط المشاركة السياسية ارتباطاً مباشراً مع التعليم بحيث أنه كلما زاد تعليم المرأة زادت فرصتها في المشاركة السياسية وتقلد مناصب متقدمة (عبد اللطيف، 2010).

ثانياً: الدراسات السابقة

وقد تم ترتيب الدراسات السابقة في هذه الدراسة، وفق درجة تقطعها مع متغيرات الدراسة الحالية وليس اعتماداً على تدرجها الزمني.

الدراسات العربية

دراسة سالم والكفارنة (2011) دور الانتخابات النيابية (1989-2007) في تمكين المرأة الأردنية سياسياً من وجهة نظرها هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الانتخابات النيابية في تمكين المرأة الأردنية سياسياً من وجهة نظرها، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة تكونت من (24) فقرة، توزعت على ثلاثة مجالات وهي: مجال المشاركة بالحياة البرلمانية، ومجال اكتساب المهارات السياسية، ومجال ثقة المرأة بذاتها. حيث تم توزيعها على عينة تكونت من (401) امرأة في إقليم الشمال، وقد توصلت الدراسة إلى: وجاء مجال اكتساب المهارات السياسية في المرتبة الثانية، بينما جاء مجال المشاركة بالحياة البرلمانية في المرتبة الأخيرة، وقد كانت تقديرات أفراد عينة الدراسة بدرجة كبيرة، لا توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$) بين تقديرات أفراد العينة تعزى لمتغير طبيعة العمل، وكذلك توجد فروق دالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$) بين تقديرات أفراد العينة، تعزى لمتغير الفئة العمرية، وذلك لصالح، تقديرات ذوات الفئة العمرية (أقل من 20 سنة، ومن 20-35 سنة) عند جميع مجالات المقارنة.

دراسة بلول (2009)، هدفت التعرف على التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع حيث اعتمد الباحث المنهج الوصفي في دراسة واقع تمكين المرأة بشكل عام وتمكينها سياسياً، ثم المنهج التحليلي في دراسة معوقات المشاركة السياسية للمرأة حيث نتج عن الدراسة أنّ المشاركة السياسية للمرأة العربية هي دون المستوى، فعلى الرغم من التقدم الذي شهده وضع المرأة العربية في مجالي الصحة والتعليم، لم تقترن هذه المكاسب بإنجازات مماثلة في مجال الميدان السياسي. وحصة المرأة في المشاركة في الحياة العامة

والسياسية في المنطقة العربية هي من بين أدنى الحصص في مناطق العالم. على أرض الواقع توجد فجوة كبيرة جداً بين التوجهات والقرارات الدولية وبين واقع تمكين المرأة العربية سياسياً، ففي الوقت الذي تحاول الدول العربية أن تلبي في دساتيرها متطلبات التوجهات والقرارات الدولية، هناك على صعيد الممارسة تفاوت كبير بين جوهر هذه التوجهات والواقع التمكيني السياسي للمرأة العربية، حلل الباحث واقع التمكين السياسي للمرأة العربية وصولاً إلى استراتيجية فعالة تتمحور حول كيفية جعل حركة المرأة السياسية جزءاً لا يتجزأ من حركة المجتمع، بحيث تأتي معبرة عن إفران طبيعي لتطور المجتمع، إذ إنّ ممارسة المرأة دورها في حياة المجتمع ضرورة وطنية وقومية وإنسانية، لا بد لذلك من توافر الإرادة السياسية الداعمة لوصول المرأة إلى البرلمان وتقديم الدعم لكل خطاب سياسي إصلاحي يقدم المرأة كمحور للإصلاح السياسي.

دراسة عواد، (2008) بعنوان " دور المنظمات النسوية الفلسطينية في تفعيل المشاركة السياسية النسوية"، وهدفت الدراسة إلى معرفة الدور الذي تلعبه المنظمات النسوية الفلسطينية ومدى فاعلية برامجها وأنشطتها المختلفة في النهوض بقضايا المرأة خاصة على مستوى المشاركة السياسية، منذ بدايتها الأولى لغاية عام 2006، وعرضت كل التغيرات التي طرأت على الحركة النسوية ومشاركتها في الانتخابات التشريعية الأولى والثانية وانتخابات المجالس المحلية، وتناولت أيضاً موضوع الكوتا النسائية وأثرها على زيادة المشاركة السياسية واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي والاستقراي، وخلصت الدراسة إلى أن نسبة تمثيل المرأة في المشاركات السياسية لا تتناسب مع حجم التضحيات التي بذلتها المرأة منذ الانتداب البريطاني حتى وقتنا الحالي، وإلى أنّ صنّاع القرار الفلسطيني عملوا على زيادة المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية من خلال ما سنّوه من قوانين وتشريعات جديدة، عملت على زيادة الدور السياسي للمرأة ومساهمتها في صنع القرار، وكذلك توصلت الدراسة أنّ تحرر المرأة الاقتصادي والاجتماعي وزيادة تعليمها، يعد شرطاً أساسياً في تفعيل مشاركتها السياسية.

دراسة شيخ علي، (2008) بعنوان " دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين"، وهدفت الدراسة إلى التعرف على واقع منظمات المجتمع المدني

الفلسطيني وإمكانياتها ودورها في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين، وذلك من أجل التعرف على حقيقة الدور الذي تمارسه هذه المنظمات في عملية انتقال المجتمع الفلسطيني إلى مجتمع مدني عصري تسود فيه روح الديمقراطية والحرية والمواطنة الكاملة الواعية بين أفرادها دون تمييز على أساس الجنس أو الدين أو المعتقدات الفكرية، كما تناول الباحث في هذه الدراسة مسيرة منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، ونشأة نظريات المجتمع المدني في أوروبا وباقي أرجاء العالم، والتغيرات التي أصابت هذه النظريات، وهذا يثبت أن عملية التفاعل الفكري العالمي عملية متواصلة دون انقطاع وإن اختلفت صورها من مكان إلى آخر ومن فترة تاريخية إلى أخرى واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي والاستقرائي للوصول إلى النتائج وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية: هناك صراع ما بين السلطة ومؤسسات المجتمع المدني على المنح المقدمة للبرامج الاجتماعية، والبرامج الديموقراطية، والمشاركة السياسية، وكذلك عجز منظمات المجتمع المدني الفلسطيني عن أداء دورها الهام وهو إشراك أوسع قطاعات المجتمع الفلسطيني في نشاطات وممارسات طوعية لمحاربة الفساد ومظاهر الخلل المنتشرة.

دراسة معتوق (2008)، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التمكين السياسي للمرأة الجزائرية حيث طبقت هذه الدراسة على (60) امرأة من خلال استمارة مقابلة وضعت لذلك حيث بحثت في البرامج التنقيفية للمرأة الجزائرية، واستهدفت عددا من المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني والأحزاب السياسية واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي الاحصائي من خلال مجموع التكرارات للبرامج المستهدفة وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: يوجد إيمان صادق ووعي كبير بضرورة توعية المرأة سياسيا وتحسين مشاركتها في السياسة والحياة العامة، وكذلك تعد الحياة السياسية أنسب الطرق لتحقيق اهداف النساء، وكذلك فإن المرأة الجزائرية تهتم بالمشاركة السياسية ولكن بشكل فردي ورفض المرأة الجزائرية للانداب واعتماد التنظيمات على مقاييس قد تضر بالمشاركة السياسية للمرأة.

دراسة العيلة (2007) بعنوان "واقع المرأة الفلسطينية في المشاركة السياسية والعامة (قطاع غزة نموذجاً)، وهدفت الدراسة التعرف إلى التطور التاريخي لدور المرأة في المشاركة

السياسية، ودور المؤسسة الفلسطينية في تفعيل المشاركة السياسية، كما بحثت في الحلول الممكنة لإشكالية المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، وعملية تمثيلها في المجالس المنتخبة والتي ارتبطت في أحد أبعادها في تطبيق نظام المحاصصة، ومدى دستوريته أو عدمها، والكشف عن المعوقات التي تقف أمام مشاركتها في العمل السياسي، وسبل معالجتها من خلال وجودها في مواقع اتخاذ القرار، سواء في المؤسسة النيابية أو المجالس التنفيذية، أو داخل الأحزاب السياسية، واستخدم الباحث المنهج التاريخي، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن تحرر المرأة من القيود الاجتماعية المفروضة عليها يتوقف على مدى استقلال المرأة السياسي ومساهمتها في حركة التنمية المجتمعية، وأن دور المرأة لن يصبح فاعلاً ما لم تقم بتعزيز مكانتها في الحياة السياسية، وتعزيز مشاركتها في مؤسسات المجتمع المدني كما كشفت النتائج أيضاً عن وجود مجموعة من العوائق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والقانونية التي تقف حائلاً أمام المرأة لتشارك بقوة في المجالات السياسية والعامة، إضافة إلى وجود مجموعة أخرى من العوائق تتعلق بالمرأة نفسها ومشاركتها في الحياة السياسية.

دراسة المقداد (2006) بعنوان "المرأة والمشاركة السياسية في الأردن (دراسة تحليلية وإحصائية على ضوء نتائج الانتخابات النيابية لعام 2003م)، وهدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع مشاركة المرأة الأردنية في الحياة العامة من خلال تشخيص نشاطها في التنظيمات والاتحادات القائمة من جهة، وتجربتها في المشاركة السياسية في المجالس التشريعية من جهة أخرى، وقارنتها بدراسة تحليلية وإحصائية على ضوء نتائج الانتخابات النيابية للمجلس التشريعي الرابع عشر، لرصد نسب تمثيل المرأة باستخدام كل من المنهج التاريخي والإحصائي المقارن للمجالس البرلمانية على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي، وفي التنظيمات المحلية المختلفة، وقد أشارت نتائج الدراسة أن العوامل الاجتماعية والثقافية والإعلامية ما زالت متجذرة، وأن نسب التغيير في منح الصوت ما زالت ثابتة، لذا أوصت الدراسة من خلال ما توصلت إليه من نتائج بأن المسؤولية كذلك تقع على عاتق المرأة نفسها، فهي ما زالت لا تنتخب جنسها، والإبقاء على النظام المعدل المذكور للدورة الانتخابية المقبلة.

دراسة الأسطل (2005) بعنوان "المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية وعملية التحول الديمقراطي والسياسي والاجتماعي (دراسة نظرية وميدانية تطبيقية)، وهدفت الدراسة للتعرف إلى مدى وحجم المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، ونسبها وأعدادها الحقيقية على أرض الواقع، والعوامل والظروف المحيطة بهذه المشاركة واستخدمت هذه الدراسة المتعمقة مناهج مختلفة، تمثلت في المنهج التحليلي، والوصفي الميداني، والاستقرائي، والتاريخي التحليلي، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن الظروف السياسية التي عاشتها المرأة الفلسطينية منحتها فرصة للدخول في معترك الحياة العامة من خلال انخراطها في العمل الوطني والنضالي، وكشفت نتائج الدراسة الميدانية أن مشاركة المرأة في الحكومة، والعمل الدبلوماسي، والمجالس البلدية، لم تحقق مبدأ المساواة في الفرص، في حين أوضحت النتائج أن مشاركة النساء الفلسطينيات في المنظمات غير الحكومية كانت الأوسع انتشاراً، كما كشفت نتائج الدراسة عن وجود غياب شبه كامل للمرأة في الوظائف العامة، ذات الصلة المباشرة بتشكيل السياسات العامة، وخلق رأي عام له دوره الفاعل في عملية صنع القرار، وأن تواجدتها في مواقع اتخاذ القرار والمناصب العليا ما زال ضعيفاً ومحدداً، وأشارت النتائج أيضاً إلى أن المفاهيم والأعراف المتداولة، وعدم وعي المرأة بحقوقها، وإدراكها لإمكاناتها وقوة تأثيرها ودورها في المجتمع، في ظل غياب المؤسسة الديمقراطية، كلها عوامل تشكل عقبة أمام وصول المرأة إلى مناصب قيادية عليا في المجالات التشريعية والقضائية وغيرها.

دراسة النقشبندي (2005) بعنوان "الدور السياسي للمرأة الفلسطينية في الحرب والسلام"، وهدفت الدراسة للتعرف إلى مدى مشاركة المرأة في صنع قرارات الحرب والسلام، وأشارت إلى عدد من المؤتمرات الدولية التي شاركت فيها المرأة بفاعلية، أما القسم الثاني من هذه الدراسة وهو نموذج الحالة الفلسطينية فقد تتبع أنشطة المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، وأشار إلى مشاركة المرأة الفلسطينية في الانتفاضة الأولى والثانية وكانت نتيجة الدراسة أن المرأة الفلسطينية لم تتح لها الفرصة لتكون في مراكز صنع القرار في العلاقات الدولية حتى تحدث تغييراً فيها، وأما من حيث وجهة نظر النساء في العلاقات الدولية تعطي نتيجة مختلفة عن وجهة النظر السائدة فنجد في الحالة الفلسطينية أن وجهة نظر الرجال والنساء متطابقة، والسبب أن الهدف هو

المطالبة بدولة فلسطينية مستقلة وهو مطلب للطرفين، وأوصت الدراسة بضرورة أن تركز التنظيمات النسائية الفلسطينية المحلية على دور المرأة الفلسطينية لا كأم للشهيد فقط، وإنما ليكون دورها جزءاً من صنع القرار في الساحة الدولية، وكذلك تفعيل آليات التضامن بين النساء العربيات والتنسيق بين المنظمات النسائية العربية لذات الغرض.

دراسة حرارة (2001) بعنوان "المشاركة السياسية للمرأة في المجتمع الفلسطيني"، وهدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، حيث إنّ واقع المجتمع الفلسطيني قد شهد مجموعة من التحولات السياسية منذ عام (1948) ولإزال، وكان للمرأة دور بارز في هذه التحولات، مع الوضع في الاعتبار الفروق الموجودة بين المجتمع الفلسطيني وأي مجتمع آخر، وذلك نظراً لظروف الاحتلال، وما ترتب عليه من أثر في تشكيل الحياة السياسية وغيرها من نواحي الحياة، حيث تناول الباحث المداخل السوسولوجية المفسرة للمشاركة السياسية ومجالات وأبعاد المشاركة السياسية والمعوقات والتحديات الداخلية والخارجية التي تحول دون المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية.

الدراسات الأجنبية

دراسة المركز الدولي لبحوث النساء - ICRU - (2012) بعنوان "فرص وتحديات المشاركة السياسية للمرأة في الهند"، وهدفت الدراسة التعرف إلى أثر الانضمام إلى مؤسسات البانشيات راج في تمكين المرأة الهندية في كافة ميادين الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتعزيز مبادئ المساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية، وأجريت هذه الدراسة على عينة مكونة من (3000) شخص من الرجال والنساء، وتم اختيارهم بطريقة عشوائية من أعضاء مؤسسات البانشيات راج والمؤسسات الأخرى ذات العلاقة بطريقة عشوائية، واستخدم فيها المنهج الوصفي المسحي الشامل، وقد أظهرت نتائج الدراسة أنّ الانضمام إلى مؤسسات البانشيات راج والجهات الأخرى التي تعنى بالمساواة بين الجنسين وتحقيق مبادئ العدالة الاجتماعية يتيح مجالاً أكبر للنساء إلى الاتجاه نحو المناصب القيادية في كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ويزيد من فرص تمكين المرأة مجتمعياً، كما كشفت النتائج

أيضاً أن أكثر العوامل تأثيراً على فرص وتحديات المشاركة السياسية للمرأة في الهند هو عدم انضمامها إلى مؤسسات تعنى بتمكينها كمؤسسة بانثيات راج، كما كشفت نتائج الدراسة أن قضية تمكين المرأة في المناصب العامة والخاصة وتفعيل مشاركتها لا يقع على عاتق المرأة وحدها، بل يجب على المجتمع أيضاً أن يضطلع بدوره في ذلك، وأوصت الدراسة بضرورة قيام الجهات الحكومية والفاعلة في المجتمع بابتكار آليات جديدة وفعالة لتمكين المرأة وتحقيق مبدأ المساواة والعدالة الاجتماعية في المجتمع الهندي، وأن تقوم الحكومة بتدريب أعضاء المؤسسات والجهات التي تهتم بقضايا المرأة على هذه الآليات، وضرورة أن يأخذ صناع القرار والسياسات في اعتباراتهم تأثير الحواجز المتعلقة بنوع الجنس والتفاوت في الفرص عند سنهم للقوانين والتشريعات، حتى تتمكن المرأة من المشاركة بشكل فعال وتحقيق طموحاتها السياسية.

دراسة آماندا وآخرون (2012) بعنوان "مشاركة المرأة في القيادة السياسية حول العالم - تحليل مؤسسي"، وهدفت الدراسة التعرف إلى العوامل المقترنة والمؤثرة في وصول المرأة إلى مناصب القيادة السياسية، وقد تم إجراء هذه الدراسة في (181) دولة حول العالم، وتم خلالها دراسة ستة مؤثرات مؤسسية تساهم في مشاركة المرأة في القيادة السياسية، وتمثلت هذه المؤثرات في: بيئة الأعمال، والتنمية الاجتماعية، والبيئة الاقتصادية، والبنية التحتية المعنوية والتكنولوجية، والحرية السياسية، والثقافة، وقد استخدمت هذه الدراسة أسلوب تحليل الانحدار الخطي على المجالات المذكورة، وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن زيادة وتعزيز مشاركة المرأة على مستوى القيادة السياسية يحتاج إلى تقييم العوامل والمتغيرات المؤسسية المؤثرة فيها، والتي تتمثل في العادات والتقاليد والقوانين التجارية، ومستوى الفساد والكسب غير المشروع، ودرجة الفجوة بين الجنسين نحو التمكين السياسي، والإنفاق العام على التعليم، والوضع الاقتصادي للبلد، ومستوى السماح بالدخول إلى السلطة والإنترنت، والحرية السياسية المتوفرة، وأشارت النتائج أيضاً إلى أن أكثر هذه العوامل تأثيراً في وصول المرأة نحو القيادة السياسية تتمثل في الفجوة بين الجنسين في التمكين السياسي، ثم العامل الثقافي، كما أشارت نتائج الدراسة أيضاً إلى أن درجة وصول العنصر النسائي للمراتب القيادية العليا كرئيس الدولة أو رئيس الوزراء تتأثر بدرجة تمثيل النساء في البرلمان و ببعض التغيرات والتقلبات التي تشهدها الدول التي شملتها

عينة الدراسة، وبينت نتائج الدراسة أيضاً أنّ الوصول للمستويات القيادية العليا للمرأة وتمكينها سياسياً يتطلب أن تقوم الحكومة بأثر فاعل في ذلك باتباع أسلوب المحاصصة، وأن هذه العملية تتطلب دمج المرأة في الواقع المؤسسي الذي تعمل به، وتقبلها في مستويات عليا في المؤسسات، تمهيداً لها للوصول إلى مراتب قيادية عليا على مستوى الدولة.

دراسة (Gwiazd (2012 بعنوان " تعزيز التمثيل الوصفي والموضوعي للمرأة البرلمان البولندي نموذجاً "، وهدفت الدراسة للتعرف إلى التمثيل السياسي الوصفي والموضوعي في المؤسسات الحكومية مثل البرلمانات والبرلمان البولندي بشكل خاص، حيث اعتبرت هذه الدراسة أنّ الديمقراطية ليست ممثلة بشكل كاف، بما أنّ النساء يتم استبعادهن بدرجة كبيرة من المؤسسات الحكومية، خاصة وأنها تعتبر هذه المؤسسات حيوية لممارسة الديمقراطية الجيدة، وركزت هذه الدراسة إلى وسائل تعزيز التمثيل الوصفي والموضوعي للنساء ونسبة التمثيل النسائي في البرلمان البولندي في الفترة الواقعة ما بين (1989-2011)، ودعم المؤسسات الحكومية لتعزيز التمثيل النسائي في هذه المؤسسات وخلصت هذه الدراسة إلى نتيجة أن الأحزاب السياسية هي التي توجد الفارق في التمثيل السياسي للنساء.

ثالثاً: التعقيب على الدراسات السابقة

هناك بعض من الدراسات التي تناولت موضوع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية ودور مؤسسات المجتمع المدني، لكن لا يوجد دراسات بحدود علم الباحث التي تناولت موضوع أثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، وقد جاءت هذه الدراسة في وقت أصبحت فيه المشاركة السياسية هي وسيلة تحدد دور الفرد في المجتمع، وتفتح المجال أمام الجميع للدخول في عملية سياسية متكاملة، وهذا انعكس في فترة تشهد فيه المجتمعات العربية ثورات تقود نحو الإصلاح والتغيير السياسي، وتفتح المجال أمام مشاركة سياسية أوسع لكافة قطاعات المجتمع وخاصة المرأة.

اختلفت هذه الدراسة مع الكثير من الدراسات التي تناولت موضوع المشاركة السياسية للمرأة من حيث المنهج كما في دراسة (عواد (2008)، ودراسة الاسطل (2005)، ودراسة النفشبندي (2005)، ودراسة حرارة (2001)، حيث إنّ هذه الدراسة استخدمت المنهج الوصفي الاحصائي بينما الدراسات السابقة جميعها استخدمت المنهج الوصفي المقارن أو المنهج الاستقرائي أو المنهج الوصفي المسحي الشامل.

واتفقت هذه الدراسة مع دراسة الكفارنة وسالم من حيث المنهج والأدوات واختلفت من حيث الأهداف والفرضيات وبعض المتغيرات المستقلة، واتفقت هذه الدراسة أيضاً مع دراسة أماندا وآخرون من حيث النتائج والتي تتمثل في العادات والتقاليد، ومستوى الفساد والكسب غير المشروع، ودرجة الفجوة بين الجنسين نحو التمكين السياسي، والإنفاق العام على التعليم، والوضع الاقتصادي للبلد، والحرية السياسية المتوفرة، واتفقت هذه الدراسة مع دراسة المركز الدولي لبحوث النساء من حيث النتائج أنّ انضمام المرأة إلى المؤسسات ذات العلاقة، يزيد من فرص تمكين المرأة مجتمعياً وسياسياً، وإن قضية تمكين المرأة في المناصب العامة والخاصة وتفعيل مشاركتها لا يقع على عاتق المرأة وحدها، بل يجب على المجتمع أيضاً أن يضطلع بدوره في ذلك.

إنّ ما يميز هذه الدراسة أنّها تأتي كجهد للباحث للوصول إلى غايات الدراسة وهي قوة مشاركة المرأة في الحياة السياسية وتأثير برنامج تدريبي من أجل رفع الكفاءة السياسية للمرأة على ذلك، وكذلك الأبعاد المستقبلية للبرامج الخاصة برفع مكانة المرأة وتدريبها من أجل خوض غمار الحياة السياسية من حيث قوة هذه البرامج ومدى استجابة المتدربات المستهدفات لهذه البرامج على أرض الواقع ومدى فهمهن للمشاركة السياسية التي تحدد الطريقة والكيفية لدخول العمل السياسي للمرأة.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

منهج الدراسة

مجتمع الدراسة

أداة الدراسة

صدق الأداة

ثبات الأداة

إجراءات الدراسة

متغيرات الدراسة

المعالجات الإحصائية

الفصل الثالث الطريقة والإجراءات

يتضمن هذا الفصل عرضاً لمنهج و مجتمع و عينة وأداة ودلالات الصدق والثبات المستخدمة في هذه الدراسة ومتغيرات وإجراءات الدراسة والمعالجات الإحصائية وفيما يلي بيان ذلك:

منهج الدراسة

استخدم الباحث المنهج الوصفي بصورته المسحية نظراً لملائمته لأغراض الدراسة.

مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع المتدربات اللواتي حصلن على تدريب في مشروع التمكين السياسي للنساء الفلسطينيات الذي قام بتنفيذه طاقم شؤون المرأة في فلسطين بين الفترة (2009/2013) والبالغ عددهن (200) متدربة.

جدول (1)

توزيع مجتمع الدراسة حسب متغيراتها المستقلة (ن=160)

المتغيرات	مستويات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
العمر	أقل من 25 سنة	40	25.0
	25-30 سنة	38	23.8
	31-40 سنة	22	13.7
	أكثر من 40 سنة	60	37.5
الحالة الاجتماعية	متزوجة	78	48.8
	عزباء	64	40.0
	مطلقه	10	6.2
	ارمله	8	5.0
مكان الإقامة	مدينة	65	41.9
	قرية	61	36.3
	مخيم	34	21.8
المؤهل العلمي	أقل من توجيهي	9	4.4
	توجيهي	44	27.5
	دبلوم	31	20.6
	بكالوريوس	67	41.9
مجال العمل	أهلي	76	48.7
	حكومي	55	34.4
	دولي	17	9.4
	مهن حرة	12	7.5
الدخل الشهري	أقل من 1500 شيكل	68	42.5
	من 1500-2500	38	23.8
	2501-3500	37	23.1
	3500 فأعلى	17	10.6

أداة الدراسة

من أجل جمع البيانات المطلوبة والتي تخص الدراسة قام الباحث بتصميم استبانة كأداة لقياس أثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية "مشروع التمكين السياسي للنساء الفلسطينيات نموذجاً، وتكونت فقرات الاستبانة بصورتها الأولية من (53) فقرة وبعد اجراء معاملات التحكيم وعرضها على المحكمين وعددهم (10) موضح في ملحق رقم (1) وخرجت بعد تحكيمها بصورتها النهائية مكونه من (44) وملحق رقم (3) يوضح ذلك.

وقد اشتملت الاستبانة في صورتها النهائية على جزأين:

الجزء الأول يشتمل على معلومات شخصية تتعلق بالمستجيب (المتغيرات الديموغرافية)، أما الجزء الثاني يتكون من فقرات الاستبانة التي تتعلق بأثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية "مشروع التمكين السياسي للنساء الفلسطينيات نموذجاً واشتملت على (44) فقرة موزعة على خمسة مجالات في شكلها النهائي ملحق رقم (1).

صدق الإداة

قام الباحث يعرض الإستبانة في صورتها الأولية على مجموعة من المتخصصين في جامعة النجاح الوطنية وبعض المؤسسات المختصة بشؤون المرأة، ملحق (2) حيث ابدوا آرائهم وملاحظاتهم حول مناسبة وعدم مناسبة فقرات الإستبانة، ومدى انتماء الفقرات إلى كل مجال من المجالات الخمسة للإداة، وكذلك وضوح صياغاتها اللغوية. وفي ضوء تلك الآراء تم استبعاد بعض الفقرات وتعديل بعضها الآخر ليصبح عدد فقرات الاستبانة بصورتها النهائية (44) فقرة موزعة على خمسة مجالات، والجدول رقم (2) يبين عدد فقرات الاستبانة حسب كل مجال من مجالاتها.

جدول (2)

فقرات الإستبانة حسب كل مجال من مجالاتها

عدد الفقرات	المجال
8	توضيح المقصود بمفهوم المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية
8	توضيح أشكال المشاركة السياسية من وجهة نظر المرأة الفلسطينية
10	التعرف إلى واقع المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية
10	توضيح دور مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية
8	التعرف إلى التحديات التي تعيق تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية

ثبات الاداة

للتأكد من ثبات الأداة تم استخدام معادلة كرونباخ الفا، حيث وصلت قيمة معامل الثبات الكلي للاداة الى (0.94)، والجدول رقم (3) يبين قيمة معامل كرونباخ الفا لكل مجال من مجالات الاداة.

جدول (3)

معامل كرونباخ ألفا لكل مجال من مجالات المقياس والدرجة الكلية.

معامل كرونباخ الفا	المجالات
0.76	توضيح المقصود بمفهوم المشاركة السياسية
0.80	توضيح أشكال المشاركة السياسية من وجهة نظر المرأة الفلسطينية
0.82	التعرف إلى واقع المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية
0.81	توضيح دور مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية
0.91	التعرف إلى التحديات التي تعيق تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية
0.94	الدرجة الكلية

يتضح من الجدول رقم (3) أن معامل الثبات الكلي لمقياس أثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية "مشروع التمكين السياسي للنساء الفلسطينيات نموذجاً" بلغ (0.94) وتراوح ما بين (0.76 - 0.91) لمجلات المقياس، وهذه النتائج جيدة لتحقيق اغراض الدراسة.

إجراءات الدراسة

لقد تم إجراء هذه الدراسة وفق الخطوات الآتية:

- جمع المعلومات والبيانات لتصميم اداة الدراسة بصورتها الاولية.
- عرض اداة الدراسة على الخبراء في الجامعات والمؤسسات الفلسطينية النسوية.
- إجراء التعديلات المطلوبة لأداة الدراسة وفقاً لآراء الخبراء والمحكمين.
- إعداد أداة الدراسة بصورتها النهائية.
- تحديد مجتمع الدراسة.
- الحصول على الكتب المطلوبة لتسهيل المهمة.
- توزيع الاستبانة على المتدربات في مشروع التمكين السياسي للنساء الفلسطينيات الذي قام بتنفيذه طاقم شؤون المرأة في فلسطين بين الفترة (2009-2013) بمجتمع مقداره (200) متدربة.
- تم استرداد (160) استبانة مكتملة البيانات وصالحة للتحليل وكان عدد الاستمارات المتنافسة غير القابلة للتحليل (20) وغير المستردة (20) استبانة
- تجميع الاستبانة من أفراد العينة وترميزها وإدخالها إلى الحاسب ومعالجتها إحصائياً باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

- تفريغ إجابات مجتمع الدراسة.

- استخراج النتائج وتحليلها ومناقشتها.

متغيرات الدراسة

تضمنت الدراسة المتغيرات الآتية:

أ- المتغيرات المستقلة

- العمر: وله أربعة مستويات: (أقل من 25، 25-30، 31-40، أكثر من 40 عاماً)

- الحالة الاجتماعية: ولها أربعة مستويات: (متزوجة، عزباء، مطلقة، أرملة)

- مكان الإقامة: وله ثلاثة مستويات: (مدينة، قرية، مخيم)

- المؤهل العلمي: وله خمسة مستويات: (أقل من توجيهي، توجيهي، دبلوم، بكالوريوس، دراسات عليا)

- مجال العمل: وله أربعة مستويات: (أهلي، حكومي، دولي، مهن حرة)

- الدخل: وله أربعة مستويات (أقل من 1500 شيكل، من 1500-2500 شيكل، من 2501-3500، 3500 فأعلى شيكل)

ب- المتغير التابع

ويتمثل في الاستجابة على فقرات الاستبانة

المعالجات الإحصائية

بعد تفريغ إجابات أفراد العينة جرى ترميزها وإدخال البيانات باستخدام الحاسوب ثم تمت معالجة البيانات إحصائياً باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) ومن المعالجات الإحصائية المستخدمة:

1. التكرارات والمتوسطات الحسابية والنسب المئوية، والانحرافات المعيارية.

2. اختبار "ت" لعينتين مستقلتين (Independent t-test).

3. اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA.

4. اختبار LSD للفروق البعدية

5. معادلة كرونباخ ألفا لحساب معامل الثبات.

الفصل الرابع

نتائج الدراسة

أولاً: النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

ثانياً: النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

الفصل الرابع نتائج الدراسة

يتضمن هذا الفصل عرضاً لنتائج الدراسة وفقاً لتسلسل تساؤلاتها وفرضياتها.

أولاً: النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

ما أثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية "مشروع التمكين السياسي للنساء الفلسطينيات نموذجاً"؟

للإجابة عن هذا التساؤل تم استخراج المتوسطات الحسابية والنسب المئوية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير لفقرات مجالات أثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية "مشروع التمكين السياسي للنساء الفلسطينيات نموذجاً"، ومن أجل تفسير النتائج اعتمدت النسب الآتية:

1- 1.99 فأقل درجة قليلة جداً

2- 2 - 2.79 درجة قليلة.

3- 2.8-3.59 درجة متوسطة.

4- 3.6-4.2 درجة كبيرة.

5- 4.21 فأعلى درجة كبيرة جداً.

السؤال الأول: ما مفهوم المشاركة السياسية لدى المرأة الفلسطينية؟

ولإجابة هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية لمجال مفهوم المشاركة السياسية

جدول (4)

المتوسطات الحسابية والنسب المئوية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير لفقرات مجال معرفة المقصود بمفهوم المشاركة السياسية (ن = 160)

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	التقدير
1	اعتقد أن المشاركة السياسية تسهم إلى مدى بعيد في صنع القرار السياسي	4.18	0.72	83.6	كبيرة
2	تقتصر المشاركة السياسية من وجهة نظرية على المشاركة في التصويت في الانتخابات	2.93	1.21	58.6	متوسطة
3	أرى أن المشاركة السياسية تسهم إسهاماً كبيراً في اختيار المرشحين السياسيين	4.14	0.69	83.8	كبيرة
4	المشاركة السياسية يمكن أن تسهم في تصحيح أداء أجهزة الحكومة	3.90	0.91	78.0	كبيرة
5	المشاركة السياسية هي الجهود التطوعية المنظمة التي تتصل بعمليات اختيار القيادات السياسية بهدف خدمة المرحلة السياسية	3.93	0.78	78.6	كبيرة
6	المشاركة السياسية تعني إسهام المواطنين بدرجة أو بأخرى في إعداد وتنفيذ سياسات التنمية	3.88	0.78	77.6	كبيرة
7	المشاركة السياسية تعني الجهود المشتركة الحكومية والأهلية في مختلف المستويات لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية	4.08	0.70	81.6	كبيرة
8	المشاركة السياسية: تعني إشراك المواطن في إدارة الشؤون العامة بما يحقق أهداف المجتمع	4.06	0.73	81.2	كبيرة
	الدرجة الكلية	3.89	0.48	77.8	كبيرة

يتضح من الجدول رقم (4) أن مفهوم المشاركة السياسية لدى المرأة الفلسطينية كانت الدرجة كبيرة على الفقرات (1، 3، 4، 5، 6، 7، 8) حيث كانت النسبة المئوية للاستجابة على

النحو التالي (83.6، 83.8، 78.0، 78.6، 77.6، 81.6، 81.2) بينما كانت الدرجة متوسطة على
الفقرة (2) حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة إلى (58.6).

وتشير هذه النتيجة إلى أن مفهوم المشاركة السياسية لدى المرأة الفلسطينية كانت كبيرة
وذلك بدلالة الدرجة الكلية للمجال التي بلغ متوسطها الحسابي (3.89) وبانحراف معياري
(0.48) ونسبة مئوية (77.8%). وأن مفهوم المشاركة السياسية تسهم إلى مدى بعيد في صنع
القرار السياسي.

السؤال الثاني: ما أشكال المشاركة السياسية من وجهة نظر المرأة الفلسطينية؟

ولإجابة هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية لمجال اشكال المشاركة السياسية
من وجهة نظر المرأة الفلسطينية.

جدول (5)

المتوسطات الحسابية والنسب المئوية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير لفقرات مجال توضيح أشكال المشاركة السياسية من وجهة نظر المرأة الفلسطينية

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	التقدير
1	حسب رأيك فإن أشكال المشاركة السياسية يكون باشتراك المرأة في الأحزاب السياسية	3.82	1.00	76.4	كبيرة
2	مشاركة المرأة السياسية يكون بمشاركة المرأة في المؤسسات الأهلية	3.74	0.91	74.8	كبيرة
3	مشاركة المرأة السياسية يكون بحضور الندوات والمؤتمرات والحملات الانتخابية	3.84	0.79	76.8	كبيرة
4	من أشكال مشاركة المرأة السياسية يكون بالتسجيل والتصويت في الانتخابات	3.97	0.86	79.4	كبيرة
5	من أشكال مشاركة المرأة السياسية يكون بترشيح نفسها بالانتخابات	3.94	1.01	78.8	كبيرة
6	مشاركة المرأة السياسية تكون من خلال تخصيص نسبة لها في المؤسسات العامة	3.79	0.90	75.8	كبيرة
7	المشاركة السياسية تكون من خلال إثبات المرأة قدرتها في إدارة الشؤون العامة	4.00	0.78	80.0	كبيرة
8	إن تظاهر واعتصام المرأة يعتبر شكل من أشكال المشاركة السياسية	3.99	0.70	79.8	كبيرة
	الدرجة الكلية	3.88	0.57	77.6	كبيرة

يتضح من الجدول (5) أن أشكال المشاركة من وجهة نظر المرأة كانت الدرجة كبيرة جدا على الفقرات (7)، حيث كانت النسبة المئوية للاستجابة على النحو التالي (80.0)، وكانت الدرجة كبيرة على الفقرات التالية (1، 2، 3، 4، 5، 6، 8)، حيث كانت النسبة المئوية للاستجابة على النحو التالي (76.4، 74.8، 76.8، 79.4، 78.8، 75.8، 79.8). وتشير هذه النتيجة إلى أن مجال المشاركة السياسية وأشكالها كانت كبيرة وذلك بدلالة الدرجة الكلية للمجال التي بلغ متوسطها الحسابي (3.88) وانحراف معياري (0.57) ونسبة مئوية (77.6%). وإن أكثر أشكال المشاركة السياسية كانت إثبات المرأة قدرتها في إدارة الشؤون العامة.

السؤال الثالث: ما واقع مشاركة المرأة السياسية في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية؟

ولاجابة هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية وواقع مشاركة المرأة في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية

جدول (6)

المتوسطات الحسابية والنسب المئوية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير لفقرات مجال التعرف على واقع المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	التقدير
1	تقتصر مشاركة المرأة في العمل السياسي من خلال مؤسسات العمل المجتمعي للمرأة	3.20	1.11	64.0	متوسطة
2	أرى أن هناك علاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والمشاركة السياسية	4.06	0.67	81.2	كبيرة
3	تعليم المرأة يؤثر في زيادة مشاركة المرأة السياسية	4.10	0.76	82.0	كبيرة
4	تحد العادات والتقاليد من مشاركة المرأة سياسيا	3.92	0.85	78.2	كبيرة
5	القوانين المعمول بها في فلسطين تساعد على مشاركة المرأة السياسية	3.45	0.88	69.0	متوسطة
6	تهمل الأحزاب السياسية حق المرأة وخصوصا الغير منطويات تحت مسميات حزبية	3.61	1.00	72.2	كبيرة
7	يحد النظام الداخلي للأحزاب السياسية من مشاركة المرأة في تلك الأحزاب	3.56	0.90	71.2	متوسطة
8	هناك عدم اقتناع لدى كثير من النساء بجدوى المشاركة السياسية	3.85	0.87	77.0	كبيرة
9	تعتبر بعض النساء المشاركة السياسية للمرأة هو من اجل اكتساب صوت النساء فقط	3.46	1.03	69.2	متوسطة
10	تعتبر بعض النساء المشاركة السياسية للمرأة عادة سياسية للأحزاب (تقليد شكلي سياسي)	3.68	1.00	73.6	كبيرة
	الدرجة الكلية	3.66	0.54	73.2	كبيرة

يتضح من الجدول (6) أن واقع مشاركة المرأة في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية كانت الدرجة كبيرة على الفقرات (2، 3، 4، 6، 8، 10) حيث كانت النسبة المئوية للاستجابة على النحو التالي (81.2، 82، 78.2، 72.2، 77، 73.6). بينما كانت الدرجة متوسطة على الدرجة (1، 5، 7، 9). حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة إلى (64.0، 69.0، 71.2، 69.2). وتشير هذه النتيجة إلى أن مجال التعرف على واقع المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع كانت كبيرة وذلك بدلالة الدرجة الكلية للمجال التي بلغ متوسطها الحسابي (3.66) وبانحراف معياري (0.54) ونسبة مئوية (73.2%). وإن تعليم المرأة يزيد من واقع مشاركة المرأة السياسية في مؤسسات المجتمع المدني.

السؤال الرابع: ما دور مؤسسات المجتمع المدني في المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية؟

جدول (7)

المتوسطات الحسابية والنسب المئوية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير لفقرات مجال التعرف توضيح دور مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	التقدير
1	تشجع مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية	3.95	0.77	79.0	كبيرة
2	تعتبر مؤسسات المجتمع المدني مشاركة المرأة السياسية خطوة أولى في طريق التنمية المجتمعية المستدامة	4.01	0.69	80.2	كبيرة
3	تعتبر مؤسسات المجتمع المدني مشاركة المرأة السياسية مهمة في عملية تحقيق المساواة الاجتماعية	3.97	0.80	79.4	كبيرة
4	تلعب مؤسسات المجتمع المدني اثرا هاما في تعزيز قدرات المرأة السياسية	3.81	0.93	76.1	كبيرة
5	برامج مؤسسات المجتمع المدني لها اثر فاعل في تمكين المرأة اجتماعياً وسياسياً	3.88	0.90	77.6	كبيرة
6	تعمل مؤسسات المجتمع المدني على تمكين المرأة اقتصادياً	3.85	0.86	77.0	كبيرة
7	تعتبر مؤسسات المجتمع المدني مشاركة المرأة السياسية حماية لحقوقها	3.79	0.78	75.8	كبيرة
8	تساعد مؤسسات المجتمع المدني المرأة في نيل حريتها وحقوقها الأساسية	3.86	0.76	77.2	كبيرة
9	تعمل مؤسسات المجتمع المدني على انخراط المرأة في العمل الجماعي المنظم والهادف إلى التغيير	3.97	0.66	79.4	كبيرة
10	تعمل برامج مؤسسات المجتمع المدني على زيادة الثقافة المجتمعية للمرأة	3.87	0.80	77.4	كبيرة

كبيرة	77.8	0.55	3.89	الدرجة الكلية
-------	------	------	------	---------------

يتضح من الجدول (7) ان دور مؤسسات المجتمع المدني في المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية كانت الدرجة كبيرة على جميع الفقرات التالية (1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10). حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة إلى (79.0، 80.2، 79.4، 77.6، 77.0، 77.2، 75.8، 77.4). وتشير هذه النتيجة إلى أن مجال دور مؤسسات المجتمع في المشاركة السياسية للمرأة كانت كبيرة وذلك بدلالة الدرجة الكلية للمجال التي بلغ متوسطها الحسابي (3.89) وبانحراف معياري (0.55) ونسبة مئوية (77.8%). وان مؤسسات المجتمع المدني تعتبر مشاركة المرأة السياسية خطوة أولى في طريق التنمية المجتمعية المستدامة وانخراط المرأة في العمل الجماعي المنظم والهادف إلى التغيير.

السؤال الخامس: ما التحديات التي تعيق تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية؟

جدول (8)

المتوسطات الحسابية والنسب المئوية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير لفقرات مجال التعرف الى أهم التحديات التي تعيق تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	التقدير
1	تعتبر العادات والتقاليد الموجودة في المجتمع الفلسطيني من معوقات مشاركة المرأة السياسية	4.06	0.90	81.2	كبيرة
2	تعتبر البيئة الاجتماعية الفلسطينية من معوقات مشاركة المرأة السياسية	4.04	0.78	80.8	كبيرة
3	تعتبر الالتزامات الأسرية من معوقات مشاركة المرأة السياسية	3.85	0.96	77.0	كبيرة
4	يعتبر الزواج والإنجاب من معوقات مشاركة المرأة السياسية	3.66	1.07	73.2	كبيرة
5	تعتبر القوانين المشرعة من معوقات مشاركة المرأة السياسية	3.75	0.94	75.0	كبيرة
6	يعتبر عدم تطبيق نظام الحصة في مؤسسات المجتمع المدني من معوقات مشاركة المرأة السياسية	3.96	0.75	79.6	كبيرة
7	الأوضاع السياسية السائدة (الاحتلال) حالياً لا تساعد في مشاركة المرأة سياسياً	3.60	1.13	72.0	كبيرة
8	قلة تواجد النساء في المؤسسات والأحزاب يعيق من اثرها السياسي	3.89	0.90	77.8	كبيرة
	الدرجة الكلية	3.85	0.67	77.0	كبيرة

يتضح من الجدول (8) أن التحديات التي تعيق تفعيل المشاركة السياسية للمرأة

الفلسطينية، كانت الدرجة كبيرة على جميع الفقرات (1،2،3،4،5،6،7،8) حيث كانت النسبة

المئوية للاستجابة على النحو التالي (81.2،80.8،77.0،73.2،75.0،79.6،72.0،77.8)،

وتشير هذه النتيجة إلى أن مجال التعرف على التحديات التي تعيق تفعيل مشاركة المرأة السياسية كانت كبيرة وذلك بدلالة الدرجة الكلية للمجال التي بلغ متوسطها الحسابي (3.85) وبانحراف معياري (0.67) ونسبة مئوية (77%). وتعتبر العادات والتقاليد الموجودة في المجتمع الفلسطيني من معوقات مشاركة المرأة السياسية

خلاصة النتائج المتعلقة بالتساؤل الرئيس

جدول (9)

المتوسطات الحسابية والنسب المئوية والانحرافات المعيارية ودرجة التقدير لمجالات أثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية "مشروع التمكين السياسي للنساء الفلسطينيات نموذجاً"

الرقم	المجال	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	التقدير	الترتيب
1	توضيح المقصود بمفهوم المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية	3.89	0.48	77.8	كبيرة	1
2	توضيح أشكال المشاركة السياسية من وجهة نظر المرأة الفلسطينية	3.88	0.57	77.6	كبيرة	3
3	التعرف على واقع المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية	3.66	0.54	73.2	كبيرة	5
4	توضيح دور مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية	3.89	0.55	77.8	كبيرة	1 مكرر
5	التعرف إلى التحديات التي تعيق تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية	3.85	0.67	77.0	كبيرة	4
	الدرجة الكلية	3.83	0.42	76.6	كبيرة	

يتضح من الجدول (9) أن فقرات أثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية "مشروع التمكين السياسي للنساء الفلسطينيات نموذجاً على الدرجة الكلية، كانت الكبيرة على جميع المجالات، فقد تراوحت المتوسطات الحسابية للمجالات ما بين (3.66) إلى (3.89)، وتشير هذه النتيجة إلى أن الدرجة الكلية كانت كبيرة وذلك بدلالة الدرجة الكلية للمجالات التي بلغ متوسطها الحسابي (3.83) وبانحراف معياري (0.42) ونسبة مئوية (76.6%). وجاء في الترتيب الأول مجالي معرفة المقصود بمفهوم المشاركة السياسية، ومجال التعرف على أهمية المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع وذلك بمتوسط حسابي (3.89) ونسبة مئوية (77.8%) وفي الترتيب الثالث مجال المشاركة السياسية وأشكالها بمتوسط حسابي (3.88) ونسبة مئوية (77.6%) وفي الترتيب الرابع مجال التعرف على التحديات التي تعيق تفعيل مشاركة المرأة السياسية بمتوسط حسابي (3.85) ونسبة مئوية (77%) وفي الترتيب الخامس مجال التعرف على واقع المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع بمتوسط حسابي (3.66) ونسبة مئوية (73.2%).

النتائج المتعلقة بالتساؤل الأول للدراسة

وللإجابة على السؤال الرئيس للدراسة وهو ما أثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية "مشروع التمكين السياسي للنساء الفلسطينيات نموذجاً"

ولفحص ذلك تم استخدام اختبار One Sample t test والجدول التالي يوضح ذلك

جدول (10)

اختبار One Sample t test لأثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة

Test Value = 3.6		Test Value = 4.2						
مستوى الدلالة	قيمة t	مستوى الدلالة	قيمة t	درجات الحرية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	المجال
0.000	7.508	0.000	-7.993	159	0.48	3.89	160	توضيح المقصود بمفهوم المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية
0.000	6.278	0.000	-6.824	159	0.57	3.88	160	توضيح أشكال المشاركة السياسية من وجهة نظر المرأة الفلسطينية
0.114	1.591	0.000	-12.331	159	0.54	3.66	160	التعرف إلى واقع المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية
0.000	6.781	0.000	-6.809	159	0.55	3.89	160	توضيح دور مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية
0.000	4.780	0.000	-6.446	159	0.67	3.85	160	التعرف إلى التحديات التي تعيق تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية
0.000	7.141	0.000	-10.826	159	0.42	3.83	160	المجموع

يتضح من الجدول (10) أن علاقة مؤسسات المجتمع المدني بالمشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية كانت الدرجة الكلية للأثر هي (3.83)، وهي درجة عالية اي ان مؤسسات المجتمع المدني تلعب دورا بارزا في هذا المجال وحسب الجدول (10)، فان علاقة مؤسسات المجتمع المدني بالمشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية تقع بين الدرجة (4.2) والدرجة (3.6) حيث ان قيم (t) تقع بين الموجب عند (3.6) فهي اكبر من هذه القيمة وقيم (t) السالبة عند (4.2) وهي غير دالة لذلك فهي اصغر من هذه القيمة وهذا ما يؤكد الجدول (9) السابق.

ثانيا: النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

الفرضية الأولى المتعلقة بمتغير العمر والتي نصها:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في متوسطات استجابة المتدربات لأثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية "مشروع التمكين السياسي للنساء الفلسطينيات نموذجا تعزى لمتغير العمر

ولفحص هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way

ANOVA) ونتائج الجدولين (11) (12) تبين ذلك.

جدول (11)

الوصف الإحصائي لأفراد عينة الدراسة وفق متغير العمر

المجموع	أكثر من 40	40-31	30-25	أقل من 25		المجال
3.89	3.97	3.92	4.06	3.58	الوسط الحسابي	توضيح المقصود
160	60	22	38	40	العدد	بمفهوم المشاركة
0.48	0.41	0.37	0.55	0.45	الانحراف المعياري	السياسية للمرأة الفلسطينية
3.88	3.96	3.90	4.06	3.60	الوسط الحسابي	توضيح أشكال
160	60	22	38	40	العدد	المشاركة السياسية
0.57	0.50	0.55	0.58	0.58	الانحراف المعياري	من وجهة نظر المرأة الفلسطينية
3.66	3.56	3.72	3.89	3.58	الوسط الحسابي	التعرف إلى واقع
160	60	22	38	40	العدد	المشاركة السياسية
0.54	0.55	0.52	0.53	0.48	الانحراف المعياري	للمرأة في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية
3.89	4.05	3.79	3.93	3.70	الوسط الحسابي	توضيح دور
160	60	22	38	40	العدد	مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل
0.55	0.54	0.61	0.58	0.46	الانحراف المعياري	المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية
3.85	3.66	4.03	4.13	3.76	الوسط الحسابي	التعرف إلى
160	60	22	38	40	العدد	التحديات التي
0.67	0.66	0.63	0.67	0.62	الانحراف المعياري	تعيق تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية
3.83	3.83	3.87	4.01	3.64	الوسط الحسابي	الدرجة الكلية
160	60	22	38	40	العدد	
0.42	0.35	0.35	0.47	0.42	الانحراف المعياري	

يتضح من نتائج الجدول (11) ان هناك فروقا ظاهرية بين متوسطات مجالات أثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية "مشروع التمكين السياسي للنساء الفلسطينيات نموذجا تعزى لمتغير العمر ولمعرفة ما اذا كانت هذه الفروق دالة إحصائيا استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) ونتائج الجدول التالي توضح ذلك

جدول (12)

نتائج اختبار التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق تبعا لمتغير العمر

مستوى الدلالة	قيمة ف	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المجال
0.000	8.594	1.802	3	5.406	بين المجموعات	توضيح المقصود بمفهوم المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية
		.210	156	32.711	داخل المجموعات	
			159	38.117	المجموع	
0.002	5.187	1.613	3	4.839	بين المجموعات	توضيح أشكال المشاركة السياسية من وجهة نظر المرأة الفلسطينية
		.311	156	48.511	داخل المجموعات	
			159	53.350	المجموع	
0.018	3.474	.980	3	2.940	بين المجموعات	التعرف إلى واقع المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية
		.282	155	43.723	داخل المجموعات	
			158	46.663	المجموع	
0.013	3.683	1.093	3	3.280	بين المجموعات	توضيح دور المؤسسات النجتم المدني في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية
		.297	156	46.310	داخل المجموعات	
			159	49.590	المجموع	
0.003	4.849	2.066	3	6.199	بين المجموعات	التعرف إلى أهم التحديات التي تعيق تفعيل مشاركة المرأة السياسية
		.426	156	66.475	داخل المجموعات	
			159	72.673	المجموع	
0.001	5.436	.889	3	2.667	بين المجموعات	الدرجة الكلية
		.164	155	25.349	داخل المجموعات	
			158	28.016	المجموع	

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

يتضح من نتائج الجدولين (11) و (12) أن مستوى الدلالة اقل ($\alpha = 0.05$) لذلك تم رفض الفرضية أي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في متوسطات استجابة المتدربات على أثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية "مشروع التمكين السياسي للنساء الفلسطينيات نموذجاً تعزى لمتغير العمر.

وعلى جميع المجالات

ولمعرفة الفروق لصالح من على هذه المجالات تم استخدام اختبار LSD للفروق البعدية والجدول التالية توضح ذلك

جدول (13)

اختبار LSD للفروق البعدية لمتغير العمر على مجال معرفة المقصود بمفهوم المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية

المجال	اقل من 25	30-25	40-31	أكثر من 40
اقل من 25		*0.4813-	*0.3449-	*0.3938-
30-25			13640.	0.0875
40-31				0.0489-
أكثر من 40				

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

يتضح من نتائج الجدول (13) ان الفروق على مجال معرفة المقصود بمفهوم المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية كانت بين الفئة العمرية (أقل من 25) وكل من الفئات العمرية (25-30) و (30-31) و (40-31) و (اكثر من 40 عاما) لصالح الفئات العمرية (30-25) و (40-31) و (اكثر من 40 عاما) بينما لا توجد فروق على الفئات الأخرى.

جدول (14)

اختبار LSD للفروق البعدية لمتغير العمر على المشاركة السياسية وأشكالها

المجال	أقل من 25	30-25	40-31	أكثر من 40
أقل من 25		*0.4658-	*0.3034-	*0.3604-
30-25			0.1624	0.1054
40-31				0.0570-
أكثر من 40				

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

يتضح من نتائج الجدول (14) ان الفروق على مجال المشاركة السياسية واشكالها كانت بين الفئة العمرية (أقل من 25) وكل من الفئات العمرية (30-25) و (40-31) و (أكثر من 40 عاماً) لصالح الفئات العمرية (30-25) و (40-31) و (أكثر من 40 عاماً) بينما لا توجد فروق على الفئات الأخرى.

جدول (15)

اختبار LSD للفروق البعدية لمتغير العمر على مجال التعرف على واقع المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية

المجال	أقل من 25	30-25	40-31	أكثر من 40
أقل من 25		*0.3148-	0.1402-	0.0175
30-25			0.1746	*0.3323
40-31				0.1755
أكثر من 40				

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

يتضح من نتائج الجدول (15) ان الفروق على مجال التعرف على واقع المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية كانت بين الفئة العمرية (أقل من 25)

و الفئة العمرية (30-25) لصالح الفئة العمرية (30-25) وكذلك بين الفئة العمرية (30-25) والفئة العمرية (أكثر من 40) لصالح (30-25) بينما لا توجد فروق على الفئات الأخرى.

جدول (16)

اختبار LSD للفروق البعدية لمتغير العمر على مجال التعرف على أهمية المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية

المجال	أقل من 25	30-25	40-31	أكثر من 40
أقل من 25		0.2316-	0.0909-	*0.3517-
30-25			0.1417	0.1201-
40-31				0.2608-
أكثر من 40				

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

يتضح من نتائج الجدول (16) أن الفروق على مجال التعرف على أهمية المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية كانت بين الفئة العمرية (أقل من 25) والفئة العمرية (أكثر من 40) لصالح (أكثر من 40) بينما لا توجد فروق على الفئات الأخرى

جدول (17)

اختبار LSD للفروق البعدية لمتغير العمر على مجال التعرف على التحديات التي تعيق تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية

المجال	أقل من 25	30-25	40-31	أكثر من 40
أقل من 25		*0.3725-	0.2741-	0.0969
30-25			0.0984	*0.4694
40-31				*0.3710
أكثر من 40				

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

يتضح من نتائج الجدول (17) أن الفروق على مجال التعرف على التحديات التي تعيق تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية كانت بين الفئة العمرية (أقل من 25) و الفئة

العمرية (30-25) لصالح الفئة العمرية (30-25) كما توجد فروق بين الفئة العمرية (30-25) والفئة العمرية (أكثر من 40) لصالح الفئة العمرية (30-25) كما توجد فروق بين الفئة العمرية (40-31) والفئة العمرية (أكثر من 40) لصالح الفئة العمرية (40-31)

جدول (18)

اختبار LSD للفروق البعدية لمتغير العمر على الدرجة الكلية

المجال	أقل من 25	30-25	40-31	أكثر من 40
أقل من 25		*0.3689-	*0.2307-	*0.1983-
30-25			0.1381	*0.1706
40-31				0.0324
أكثر من 40				

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

يتضح من نتائج الجدول (18) أن الفروق على الدرجة الكلية كانت بين الفئة العمرية كانت بين الفئة العمرية (أقل من 25) وكل من الفئات العمرية (30-25) و (40-31) و (أكثر من 40 عاماً) لصالح الفئات العمرية (30-25) و (40-31) و (أكثر من 40 عاماً) وكذلك بين الفئة العمرية (30-25) والفئة العمرية (أكثر من 40) لصالح (30-25) بينما لا توجد فروق على الفئات الأخرى

الفرضية الثانية المتعلقة بمتغير الحالة الاجتماعية والتي نصها:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في متوسطات استجابة المتدربات على أثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية "مشروع التمكين السياسي للنساء الفلسطينيات نموذجاً تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية

ولفحص هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way

ANOVA) ونتائج الجدولين (19) (20) تبين ذلك.

جدول (19)

الوصف الإحصائي لأفراد عينة الدراسة وفق متغير الحالة الاجتماعية

المجال	متزوجة	عزباء	مطلقة	ارملة	المجموع
معرفة المقصود بمفهوم المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية	الوسط الحسابي	4.0096	3.7832	3.8125	3.6875
	العدد	78	64	10	8
	الانحراف المعياري	.36305	.59230	.42184	.53868
توضيح أشكال المشاركة السياسية من وجهة نظر المرأة الفلسطينية	الوسط الحسابي	4.0176	3.7676	3.7250	3.7813
	العدد	78	64	10	8
	الانحراف المعياري	.52096	.63733	.54582	.47599
التعرف إلى واقع المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية	الوسط الحسابي	3.7026	3.6571	3.6600	3.4375
	العدد	78	64	10	8
	الانحراف المعياري	.54295	.53210	.45265	.75958
توضيح دور المؤسسات النجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية	الوسط الحسابي	3.9436	3.7625	4.2600	4.1125
	العدد	78	64	10	8
	الانحراف المعياري	.53950	.50253	.59292	.85262
التعرف إلى أهم التحديات التي تعيق تفعيل مشاركة المرأة السياسية	الوسط الحسابي	3.8558	3.8848	3.9125	3.5469
	العدد	78	64	10	8
	الانحراف المعياري	.62356	.70581	.68224	.94948
الدرجة الكلية	الوسط الحسابي	3.9058	3.7653	3.8740	3.7131
	العدد	78	64	10	8
	الانحراف المعياري	.36600	.47914	.42050	.38666

يتضح من نتائج الجدول (19) ان هناك فروقا ظاهرية بين متوسطات مجالات أشر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية "مشروع التمكين السياسي للنساء الفلسطينيات نموذجا" لمتغير الحالة الاجتماعية ولمعرفة ما إذا كانت هذه الفروق دالة

إحصائياً استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) ونتائج الجدول التالي توضح ذلك

جدول (20)

نتائج اختبار التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
معرفة المقصود بمفهوم المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية	بين المجموعات	2.234	3	0.745	3.237	0.024
	داخل المجموعات	35.883	156	0.2300		
	المجموع	38.117	159			
توضيح أشكال المشاركة السياسية من وجهة نظر المرأة الفلسطينية	بين المجموعات	2.596	3	0.865	2.654	0.052
	داخل المجموعات	50.754	156	0.3248		
	المجموع	53.350	159			
التعرف إلى واقع المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية	بين المجموعات	0.526	3	0.175	0.589	0.623
	داخل المجموعات	46.137	155	0.2980		
	المجموع	46.663	158			
توضيح دور المؤسسات النجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية	بين المجموعات	3.015	3	1.005	3.367	0.020
	داخل المجموعات	46.575	156	0.2990		
	المجموع	49.590	159			
التعرف إلى أهم التحديات التي تعيق تفعيل مشاركة المرأة السياسية	بين المجموعات	0.849	3	0.283	0.615	0.606
	داخل المجموعات	71.824	156	.4600		
	المجموع	72.673	159			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	0.829	3	0.276	1.576	0.197
	داخل المجموعات	27.186	155	0.175		
	المجموع	28.016	158			

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

يتضح من نتائج الجدول (20) أن مستوى الدلالة أكبر ($\alpha = 0.05$) لذلك تم قبول الفرضية أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في متوسطات استجابة المتدربات على أثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية "مشروع التمكين السياسي للنساء الفلسطينيات نموذجاً تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية على جميع المجالات".

بينما كان مستوى الدلالة أقل من ($\alpha = 0.05$) لذلك تم رفض الفرضية أي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في متوسطات استجابة المتدربات تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية على مجالي معرفة المقصود بمفهوم المشاركة السياسية ومجال التعرف على أهمية المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع

ولمعرفة الفروق لصالح من على هذين المجالين تم استخدام اختبار LSD للفروق

البعديّة والجدول التالي توضح ذلك

جدول (21)

اختبار LSD للفروق البعدية لمتغير الحالة الاجتماعية على مجال معرفة المقصود بمفهوم المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية

المجال	متزوجة	عزباء	مطلقة	أرملة
متزوجة		*0.2264	0.1971	0.3221
عزباء			-0.0293	0.0957
مطلقة				0.1250
أرملة				

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

يتضح من نتائج الجدول (21) ان الفروق على مجال معرفة المقصود بمفهوم المشاركة

السياسية للمرأة الفلسطينية كانت بين الحالة متزوجة والحالة عزباء لصالح الحالة متزوجة.

جدول (22)

اختبار LSD للفروق البعدية لمتغير الحالة الاجتماعية على مجال التعرف على أهمية المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية

المجال	متزوجة	عزباء	مطلقة	أرملة
متزوجة		0.1811	0.3164-	0.1689-
عزباء			*0.4975-	0.3500-
مطلقة				0.1475
أرملة				

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

يتضح من نتائج الجدول (22) ان الفروق على مجال معرفة المقصود بمفهوم المشاركة السياسية كانت بين الحالة عزباء والحالة مطلقة لصالح الحالة مطلقة.

الفرضية الثالثة المتعلقة بمتغير مكان الإقامة والتي نصها:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في متوسطات استجابة المتدربات على أثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية "مشروع التمكين السياسي للنساء الفلسطينيات نموذجاً تعزى لمتغير مكان الإقامة

ولفحص هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way

ANOVA) ونتائج الجدولين (23) (24) تبين ذلك.

جدول (23)

الوصف الإحصائي لأفراد عينة الدراسة وفق متغير مكان الإقامة

المجموع	مخيم	قرية	مدينة		المجال
3.8906	3.8272	3.9529	3.8654	الوسط الحسابي	توضيح المقصود بمفهوم المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية
160	34	61	65	العدد	
.48962	.44808	.53627	.46473	الانحراف المعياري	
3.8875	3.6838	4.0574	3.8346	الوسط الحسابي	توضيح أشكال المشاركة من وجهة نظر المرأة الفلسطينية
160	34	61	65	العدد	
.57925	.50399	.56438	.59297	الانحراف المعياري	
3.6686	3.5676	3.7783	3.6200	الوسط الحسابي	التعرف على واقع المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية
160	34	61	65	العدد	
.54345	.52554	.55787	.52980	الانحراف المعياري	
3.8994	4.0088	3.8557	3.8831	الوسط الحسابي	توضيح دور مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية
160	34	61	65	العدد	
.55847	.54571	.53713	.58512	الانحراف المعياري	
3.8555	3.8603	4.0061	3.7115	الوسط الحسابي	التعرف إلى أهم التحديات التي تعيق تفعيل مشاركة المرأة السياسية
160	34	61	65	العدد	
.67607	.66839	.70947	.62497	الانحراف المعياري	
3.8385	3.7896	3.9263	3.7829	الوسط الحسابي	الدرجة الكلية
160	34	61	65	العدد	
.42109	.43418	.45836	.36772	الانحراف المعياري	

يتضح من نتائج الجدول (23) أن هناك فروقا ظاهرية بين متوسطات مجالات لمتغير

مكان الإقامة ولمعرفة ما إذا كانت هذه الفروق دالة إحصائيا استخدم الباحث اختبار تحليل التباين

الأحادي (One-Way ANOVA) ونتائج الجدول التالي توضح ذلك

جدول (24)

نتائج اختبار التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق تبعا لمتغير مكان الإقامة

مستوى الدلالة	قيمة ف	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المجال
0.424	0.863	0.207	2	0.414	بين المجموعات	توضيح المقصود بمفهوم المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية
		.240	157	37.703	داخل المجموعات	
			159	38.117	المجموع	
0.006	5.264	1.676	2	3.353	بين المجموعات	توضيح أشكال المشاركة من وجهة نظر المرأة الفلسطينية
		0.318	157	49.997	داخل المجموعات	
			159	53.350	المجموع	
0.126	2.099	0.611	2	1.223	بين المجموعات	التعرف على واقع المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية
		0.291	156	45.440	داخل المجموعات	
			158	46.663	المجموع	
0.423	0.865	0.270	2	0.541	بين المجموعات	توضيح دور مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية
		.3120	157	49.049	داخل المجموعات	
			159	49.590	المجموع	
0.049	3.067	1.366	2	2.732	بين المجموعات	التعرف إلى أهم التحديات التي تعيق تفعيل مشاركة المرأة السياسية
		0.445	157	69.941	داخل المجموعات	
			159	72.673	المجموع	
0.122	2.131	0.373	2	0.745	بين المجموعات	الدرجة الكلية
		.1750	156	27.271	داخل المجموعات	
			158	28.016	المجموع	

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

يتضح من نتائج الجدول (24) أن مستوى الدلالة أكبر ($\alpha = 0.05$) لذلك تم قبول الفرضية أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في متوسطات استجابة المتدربات على أثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية "مشروع التمكين السياسي للنساء الفلسطينيات نموذجاً تعزى لمتغير مكان الإقامة على جميع المجالات.

بينما كان مستوى الدلالة اقل من ($\alpha = 0.05$) لذلك تم رفض الصفرية الفرضية أي انه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في متوسطات استجابة المتدربات على أثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية "مشروع التمكين السياسي للنساء الفلسطينيات نموذجاً تعزى لمتغير مكان الإقامة على مجالي المشاركة السياسية وأشكالها ومجال التعرف على التحديات التي تعيق تفعيل مشاركة المرأة السياسية.

ولمعرفة الفروق لصالح من على هذين المجالين تم استخدام اختبار LSD للفروق البعدية والجدول التالي توضح ذلك

جدول (25)

اختبار LSD للفروق البعدية لمتغير مكان الإقامة على مجال المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية أشكالها

المجال	مدينة	قرية	مخيم
مدينة		-0.2228*	0.1508
قرية			* 0.3736
مخيم			

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

يتضح من نتائج الجدول (25) إن الفروق على مجال المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية وأشكالها كانت بين القرية وكل من المدينة والمخيم لصالح القرية.

جدول (26)

اختبار LSD للفروق البعدية لمتغير مكان الإقامة على مجال التعرف على أهم التحديات التي تعيق تفعيل المشاركة للمرأة الفلسطينية

المجال	مدينة	قرية	مخيم
مدينة		*0.2946-	0.1488-
قرية			0.1459
مخيم			

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

يتضح من نتائج الجدول (26) إن الفروق على مجال التعرف على أهم التحديات التي تعيق تفعيل المشاركة للمرأة الفلسطينية كانت بين القرية والمدينة لصالح القرية.

الفرضية الرابعة المتعلقة بمتغير المؤهل العلمي والتي نصها:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في متوسطات استجابة المتدربات على أثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية "مشروع التمكين السياسي للنساء الفلسطينيات نموذجاً تعزى لمتغير المؤهل العلمي

ولفحص هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way

ANOVA) ونتائج الجدولين (27) (28) تبين ذلك.

جدول (27)

الوصف الإحصائي لأفراد عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

المجموع	دراسات عليا	بكالوريوس	دبلوم	توجيهي	اقل من توجيهي	المجال
3.8906	4.0556	3.8769	4.0847	3.7784	3.7083	الوسط الحسابي
160	9	67	31	44	9	العدد
.48962	.28717	.48044	.56401	.41839	.59948	الانحراف المعياري
3.8875	4.1389	3.9291	4.0000	3.7301	3.7083	الوسط الحسابي
160	9	67	31	44	9	العدد
.57925	.35047	.60114	.60982	.54249	.53033	الانحراف المعياري
3.6686	3.7444	3.6273	3.8355	3.6136	3.5889	الوسط الحسابي
160	9	67	31	44	9	العدد
.54345	.55478	.52931	.61022	.51335	.53255	الانحراف المعياري
3.8994	4.0444	3.7746	4.0161	3.9818	3.8778	الوسط الحسابي
160	9	67	31	44	9	العدد
.55847	.39405	.60512	.52605	.51502	.56075	الانحراف المعياري
3.8555	4.0139	3.8228	4.0444	3.7500	3.8056	الوسط الحسابي
160	9	67	31	44	9	العدد
.67607	.36144	.72859	.63701	.67772	.58667	الانحراف المعياري
3.8385	3.9994	3.8013	3.9961	3.7708	3.7378	الوسط الحسابي
160	9	67	31	44	9	العدد
.42109	.27727	.39167	.50230	.39525	.46834	الانحراف

						المعياري
--	--	--	--	--	--	----------

يتضح من نتائج الجدول (27) ان هناك فروقا ظاهرية بين متوسطات مجالات لمتغير المؤهل العلمي ولمعرفة ما إذا كانت هذه الفروق دالة إحصائيا استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) ونتائج الجدول التالي توضح ذلك:

جدول (28)

نتائج اختبار التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق تبعا لمتغير المؤهل العلمي

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
توضيح المقصود بمفهوم المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية	بين المجموعات	2.278	4	0.569	2.463	0.047
	داخل المجموعات	35.839	155	.231		
	المجموع	38.117	159			
توضيح أشكال المشاركة من وجهة نظر المرأة الفلسطينية	بين المجموعات	2.456	4	0.614	1.870	0.118
	داخل المجموعات	50.894	155	0.328		
	المجموع	53.350	159			
التعرف على واقع المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية	بين المجموعات	1.218	4	0.304	1.032	0.393
	داخل المجموعات	45.445	154	0.295		
	المجموع	46.663	158			
توضيح دور مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية	بين المجموعات	1.958	4	0.489	1.593	0.179
	داخل المجموعات	47.632	155	0.307		
	المجموع	49.590	159			
التعرف إلى أهم التحديات التي تعيق تفعيل مشاركة المرأة السياسية	بين المجموعات	1.915	4	0.479	1.049	0.384
	داخل المجموعات	70.758	155	0.457		
	المجموع	72.673	159			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	1.388	4	0.347	2.007	0.096
	داخل المجموعات	26.628	154	0.173		
	المجموع	28.016	158			

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

يتضح من نتائج الجدول (28) أن مستوى الدلالة اكبر ($\alpha = 0.05$) لذلك تم قبول الفرضية أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في متوسطات استجابة المتدربات تعزى لمتغير المؤهل العلمي على جميع المجالات. بينما كان مستوى الدلالة اقل من ($\alpha = 0.05$) لذلك تم رفض الصفرية الفرضية أي انه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في متوسطات استجابة المتدربات تعزى لمتغير المؤهل العلمي على مجال معرفة المقصود بمفهوم المشاركة السياسية.

جدول (29)

اختبار LSD للفروق البعدية لمتغير المؤهل العلمي على مجال معرفة المقصود بمفهوم المشاركة السياسية

المجال	اقل من توجيهي	توجيهي	دبلوم	بكالوريوس	دراسات عليا
اقل توجيهي	من	0.0701-	* 0.3763-	0.1685-	0.3472-
توجيهي			* 0.3063-	0.0985-	0.2771-
دبلوم				* 0.2078	0.0291
بكالوريوس					0.1787-
دراسات عليا					

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

يتضح من نتائج الجدول (29) ان الفروق على مجال معرفة المقصود بمفهوم المشاركة السياسية كانت بين حملة الدبلوم وحملة كل من اقل من توجيهي وتوجيهي والبكالوريوس لصالح الدبلوم.

الفرضية الخامسة المتعلقة بمتغير مجال العمل والتي نصها:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في متوسطات استجابة المتدربات على أثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية "مشروع التمكين السياسي للنساء الفلسطينيات نموذجاً" تعزى لمتغير مجال العمل

ولفحص هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way)

(ANOVA) ونتائج الجدولين (30) (31) تبين ذلك.

جدول (30)

الوصف الإحصائي لأفراد عينة الدراسة وفق متغير مجال العمل

المجال	الوسيط الحسابي	اهلي	حكومي	دولي	مهن حرة	المجموع
توضيح المقصود بمفهوم المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية	الوسيط الحسابي	3.9507	3.8341	3.9118	3.7396	3.8906
	العدد	76	55	17	12	160
توضيح أشكال المشاركة من وجهة نظر المرأة الفلسطينية	الانحراف المعياري	.53388	.39969	.57582	.43451	.48962
	الوسيط الحسابي	3.9638	3.7841	3.8750	3.8958	3.8875
التعرف على واقع المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية	العدد	76	55	17	12	160
	الانحراف المعياري	.54727	.62243	.49411	.67595	.57925
توضيح دور مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية	الوسيط الحسابي	3.7613	3.4909	3.7588	3.7750	3.6686
	العدد	76	55	17	12	160
التعرف إلى أهم التحديات التي تعيق تفعيل مشاركة المرأة السياسية	الانحراف المعياري	.52192	.55952	.59273	.34674	.54345
	الوسيط الحسابي	3.9592	3.8182	4.1294	3.5667	3.8994
الدرجة الكلية	العدد	76	55	17	12	160
	الانحراف المعياري	.51722	.57028	.55763	.61250	.55847
	الوسيط الحسابي	3.8717	3.8000	4.0221	3.7708	3.8555
	العدد	76	55	17	12	160
	الانحراف المعياري	.63965	.72153	.78962	.53522	.67607
	الوسيط الحسابي	3.8980	3.7455	3.9394	3.7496	3.8385
	العدد	76	55	17	12	160

.42109	.40009	.48461	.40587	.41251	الانحراف المعياري
--------	--------	--------	--------	--------	----------------------

يتضح من نتائج الجدول (30) ان هناك فروقا ظاهرية بين متوسطات مجالات لمتغير مجال العمل ولمعرفة ما إذا كانت هذه الفروق دالة إحصائيا استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) ونتائج الجدول التالي توضح ذلك:

جدول (31)

نتائج اختبار التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق تبعا لمتغير مجال العمل

مستوى الدلالة	قيمة ف	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المجال
0.387	1.017	0.244	3	0.731	بين المجموعات	توضيح المقصود بمفهوم المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية
		0.240	156	37.386	داخل المجموعات	
			159	38.117	المجموع	
0.382	1.028	0.345	3	1.034	بين المجموعات	التعرف على واقع المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية
		0.335	156	52.316	داخل المجموعات	
			159	53.350	المجموع	
0.028	3.118	.885	3	2.656	بين المجموعات	التعرف على واقع المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية
		0.284	155	44.007	داخل المجموعات	
			158	46.663	المجموع	
0.025	3.186	0.954	3	2.863	بين المجموعات	توضيح دور مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية
		0.300	156	46.727	داخل المجموعات	
			159	49.590	المجموع	
0.656	.540	0.249	3	0.747	بين المجموعات	التعرف إلى أهم التحديات التي تعيق تفعيل مشاركة المرأة السياسية
		0.461	156	71.926	داخل المجموعات	
			159	72.673	المجموع	
0.127	1.932	0.337	3	1.010	بين المجموعات	الدرجة الكلية

		0.174	155	27.006	داخل المجموعات
			158	28.016	المجموع

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

يتضح من نتائج الجدول (31) أن مستوى الدلالة أكبر ($\alpha = 0.05$) لذلك تم قبول الفرضية أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في متوسطات استجابة المتدربات تعزى لمتغير مجال العمل على جميع المجالات.

بينما كان مستوى الدلالة أقل من ($\alpha = 0.05$) لذلك تم رفض الصفرية الفرضية أي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في متوسطات استجابة المتدربات تعزى لمتغير مجال العمل على مجالي التعرف على واقع المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع ومجال التعرف على أهمية المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية.

ولمعرفة الفروق لصالح من على هذين المجالين تم استخدام اختبار LSD للفروق البعدية و الجداول التالية توضح ذلك:

جدول (32)

اختبار LSD للفروق البعدية لمتغير مجال العمل على مجال التعرف على واقع المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع

المجال	أهلي	حكومي	دولي	مهن حرة
أهلي		*0.2704	0.0025	0.0137-
حكومي			0.2679-	0.2841-
دولي				0.0162-
مهن حرة				

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

يتضح من نتائج الجدول (32) أن الفروق على مجال التعرف على واقع المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع كانت بين العاملين في القطاع الأهلي والقطاع الحكومي لصالح العاملين في القطاع الأهلي.

جدول (33)

اختبار LSD للفروق البعدية لمتغير مجال العمل على مجال التعرف على أهمية المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية

المجال	أهلي	حكومي	دولي	مهن حرة
أهلي		0.1410	0.1702-	*0.3925
حكومي			* 0.3112-	0.2515
دولي				*0.5627
مهن حرة				

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

يتضح من نتائج الجدول (33) أن الفروق على مجال التعرف على أهمية المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية كانت بين العاملين في القطاع الأهلي والعاملين قطاع المهن الحرة لصالح الأهلي وبين العاملين في القطاع الدولي وكل من العاملين في القطاع الحكومي والمهن الحرة لصالح العاملين في القطاع الدولي.

الفرضية السادسة المتعلقة بمتغير الدخل والتي نصها:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في متوسطات استجابة المتدربات على أثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية "مشروع التمكين السياسي للنساء الفلسطينيات نموذجاً" تعزى لمتغير الدخل

ولفحص هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way

ANOVA) ونتائج الجدولين (34) (35) تبين ذلك.

جدول (34)

الوصف الإحصائي لأفراد عينة الدراسة وفق متغير الدخل

المجال	أقل من 1500 شيكل	-1500 2500	-2501 3500	أكثر من 4500 شيكل	المجموع
توضيح المقصود بمفهوم المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية	الوسط الحسابي	3.9853	3.8388	3.7534	3.9265
	العدد	68	38	37	17
	الانحراف المعياري	.49320	.47834	.42948	.57462
التعرف على واقع المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية	الوسط الحسابي	3.9596	3.7171	3.9020	3.9485
	العدد	68	38	37	17
	الانحراف المعياري	.53708	.62174	.60963	.54854
التعرف على واقع المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية	الوسط الحسابي	3.7716	3.5895	3.6108	3.5647
	العدد	68	38	37	17
	الانحراف المعياري	.51310	.56030	.50596	.67077
توضيح دور مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية	الوسط الحسابي	3.8985	4.0026	3.6676	4.1765
	العدد	68	38	37	17
	الانحراف المعياري	.49550	.46585	.61647	.69510
التعرف إلى أهم التحديات التي تعيق تفعيل مشاركة المرأة السياسية	الوسط الحسابي	3.9761	3.7697	3.6182	4.0809
	العدد	68	38	37	17
	الانحراف المعياري	.58201	.46547	.85794	.83846
الدرجة الكلية	الوسط الحسابي	3.9147	3.7836	3.7104	3.9394
	العدد	68	38	37	17
	الانحراف	.40380	.35492	.43192	.53580

					المعياري	
--	--	--	--	--	----------	--

يتضح من نتائج الجدول (34) ان هناك فروقا ظاهرية بين متوسطات مجالات لمتغير الدخل ولمعرفة ما إذا كانت هذه الفروق دالة إحصائياً استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) ونتائج الجدول التالي توضح ذلك:

جدول (35)

نتائج اختبار التباين الأحادي لفحص دلالة الفروق تبعا لمتغير الدخل

مستوى الدلالة	قيمة ف	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين	المجال
0.112	2.027	.477	3	1.430	بين المجموعات	التعرف على واقع المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية
		0.235	156	36.687	داخل المجموعات	
			159	38.117	المجموع	
0.208	1.533	0.509	3	1.528	بين المجموعات	التعرف على واقع المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية
		0.332	156	51.822	داخل المجموعات	
			159	53.350	المجموع	
0.236	1.430	0.419	3	1.256	بين المجموعات	التعرف على واقع المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية
		0.293	155	45.406	داخل المجموعات	
			158	46.663	المجموع	
0.007	4.191	1.233	3	3.699	بين المجموعات	توضيح دور مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية
		0.294	156	45.891	داخل المجموعات	
			159	49.590	المجموع	
0.025	3.202	1.405	3	4.215	بين المجموعات	التعرف إلى أهم التحديات التي تعيق تفعيل مشاركة المرأة السياسية
		0.439	156	68.458	داخل المجموعات	
			159	72.673	المجموع	
0.063	2.482	0.428	3	1.284	بين المجموعات	الدرجة الكلية
		0.172	155	26.732	داخل المجموعات	
			158	28.016	المجموع	

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

يتضح من نتائج الجدول (35) أن مستوى الدلالة أكبر ($\alpha = 0.05$) لذلك تم قبول الفرضية أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في متوسطات استجابة المتدربات تعزى لمتغير الدخل على جميع المجالات، بينما كان مستوى الدلالة اقل من ($\alpha = 0.05$) لذلك تم رفض الصفرية الفرضية أي انه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في متوسطات استجابة المتدربات تعزى لمتغير الدخل على مجالي التعرف على واقع المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع ومجال التعرف على أهمية المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع.

ولمعرفة الفروق لصالح من على هذين المجالين تم استخدام اختبار LSD للفروق البعدية والجدول التالي توضح ذلك:

جدول (36)

اختبار LSD للفروق البعدية لمتغير الدخل على مجال التعرف على أهمية المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية

المجال	اقل من 1500 شيكل	2500-1500	3500-2501	أكثر من 3500 شيكل
اقل من 1500 شيكل		0.1041-	*0.2310	0.2779-
2500-1500			*0.3351	0.1738-
3500-2501				*0.5089-
أكثر من 3500 شيكل				

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

يتضح من نتائج الجدول (36) أن الفروق على مجال التعرف على أهمية المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع كانت بين الذين دخلهم (3500-2501) وكل من أصحاب الدخل (اقل من 1500، و2500-1500، أكثر من 3500) لصالح أصحاب الدخل (اقل من 1500، و2500-1500، أكثر من 3500)

جدول (37)

اختبار LSD للفروق البعدية لمتغير الدخل على مجال التعرف إلى أهم التحديات التي تعيق تفعيل المشاركة للمرأة الفلسطينية

المجال	أقل من 1500 شيكل	1500-2500	2501-3500	أكثر من 3500 شيكل
أقل من 1500 شيكل		0.2064	*0.3579	0.1048-
1500-2500			0.1515	0.3111-
2501-3500				*0.4626-
أكثر من 3500 شيكل				

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

يتضح من نتائج الجدول (37) أن الفروق على مجال التعرف على التحديات التي تعيق

تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية كانت بين الذين دخلهم (2501-3500) وكل من

أصحاب الدخل

(أقل من 1500، وأكثر من 3500) لصالح أصحاب الدخل (أقل من 1500، وأكثر من

3500).

ان هذه النتائج التي تم الخروج بها من خلال عينة الدراسة تنطبق على مجتمع الدراسة وليس

بالضرورة تنطبق على المجتمع بشكل كامل، وذلك لأن هذه النتائج تم تطبيقها على برنامج

تدريبي خاص بمجتمع الدراسة .

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

هدفت هذه الدراسة التعرف الى أثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية "مشروع التمكين السياسي للنساء الفلسطينيات نموذجاً"، كما هدفت إلى التعرف على اثر متغيرات الدراسة (العمر، الحالة الاجتماعية، مكان الإقامة، المؤهل العلمي، مجال العمل،الدخل) نحو ذلك، وفيما يلي مناقشة نتائج الدراسة تبعا لأسئلتها وفرضياتها:

أولاً: مناقشة النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

- مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول الذي نصه

ما مفهوم المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية؟

أن مفهوم المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية كانت الدرجة كبيرة على الفقرات (1، 3، 4، 5، 6، 7، 8) حيث كانت النسبة المئوية للاستجابة على النحو التالي: (78.0،83.8،83.6، 77.6،78.6، 81.2،81.6) بينما كانت الدرجة متوسطة على الفقرة (2) حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة إلى (58.6).

وتشير هذه النتيجة إلى أن مفهوم المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية كانت كبيرة وذلك بدلالة الدرجة الكلية للمجال التي بلغ متوسطها الحسابي (3.89) وبانحراف معياري (0.48) ونسبة مئوية (77.8%). وأن مفهوم المشاركة السياسية تسهم إلى مدى بعيد في صنع القرار السياسي.

ومن خلال تحليل فقرات مجال معرفة المقصود بمفهوم المشاركة السياسية فقد تبين أن الفقرة التي حصلت على أعلى متوسط حسابي هي الفقرة رقم (1) بمتوسط حسابي (4.18) والتي نصها " اعتقد أن المشاركة السياسية تسهم إلى مدى بعيد في صنع القرار السياسي " وهذا يدل على إيمان عينة الدراسة بأهمية المشاركة السياسية في صنع التغيير المطلوب نحو مستقبل واعد ومشرق، وإن ذلك يساهم إلى مدى بعيد في صنع القرار السياسي العام، وتحقيق

التمييز المطلوب، بالتالي فان النساء يؤمن بان المشاركة السياسية ضرورية للمرأة من اجل صناعة القرار السياسي، الذي يهم أمور المرأة ويساهم في تطويرها ورفقيها، وكذلك فان الفقرة التي حصلت على أدنى متوسط حسابي هي الفقرة (2) بمتوسط حسابي بلغ (2.93) والتي نصها " تقتصر المشاركة السياسية من وجهة نظرية على المشاركة في التصويت في الانتخابات " وهذا نابع من كون المشاركة السياسية التي افرزها النظام السياسي الفلسطيني مقتصرة على عمليات الانتخاب، سواء كانت على مستويات دنيا او عليا وبالتالي فان المشاركة السياسية فهمت من قبل عينة الدراسة ليست اقتصارا" على عملية الانتخاب، بل تعدتها الى تحمل المسؤوليات الاجتماعية المحلية، وتصحيح الرؤى التي من شأنها العمل على التقليل من فرص التنمية المحلية الشاملة، وبالتالي أصبح مفهوم المشاركة السياسية هو الشراكة في تحقيق العدالة الاجتماعية بما يحقق متطلبات التنمية الشاملة، حيث ازدادت وتعمقت تجربة النساء في مؤسسات المجتمع المدني، وذلك من خلال مشاريع التنمية التي نفذتها هذه المؤسسات سياسيا واجتماعيا واقتصاديا، وتوعية المرأة بحقوقها وواجباتها وهذا انعكس عليها ايجابيا وشكل رافعة اقتصادية واجتماعية للمجتمع ، وهذا الأمر تطلب دورا جديدا حيث أن عملية المشاركة السياسية تكون من خلال تعزيز الدور الاجتماعي عبر المؤسسات النسوية والاجتماعية التي تشكل القاعدة الشعبية وتسعى لتغيير مفاهيم المجتمع والطبقة السياسية حول النظرة الى النساء ودورهم السياسي .

- مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني الذي نصه:

ما أشكال المشاركة السياسية من وجهة نظر المرأة الفلسطينية؟

يتضح من الجدول (5) أن أشكال المشاركة من وجهة نظر المرأة الفلسطينية كانت الدرجة كبيرة جدا على الفقرات (7)، حيث كانت النسبة المئوية للاستجابة على النحو التالي (80.0)، وكانت الدرجة كبيرة على الفقرات التالية (1، 2، 3، 4، 5، 6، 8)، حيث كانت النسبة المئوية للاستجابة على النحو التالي (76.4، 74.8، 76.8، 79.4، 78.8، 75.8، 79.8). وتشير هذه النتيجة إلى أن المشاركة السياسية وأشكالها كانت كبيرة وذلك بدلالة الدرجة الكلية للمجال التي بلغ متوسطها الحسابي (3.88) وبانحراف معياري (0.57) ونسبة مئوية

(77.6%). وإن أكثر أشكال المشاركة السياسية كانت إثبات المرأة قدرتها في إدارة الشؤون العامة.

ومن خلال تحليل المشاركة السياسية وأشكالها فقد تبين أن الفقرة التي حصلت على أعلى متوسط حسابي هي الفقرة رقم (7) بمتوسط حسابي (4.00) والتي نصها " المشاركة السياسية تكون من خلال إثبات المرأة قدرتها في إدارة الشؤون العامة " ويعزو الباحث ذلك الى ان زيادة مشاركة المرأة في جميع مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية بشكل عام، وكذلك الاحزاب السياسية والمؤسسات الأهلية ووجود حصة لها في المؤسسات العامة من خلال وجود قانون يمنحها هذا الحق ، كل ذلك اعطى المرأة القوة الكافية لإدارة الشؤون العامة مع العلم أن سعيها الى تحسين قدراتها على تحقيق النمو في شخصيتها القيادية في المجتمع، يلعب دورا مهما في تعدد اشكال المشاركة السياسية وعلى جميع المستويات، وبالرغم من تواجد المرأة الفلسطينية في مواقع اتخاذ القرار في بعض المؤسسات، وفي المناصب الحكومية العليا، إلا أن هذا التواجد ما زال ضعيفاً ومحدداً، وغير قادر على إحداث التغييرات المطلوبة، مما يعيق دمج النساء في عملية التنمية السياسية والاقتصادية، ويعطل إمكانية أن تؤثر المرأة في رسم السياسات التنموية التي تخص المرأة والمجتمع، وضعفها في إحداث تعديلات في التشريعات القائمة، مع غياب المؤسسات الديمقراطية، وهذا بحد ذاته يشكل عقبة تقلل من فرص وصول المرأة إلى مناصب قيادية عليا في المجالات التشريعية والقضائية وغيرها، وكذلك فإن الفقرة التي حصلت على أدنى متوسط حسابي هي الفقرة (2) بمتوسط حسابي بلغ (3.74) والتي نصها " مشاركة المرأة السياسية يكون بمشاركة المرأة في المؤسسات الأهلية " بالرغم من أنها حصلت على متوسط حسابي عالي، وهذا نابع من كون المشاركة في المؤسسات الأهلية داخل المدينة أو المخيم أو القرية يؤدي إلى تحقيق المرأة خطوة نحو المشاركة السياسية الأوسع، حيث إن هذه المؤسسات تؤهل المرأة لأن تلعب أدوارا قيادية مستقبلية أكبر مما هي فيه، حيث إن نجاحها في إدارة المؤسسات الاهلية والمشاركة السياسة يحققان ما تصبو إليه سيدات المجتمع نحو التقدم والازدهار وتحقيق أنفسهن، بما يخدم النظام السياسي والمجتمع، وتعد مشاركة النساء

الفلسطينيات في المنظمات غير الحكومية هي الأوسع والأقدم والأكثر تنوعاً وفعالية، رغم كل ما يمكن أن يقال عن تراجع هذه المشاركة كما وكيفاً.

ما واقع مشاركة المرأة السياسية في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية؟

يتضح من الجدول (6) أن واقع مشاركة المرأة السياسية في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية كانت الدرجة كبيرة على الفقرات (2، 3، 4، 6، 8، 10) حيث كانت النسبة المئوية للاستجابة على النحو التالي: (81.2، 82، 78.2، 72.2، 77، 73.6). بينما كانت الدرجة متوسطة على الدرجة (1، 5، 7، 9). حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة إلى (64.0، 69.0، 71.2، 69.2). وتشير هذه النتيجة إلى أن مجال التعرف على واقع المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع كانت كبيرة وذلك بدلالة الدرجة الكلية للمجال التي بلغ متوسطها الحسابي (3.66) وبانحراف معياري (0.54) ونسبة مئوية (73.2%). وإن تعليم المرأة يزيد من واقع مشاركة المرأة السياسية في مؤسسات المجتمع المدني.

ومن خلال تحليل فقرات مجال التعرف على واقع المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع فقد تبين أن الفقرة التي حصلت على أعلى متوسط حسابي هي الفقرة رقم (3) بمتوسط حسابي (4.10) والتي نصها " تعليم المرأة يؤثر في زيادة مشاركة المرأة السياسية " إن تعليم المرأة أصبح في كثير من المناطق مطلباً كبيراً، حيث تعتبر العائلات وكثير من النساء أن التعليم، هو عبارة عن سلاح للمرأة، وتمكين لها في مواجهة الأحداث والدوائر التي تعصف بها، كما أنه في نفس الوقت كلما زاد تعليم المرأة ارتفعت مشاركتها السياسية والاجتماعية في المؤسسات العامة من أجل خدمة المجتمع الذي تعيش فيه، لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لها ولغيرها من النساء، في سبيل تحقيق أنفسهن، وإثبات قدراتهن على القيادة وصناعة القرار والنجاح، في تحقيق ما تصبو إليه النساء، وبالتالي فإن التعليم للمرأة في حد ذاته إنجاز كبير على صعيد إثبات الذات، والقدرة على إدارة المؤسسات العامة والمطالبة بحقوقهن في الحياة السياسية.

وكذلك فان الفقرة التي حصلت على أدنى متوسط حسابي هي الفقرة (1) بمتوسط حسابي بلغ (3.20) والتي نصها " تقتصر مشاركة المرأة في العمل السياسي من خلال مؤسسات العمل المجتمعي للمرأة " ويرى الباحث أن الخبرة التي اكتسبتها الكثير من النساء في مؤسسات العمل المجتمعي، من خلال المؤسسات النسوية التي أصبح لها بصمة واضحة في المجتمع وأن هناك منافسة على صعيد هذه المؤسسات مع الذكور من اجل إثبات القدرات وتحقيق اكبر قدر من التنمية المجتمعية، حتى أضحت الكثير من المؤسسات النسوية تعمل على زيادة وتحسين الوضع الاقتصادي للنساء، مما حدا بالكثير من النساء للعمل في هذه المؤسسات بعيدا عن العمل السياسي الرسمي متجهة إلى العمل الاجتماعي الذي يحقق لها ذاتها وهويتها الاجتماعية، إن مشاركة المرأة في مؤسسات المجتمع المدني المحلي وتحقيق الكثير من الانجازات جعلهن يتطلعن إلى مشاركة سياسية اكبر من اجل إيجاد تشريعات نسوية قادرة على التماشي مع ما تصبو إليه النساء من تحقيق ذواتهن والمحافظة على الانجازات التي استنطن تحقيقها وزيادة تلك الانجازات ضمن رؤية مجتمعية وثقافة واعية لما تعانيه المرأة من قيود تحول بينها وبين تحقيق قدراتها وأدوارها القيادية ورسم مستقبل مشرق للمرأة من خلال المشاركة السياسية الواسعة.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع الذي نصه:

ما دور مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية؟

يتضح من الجدول (7) ان دور مؤسسات المجتمع المدني في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية كانت الدرجة كبيرة على جميع الفقرات التالية (1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10). وتشير هذه النتيجة إلى أن مجال دور مؤسسات المجتمع في المشاركة السياسية للمرأة كانت كبيرة وذلك بدلالة الدرجة الكلية للمجال التي بلغ متوسطها الحسابي (3.89) وبانحراف معياري (0.55) ونسبة مئوية (77.8%). وان مؤسسات المجتمع المدني تعتبر مشاركة المرأة السياسية خطوة أولى في طريق التنمية المجتمعية المستدامة وانخراط المرأة في العمل الجماعي المنظم والهادف إلى التغيير. ومن خلال تحليل فقرات مجال التعرف على دور

مؤسسات المجتمع في المشاركة السياسية للمرأة فقد تبين أن الفقرة التي حصلت على أعلى متوسط حسابي هي الفقرة رقم (2) بمتوسط حسابي (4.01) والتي نصهما على التوالي " تعتبر مؤسسات المجتمع المدني مشاركة المرأة السياسية خطوة أولى في طريق التنمية المجتمعية المستدامة " وبناء على ذلك فإن توسيع قاعدة المشاركة السياسية للمرأة يعزز من مبدأ المواطنة بشقيها الحقوق والواجبات، وبالتالي يعزز من مبدأ الانتماء لمصلحة الوطن بشكل عام، ويقوي من مكانة المرأة في المجتمع، مما يتيح إحداث تغييرات ثقافية بما يشمل الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية من أجل الوصول إلى التنمية بمفهومها الشامل، مستغلا طاقات المجتمع، فلا يكفي الاعتراف من الناحية الشكلية بحاجة التنمية إلى طاقات وجهود جميع فئات المجتمع بما فيها المرأة، والسعي الدائم لإتاحة المجال أمام المرأة لجهة التعليم والعمل وغير ذلك، أن التنمية بمفهومها الشامل والمستدام لا يمكن أن تتحقق بدون مساهمة المرأة في مجتمع يعتمد على موارده البشرية، ومن أجل مساهمة كاملة في الجهود التنموية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

وكذلك فإن الفقرة التي حصلت على أدنى متوسط حسابي هي الفقرة (7) بمتوسط حسابي بلغ (3.79) والتي نصها " تعتبر مؤسسات المجتمع المدني مشاركة المرأة السياسية حماية لحقوقها" رغم أن هذه الفقرة أدنى متوسط حسابي في المجال إلا أنها تتمتع بدرجة كبيرة في التقدير العام وهي تمثل ان المجتمع الفلسطيني يمتلك التجربة المتميزة في بناء مؤسسات المجتمع المدني مما ولد لديه مخزوناً ثقافياً في احترام التعددية والديمقراطية وحقوق الإنسان، وفي كل هذا كانت المرأة جزءاً أصيلاً منه، ما جعل قضية المشاركة تندفع بجهد أوسع نفوذاً لأن قضية المرأة تتعزز كلما اتسع نطاق الثقافة المدنية التي تنتجها مؤسسات المجتمع المدني، والتي اثبت المجتمع الفلسطيني قدرته على تعزيز مكانة المرأة والمشاركة السياسية لها من خلال التجربة الوطنية في مؤسسات المجتمع المدني واثرها النضالي ضد الاحتلال، ورغم ان مؤسسات المجتمع المدني تمثل الثقل الاجتماعي والسياسي للنساء الا ان حماية الحقوق بحاجة تشريعات تدعمها وليس فقط مشاركتها في مؤسسات المجتمع المدني.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس الذي نصه:

ما التحديات التي تعيق تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية؟

يتضح من الجدول (8) أن التحديات التي تعيق تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، كانت الدرجة كبيرة على جميع الفقرات (1،2،3،4،5،6،7،8) حيث كانت النسبة المئوية للاستجابة على النحو التالي (81.2،80.8،77.0،73.2،75.0،79.6،72.0،77.8)، وتشير هذه النتيجة إلى أن مجال التعرف على التحديات التي تعيق تفعيل مشاركة المرأة السياسية كانت كبيرة وذلك بدلالة الدرجة الكلية للمجال التي بلغ متوسطها الحسابي (3.85) وبانحراف معياري (0.67) ونسبة مئوية (77%). وتعتبر العادات والتقاليد الموجودة في المجتمع الفلسطيني من معوقات مشاركة المرأة السياسية

ومن خلال تحليل فقرات مجال التعرف على التحديات التي تعيق تفعيل مشاركة المرأة السياسية فقد تبين أن الفقرة التي حصلت على أعلى متوسط حسابي هي الفقرة رقم (1) بمتوسط حسابي (4.06) والتي نصها "تعتبر العادات والتقاليد الموجودة في المجتمع الفلسطيني من معوقات مشاركة المرأة السياسية" وهذا ما يفسر ان للاعتبارات العائلية والعشائرية والعادات والتقاليد الموروثة، باعتبارها عناصر هامة وبارزة في تشكيل عناصر الوعي السياسي والثقافي، تمثل قيودًا ومعوقات عن التوجه نحو مزيد من المشاركة الفاعلة والانفتاح والتطور السياسي للمرأة، ويرى الباحث أن المجتمع الفلسطيني ما زال مجتمعًا ذكوريًا، فالموروث الثقافي ما زال يقف عائقًا أمام المرأة لانتزاع حقوقها، من جهة أنها مواطنة تتمتع بكافة حقوق المواطنة، كما أن القوانين السائدة ومنها قانون الانتخابات، إلى جانب القوانين الأخرى تفرض قيودًا على المشاركة السياسية بالمحاصصة، و أثر تقسيم الوطن إلى دوائر انتخابية والتي تؤدي إلى قلة فرص نجاح النساء في الانتخابات، ففي مجتمع ذكوري أبوي لن يكون التصويت لصالح المرأة وهذا ما عكسته نتائج الانتخابات التشريعية التي حصلت عام (2006) حيث لم تفرز أي امرأة عن الدوائر، كما أن المجتمع المدني الفلسطيني ما زال دون مستوى الاهتمام بقضية المرأة، فحال المرأة في الأحزاب والفصائل الفلسطينية وفي المجتمع والمؤسسات المدنية ما زال حكرًا على الرجال بشكل عام، كما أن وعي المرأة لقضيتها وحقوقها ودورها، ما زال وعيًا ناقصًا فالثقة بقدرة

المرأة على القيام بالأدوار قيادية ما زالت محدودة، فأصوات الناخبات تذهب إلى مرشحين وليس إلى مرشحات في العام، من جهة ثانية فإن النظام الانتخابي المعمول به يعتبر من أهم الإشكاليات والمعوقات لمشاركة المرأة السياسي، هذا ويرى الباحث أن مشاركة المرأة في الحياة السياسية رهن بظروف المجتمع الذي تعيش فيه من عادات وتقاليد وثقافة مجتمعية ومقدار التعلم، وتتوقف درجة هذه المشاركة على مقدار ما يتمتع به المجتمع من حرية وديمقراطية من الناحية السياسية والاجتماعية، وعلى ما يمنحه المجتمع من حريات اجتماعية للمرأة لممارسة هذا الدور في ظل الحراك المجتمعي، ولذا فإنه لا يمكن مناقشة المشاركة السياسية للمرأة بمعزل عن الظروف الاجتماعية والسياسية التي يمر بها المجتمع.

وكذلك فإن الفقرة التي حصلت على أدنى متوسط حسابي هي الفقرة (7) بمتوسط حسابي بلغ (3.60) والتي نصها " الأوضاع السياسية السائدة (الاحتلال) حالياً لا تساعد في مشاركة المرأة سياسياً " في ظل الاحتلال الإسرائيلي الذي يسيطر على الأرض والموارد الطبيعية، ويحاصر الإنسان بكافة الوسائل، لا يمكن أن تكون هناك مشاركة سياسية طبيعية، وتدفع المرأة الفلسطينية كونها حلقة ضعيفة في المجتمع الثمن الباهظ في ظل ظروف الاحتلال وعدم الاستقرار، كما عمل الاحتلال أيضاً على تعزيز القيم التقليدية السائدة، فلم يكتف في العمل على تفتيت المجتمع بهدف إحكام سيطرته عليه، وكرّس فكرة أن المرأة التي تشترك في أنشطة سياسية مقاومة تتعرض للاعتقال والمضايقات بكافة أشكالها حتى أصبح هذا الهاجس يلازم الأسر الفلسطينية خوفاً على فتياتهم، مما جعل الفتيات والنساء يواجهن ضغوطاً كبيرة لمنعهن من المشاركة السياسية، وأحياناً كثيرة دفعن ثمنه عبر الزواج المبكر للفتيات أو تقييد حركتهن. رغم وجود حالات نضالية بين النساء تركت بصمات واضحة في المشاركة النضالية والسياسية الفلسطينية.

أظهرت نتائج الجدول (9) أن فقرات أثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية "مشروع التمكين السياسي للنساء الفلسطينيات نموذجاً على الدرجة الكلية، كانت كبيرة على جميع المجالات، فقد تراوحت المتوسطات الحسابية للمجالات ما بين

(3.66) إلى (3.89)، وتشير هذه النتيجة إلى أن الدرجة الكلية كانت كبيرة وذلك بدلالة الدرجة الكلية للمجالات التي بلغ متوسطها الحسابي (3.83) وبانحراف معياري (0.42) ونسبة مئوية (76.6%). وجاء في الترتيب الأول مجالي معرفة المقصود بمفهوم المشاركة السياسية ومجال التعرف على أشكال المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع وذلك بمتوسط حسابي (3.89) ونسبة مئوية (77.8%) وفي الترتيب الثالث مجال المشاركة السياسية وأشكالها بمتوسط حسابي (3.88) ونسبة مئوية (77.6%) وفي الترتيب الرابع مجال التعرف على التحديات التي تعيق تفعيل مشاركة المرأة السياسية بمتوسط حسابي (3.85) ونسبة مئوية (77%) وفي الترتيب الخامس مجال التعرف على واقع المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع بمتوسط حسابي (3.66) ونسبة مئوية (73.2%).

ويعزو الباحث هذه النتائج إلى التراكم في الخبرات التي حصلت عليها النساء نتيجة تطور الوعي السياسي للمرأة الفلسطينية في ظل تطور المؤسسات النسوية الفلسطينية التي بدأت تتشكل ملامحها وهويتها الثقافية كحركة نسائية لها عمقها وامتدادها بين النساء وخصوصاً ان هذه المؤسسات هي مؤسسات غير حكومية، لتلعب دوراً كبيراً في توعية المرأة الفلسطينية وخلق كوادر وقيادات نسوية استطعن أن يكن في مركز صناعة القرار في الوزارات والمؤسسات الحكومية لاحقاً حيث ان التطور في المؤسسات النسوية كان إرهاباً لمشاركة المرأة في المؤسسات الأهلية قبل دخول السلطة الوطنية، كما إن تحقيق المرأة لدور لها في المؤسسات الحكومية مثل المجلس التشريعي كان نتاج عمل طويل في هذه المؤسسات، وهنا برزت مؤسسات تنموية ونسوية تخصصية ذات استقلالية عن الأحزاب السياسية تبنت قضايا المرأة الاجتماعية وتفعيل الجدل والنقاش الديمقراطي حولها، ان نضال المرأة هو نضال تراكمي بالأساس فإن أداء كافة مؤسسات المجتمع وخاصة المؤسسات النسوية حين يخلت أداء بعضها يؤثر سلباً على حركة هذا التراكم، وبالرغم من أن واقع المرأة وعلاقات النوع الاجتماعي ليست علاقات جامدة على الإطلاق، فهي تتأثر بمجمل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، ويعاد تشكيلها وتعريفها بناءً على ظروف المجتمع.

واتفقت هذه النتيجة جزئياً مع دراسة العيلة (2007) ودراسة مقداد (2007) ودراسة الأسطل (2005) ودراسة أماندا وآخرون (2012)

النتائج المتعلقة بالتساؤل الرئيس للدراسة:

وللإجابة على السؤال الرئيس للدراسة وهو "ما أثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية" تم استخدام اختبار (One Ssmple t test) والجدول التالي يوضح ذلك

أظهرت نتائج الجدول (10) أن أثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية كانت الدرجة الكلية للأثر هي (3.83) وهي درجة عالية أي أن مؤسسات المجتمع المدني تلعب دوراً بارزاً في هذا المجال وحسب الجدول السابق فإن درجة الأثر تقع بين الدرجة (4.2) والدرجة (3.6) حيث أن قيم (t) تقع بين الموجب عند (3.6) فهي أكبر من هذه القيمة وقيم (t) السالبة عند (4.2) وهي غير دالة لذلك فهي أصغر من هذه القيمة، وهذا ما أكدته نتائج الجدول السابق رقم (9)

ويعزو الباحث ذلك إلى أن مؤسسات المجتمع المدني تستطيع أن تؤثر في المفاهيم الموجودة في المجتمع حول المشاركة السياسية للمرأة أولاً، وجعل عملية المشاركة أكثر قبولا من خلال البرامج الموجهة للنساء بشكل خاص والمجتمع بشكل عام، وبالتالي فإن هذه المؤسسات يقع على عاتقها تطوير وتعزيز دور المرأة في المجتمع وذلك من خلال العمل على تأهيلها وزيادة وعيها وثقافتها وإشراكها في العمل المؤسسي بشكل عام، لكي تستطيع المشاركة في كافة مجالات الحياة، وخاصة السياسية منها.

إن مؤسسات المجتمع المدني تمثل الرافعة الاجتماعية والسياسية والداعم الرئيسي لقضايا المرأة من منطلق حرص هذه المؤسسات على تمكين وتشكيل الوعي السياسي اللازم لمشاركة المرأة في كافة مجالات الحياة وتحقيق فرص التنمية الحقيقية التي تمثل النساء جزءاً هاماً منه، وكذلك تحقيق القبول السياسي للمرأة في الحياة السياسية وتقلد مناصب عليا في إدارة الشأن

العام، كل ذلك يحتاج الى برامج تعمل على احداث تغييرات في البنى الثقافية والاجتماعية للمجتمع، تحقق القبول المطلوب.

ثانيا: مناقشة النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

مناقشة الفرضية الأولى المتعلقة بمتغير العمر والتي نصها:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في متوسطات استجابة المتدربات لأثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية "مشروع التمكين السياسي للنساء الفلسطينيات نموذجا" تعزى لمتغير العمر

ولفحص هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) أظهرت نتائج الجدولين (11)، (12) أن مستوى الدلالة اقل ($\alpha=0.05$) لذلك تم رفض الفرضية أي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في متوسطات استجابة المتدربات تعزى لمتغير العمر وعلى جميع المجالات.

أظهرت نتائج الجدول (13) ان الفروق على مجال معرفة المقصود بمفهوم المشاركة السياسية كانت بين الفئة العمرية (أقل من 25) وكل من الفئات العمرية (25-30) و (31-40) و (أكثر من 40 عاما) لصالح الفئات العمرية (25-30) و (31-40) و (أكثر من 40 عاما) بينما لا توجد فروق على الفئات الأخرى.

أظهرت نتائج الجدول (14) أن الفروق على مجال المشاركة السياسية وأشكالها كانت بين الفئة العمرية (أقل من 25) وكل من الفئات العمرية (25-30) و (31-40) و (أكثر من 40 عاما) لصالح الفئات العمرية (25-30) و (31-40) و (أكثر من 40 عاما) بينما لا توجد فروق على الفئات الأخرى.

أظهرت نتائج الجدول (15) ان الفروق على مجال التعرف على واقع المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع كانت بين الفئة العمرية (أقل من 25) و الفئة العمرية

(30-25) لصالح الفئة العمرية (30-25) وكذلك بين الفئة العمرية (25-30) والفئة العمرية (أكثر من 40) لصالح (30-25) بينما لا توجد فروق على الفئات الأخرى

أظهرت نتائج الجدول (16) أن الفروق على مجال التعرف على أهمية المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع كانت بين الفئة العمرية (أقل من 25) و الفئة العمرية (أكثر من 40) لصالح (أكثر من 40) بينما لا توجد فروق على الفئات الأخرى.

أظهرت نتائج الجدول (17) أن الفروق على مجال التعرف على التحديات التي تعيق تفعيل مشاركة المرأة السياسية كانت بين الفئة العمرية (أقل من 25) و الفئة العمرية (30-25) لصالح الفئة العمرية (30-25) كما توجد فروق بين الفئة العمرية (30-25) والفئة العمرية (أكثر من 40) لصالح الفئة العمرية (30-25) كما توجد فروق بين الفئة العمرية (31-40) والفئة العمرية (أكثر من 40) لصالح الفئة العمرية (31-40)

أظهر نتائج الجدول (18) أن الفروق على الدرجة الكلية كانت بين الفئة العمرية كانت بين الفئة العمرية (أقل من 25) وكل من الفئات العمرية (30-25) و (31-40) و (أكثر من 40 عاما) لصالح الفئات العمرية (30-25) و (31-40) و (أكثر من 40 عاما) وكذلك بين الفئة العمرية (30-25) والفئة العمرية (أكثر من 40) لصالح (30-25) بينما لا توجد فروق على الفئات الأخرى.

ويعزو الباحث هذه النتائج إلى الاختلاف في النظرة بين الفئات العمرية حول المشاركة السياسية للمرأة يعود إلى عمق التجربة ونوعيتها والى النظرة المتفائلة للفئات العمرية الكبيرة لهذا الواقع مستقبلا، بحيث يعمق ذلك المشاركة السياسية للنساء في الواقع السياسي الفلسطيني والنظرة المتدنية للفئات العمرية تعود إلى قلة الخبرة في العمل السياسي والاجتماعي، وقلة المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني والانخراط في العمل الميداني لصقل التجربة السياسية لهذه الفئات، حيث ترى هذه الفئة أن حقها في المشاركة السياسية في المؤسسات العامة متدني من حيث الوصول إلى مراكز قيادية فيها رغم ارتفاع المستوى التعليمي لها إلا ان .

واتفقت هذه النتيجة جزئياً مع دراسة (سالم والكفارنة، 2011).

مناقشة الفرضية الثانية المتعلقة بمتغير الحالة الاجتماعية والتي نصها:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في متوسطات استجابة المتدربات لأثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية "مشروع التمكين السياسي للنساء الفلسطينيات نموذجاً تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية

ولفحص هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) نتائج الجدولين (19)، (20) أن مستوى الدلالة أكبر ($\alpha=0.05$) لذلك تم قبول الفرضية أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في متوسطات استجابة المتدربات تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية على جميع المجالات.

بينما كان مستوى الدلالة اقل من ($\alpha=0.05$) لذلك تم رفض الفرضية أي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في متوسطات استجابة المتدربات تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية على مجالي معرفة المقصود بمفهوم المشاركة السياسية ومجال التعرف على أهمية المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع.

أظهرت نتائج الجدول (21) أن الفروق على مجال معرفة المقصود بمفهوم المشاركة السياسية كانت بين الحالة متزوجة والحالة عزباء لصالح الحالة متزوجة.

أظهرت نتائج الجدول (22) ان الفروق على التعرف على أهمية المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع كانت بين الحالة عزباء والحالة مطلقة لصالح الحالة مطلقة.

ويعزو الباحث هذه النتائج إلى أن النساء العازبات يكن في بداية أعمارهن وأغلبهن يكن على مقاعد الدراسة الجامعية، أو أنهين تلك المرحلة، وبذلك يكن على قدر من الثقافة العلمية التي تؤهلن إلى الدخول إلى معترك الحياة السياسية، متسلحات بالعلم والثقافة والثقة بالنفس، أكثر من غيرهن من الفئات الأخرى، وأمام الواقع الذي لم يفسح لهن مجالاً للوصول إلى مراكز

قيادية في مؤسسات المجتمع لإثبات قدراتهن القيادية وصقل التجربة السياسية لهن حيث أنهن يتطلعن إلى أكثر مما هو موجود، وان مفهوم المشاركة السياسية لديهن أكثر مما هو معمول به في فلسطين، حيث يتطلعن إلى إنصاف في الحقوق وبالتالي أهمية المشاركة لديهن قليلة بناء على المفهوم الذي يحملنه حول طبيعة هذه المشاركة واثرها.

واتفقت هذه النتيجة جزئياً مع دراسة الأسطل (2005)

مناقشة الفرضية الثالثة المتعلقة بمتغير مكان الإقامة والتي نصها:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في متوسطات استجابة المتدربات تعزى لمتغير مكان الإقامة

ولفحص هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) أظهرت نتائج الجدولين (23)، (24) أن مستوى الدلالة أكبر ($\alpha=0.05$) لذلك تم قبول الفرضية أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في متوسطات استجابة المتدربات تعزى لمتغير مكان الإقامة على جميع المجالات.

بينما كان مستوى الدلالة أقل من ($\alpha=0.05$) لذلك تم رفض الفرضية أي أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في متوسطات استجابة المتدربات تعزى لمتغير مكان الإقامة على مجالي المشاركة السياسية وأشكالها ومجال التعرف على التحديات التي تعيق تفعيل مشاركة المرأة السياسية.

أظهرت نتائج الجدول (25) ان الفروق على مجال المشاركة السياسية وأشكالها كانت بين القرية وكل من المدينة والمخيم لصالح القرية، أظهرت نتائج الجدول (26) أن الفروق على مجال التعرف على التحديات التي تعيق تفعيل مشاركة المرأة السياسية كانت بين القرية والمدينة لصالح القرية.

ويعزو الباحث ذلك إلى أن مكان السكن يلعب دوراً كبيراً في نوعية وأهمية المشاركة السياسية، وحيث أن القرى الفلسطينية صغيرة العدد، وبها عدد من مؤسسات المجتمع من مراكز نسوية ومجالس قروية وبلدية وجمعيات خيرية فإن مشاركة عدد من النساء في قيادة هذه المؤسسات يعتبر انجازاً كبيراً في ظل العادات والتقاليد الشرقية التي تعمل القرى على المحافظة عليها، وبالتالي فإن انتقال المرأة من مساعدة زوجها في الفلاحة وزراعة الأرض إلى العمل الجماهيري السياسي والاجتماعي والنسوي يعتبر نقلة نوعية للمرأة الريفية التي رأت في ذلك تقدماً كبيراً على صعيد تحقيق ذاتها وقدراتها القيادية، وهذا بفضل زيادة التعليم للفتاة الريفية، بالرغم من وجود المعوقات المجتمعية والعائلية التي تعترض عمل المرأة الريفية في العمل والمشاركة السياسية، كما أن هذه النقلة النوعية في الثقافة الريفية المحافظة أدت إلى انتشار تعليم الفتاة والحرص عليه، وكذلك دخول النساء معترك العمل الاجتماعي من خلال المراكز والجمعيات النسوية التي بدأت تنتشر بكثرة في الريف الفلسطيني. واتفقت جزئياً مع دراسة اماندا واخرون(2012).

مناقشة الفرضية الرابعة المتعلقة بمتغير المؤهل العلمي والتي نصها:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في متوسطات استجابة المتدربات لأثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية "مشروع التمكين السياسي للنساء الفلسطينيات نموذجاً تعزى لمتغير المؤهل العلمي

ولفحص هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) أظهرت نتائج الجدولين (27)، (28) أن مستوى الدلالة أكبر ($\alpha=0.05$) لذلك تم قبول الفرضية أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في متوسطات استجابة المتدربات لأثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية "مشروع التمكين السياسي للنساء الفلسطينيات نموذجاً تعزى لمتغير المؤهل العلمي على جميع المجالات.

بينما كان مستوى الدلالة اقل من ($\alpha = 0.05$) لذلك تم رفض الصفرية الفرضية أي انه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في متوسطات استجابة المتدربات على أثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية "مشروع التمكين السياسي للنساء الفلسطينيات نموذجاً تعزى لمتغير المؤهل العلمي على مجال معرفة المقصود بمفهوم المشاركة السياسية

أظهرت نتائج الجدول (29) ان الفروق على مجال معرفة المقصود بمفهوم المشاركة السياسية كانت بين حملة الدبلوم وحملة كل من اقل من اقل من توجيهي وتوجيهي والبيكالوريوس لصالح الدبلوم.

ويعزو الباحث هذه النتائج إلى أن التأهيل العلمي يمكن الفتيات من المطالبة بقدرة وفاعلية بحقوقهن بشكل عام وحقوقهن السياسية بشكل خاص، حيث يعتبر العلم سلاح العصر، ويمكن الفرد من معرفة حقوقه وواجباته، وكيف يحمي حقوقه ويدافع عنها، وكيف يقوم بواجباته على أكمل وجه، وبالتالي فان ارتفاع المستوى التعليمي يؤدي الى الارتفاع بالمقصود بالمشاركة السياسية من خلال ارتفاع مستوى الطموح والفكر الذي تولد لدى النساء من خلال زيادة التعليم والخبرة المجتمعية والمشاركة في المؤسسات النسوية وإدارتها.

واتفقت هذه النتيجة مع دراسة المركز الدولي لبحوث النساء (2012). (و دراسة بلول (2009).

مناقشة الفرضية الخامسة المتعلقة بمتغير مجال العمل والتي نصها:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) في متوسطات استجابة المتدربات لأثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية "مشروع التمكين السياسي للنساء الفلسطينيات نموذجاً تعزى لمتغير مجال العمل

ولفحص هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) أظهرت نتائج الجدولين (30)، (31) أن مستوى الدلالة اكبر ($\alpha = 0.05$) لذلك تم

قبول الفرضية أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في متوسطات استجابة المتدربات لأثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية "مشروع التمكين السياسي للنساء الفلسطينيات نموذجاً تعزى لمتغير مجال العمل على جميع المجالات.

بينما كان مستوى الدلالة اقل من ($\alpha=0.05$) لذلك تم رفض الصفرية الفرضية أي انه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في متوسطات استجابة المتدربات على أثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية "مشروع التمكين السياسي للنساء الفلسطينيات نموذجاً تعزى لمتغير مجال العمل على مجالي التعرف على واقع المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع ومجال التعرف على أهمية المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع.

أظهرت نتائج الجدول (32) أن الفروق على مجال التعرف على واقع المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع كانت بين العاملين في القطاع الأهلي والقطاع الحكومي لصالح العاملين في القطاع الأهلي.

أظهرت نتائج الجدول (33) أن الفروق على مجال التعرف على أهمية المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع كانت بين العاملين في القطاع الأهلي والعاملين قطاع المهن الحرة لصالح الأهلي وبين العاملين في القطاع الدولي وكل من العاملين في القطاع الحكومي والمهن الحرة لصالح العاملين في القطاع الدولي.

ويعزو الباحث هذه النتائج إلى النساء العاملات في مجال القطاع الأهلي أي المؤسسات الخاصة ومنظمات المجتمع المدني أكثر دراية بواقع مشاركة المرأة في مؤسسات المجتمع حيث لديهن الخبرة الكافية للحكم على ذلك من خلال العمل أو من خلال التجربة القيادية في إحدى لجان هذه المؤسسات، كما أن العاملين في المؤسسات الدولية لديهم تفأؤل كبير من خلال أهمية مشاركة المرأة في العمل السياسي والاجتماعي لما لذلك من انعكاس على الصورة العالمية للعملية السياسية في فلسطين، وكذلك من خلال تأكيد أن فلسطين تسير على النهج العالمي في

تمكين المرأة مما يبقي على عمليات التمويل الأجنبي للبرامج التي تطرحها المؤسسات الدولية في فلسطين.

وانتفتت هذه النتيجة جزئياً مع دراسة (الكفارنة وسالم، 2011) ودراسة المركز الدولي لبحوث النساء (2012).

مناقشة الفرضية السادسة المتعلقة بمتغير الدخل والتي نصها:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في متوسطات استجابة المتدربات لأثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية "مشروع التمكين السياسي للنساء الفلسطينيات نموذجاً تعزى لمتغير الدخل

ولفحص هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) أظهرت نتائج الجدولين (34)، (35) أن مستوى الدلالة أكبر ($\alpha=0.05$) لذلك تم قبول الفرضية أي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في متوسطات استجابة المتدربات تعزى لمتغير الدخل على جميع المجالات.

بينما كان مستوى الدلالة اقل من ($\alpha=0.05$) لذلك تم رفض الفرضية أي انه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في متوسطات استجابة المتدربات تعزى لمتغير الدخل على مجالي التعرف على واقع المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع ومجال التعرف على أهمية المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع

أظهرت نتائج الجدول (36) أن الفروق على مجال التعرف على أهمية المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع كانت بين الذين دخلهم (2501-3500) وكل من أصحاب الدخل (اقل من 1500، و1500-2500، اكثر من 3500) لصالح أصحاب الدخل (اقل من 1500، و1500-2500، اكثر من 3500)

أظهرت نتائج الجدول (37) أن الفروق على مجال التعرف على التحديات التي تعيق تفعيل مشاركة المرأة السياسية كانت بين الذين دخلهم (2501-3500) وكل من أصحاب الدخل (أقل من 1500، وأكثر من 3500) لصالح أصحاب الدخل (أقل من 1500، وأكثر من 3500) ويعزو الباحث هذه النتائج إلى ارتفاع استجابات عينة الدراسة للدخول المتدنية من المشاركة السياسية في مؤسسات المجتمع في مسعى من أصحاب هذه الدخل الى تحسين الوضع الاجتماعي والمعيشي لهم من خلال المشاركة السياسية في مؤسسات المجتمع، رغم ارتفاع التحديات التي تعيق تفعيل مشاركة المرأة السياسية فيها من خلال العادات والتقاليد والنظرة المجتمعية وثقافة المجتمع السلبية من وجهة نظرهن أيضا، وهذا يرجع إلى ارتفاع المستوى التعليمي ووجود نساء مؤمنات بأهمية المشاركة السياسية للمرأة لإثبات ذاتها على صعد المجتمع كافة.

وانتقلت هذه النتيجة جزئيا مع دراسة اماندا واخرون(2012)

النتائج والتوصيات

نتائج الدراسة

أشارت نتائج الدراسة الى:

اعلى متوسطات حسابية

- 1- أن المشاركة السياسية تسهم إلى مدى بعيد في صنع القرار السياسي.
- 2- المشاركة السياسية تكون من خلال إثبات المرأة قدرتها في إدارة الشؤون العامة.
- 3- تعليم المرأة يؤثر في زيادة مشاركة المرأة السياسية بمعنى انه كلما زاد تعليم المرأة كلما زادت فرصتها في المشاركة السياسية وفي تقلد مناصب سياسية عليا.
- 4- تعتبر مؤسسات المجتمع المدني مشاركة المرأة السياسية خطوة أولى في طريق التنمية المجتمعية المستدامة.
- 5- تعتبر العادات والتقاليد الموجودة في المجتمع الفلسطيني من معوقات مشاركة المرأة السياسية.
- 6- أن أثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية كانت الدرجة الكلية للأثر هي (3.83) وهي درجة عالية أي أن مؤسسات المجتمع المدني تلعب دورا بارزا في هذا المجال.

أدنى متوسطات حسابية

- 1- تقتصر المشاركة السياسية من وجهة نظرية على المشاركة في التصويت في الانتخابات.
- 2- مشاركة المرأة السياسية يكون بمشاركة المرأة في المؤسسات الأهلية.
- 3- تقتصر مشاركة المرأة في العمل السياسي من خلال مؤسسات العمل المجتمعي للمرأة.

4- تعتبر مؤسسات المجتمع المدني مشاركة المرأة السياسية حماية لحقوقها.

5- الأوضاع السياسية السائدة (الاحتلال) حاليا لا تساعد في مشاركة المرأة سياسيا.

نتائج الفرضيات

1- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في متوسطات استجابة المتدربات على أثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية تعزى لمتغير العمر على الدرجة الكلية

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) في متوسطات استجابة المتدربات على أثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية " تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، ومكان الإقامة والمؤهل العلمي، ومجال العمل، والدخل على الدرجة الكلية .

التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة، يوصي الباحث بما يلي:

- 1- ضرورة العمل على تصحيح الرؤى التي من شأنها العمل على التقليل من فرص المشاركة السياسية للمرأة وفتح المجال امام شراكة حقيقية من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية بما يحقق متطلبات التنمية الشاملة.
- 2- العمل على توسيع نطاق المشاركة السياسية للمرأة خارج المؤسسات النسوية وذلك من خلال ابراز دورها في المجتمع الفلسطيني، وخاصة الدور النضالي، وفتح المجال امام مشاركة المرأة في المؤسسات الاهلية والحكومية والمناصب العليا. وتعزيز دورها في كافة مؤسسات المجتمع المدني.
- 3- دعوة مؤسسات المجتمع المدني الى زيادة البرامج الاجتماعية والسياسية الهادفة الى تمكين المرأة وتعزيز قدراتها الذاتية .

- 4- تعزيز ودعم المفاهيم الخاصة بحقوق المرأة وحمايتها من خلال تبني قوانين تثبت هذه الحقوق .
- 5- عدم اقتصار دور المرأة في المشاركة السياسية بالتصويت في الانتخابات فقط، بل يجب أن يتعداه الى ما هو أبعد من ذلك وهو صناعة القرار السياسي والفعل السياسي الحقيقي .
- 6- تعديل قانون الكوتا وزيادة حصة النساء في الاحزاب السياسية، والانتخابات العامة بما يحقق التوازن المطلوب في المجتمع.
- 7- دعوة الاحزاب والقوى السياسية الى الاهتمام بقضايا المرأة وتوسيع مشاركتها في الأطر القيادية العليا.
- 8- دمج عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية في المناهج التعليمية لما لذلك من أثر ايجابي على توعية المرأة وتمكينها في هذا المجال والعمل على زيادة فرص تعليم المرأة أو اكمالها التعليم من أجل تعزيز قدراتها وتمكينها واثبات وتحقيق ذاتها .

المقترحات

- 1- عمل دراسات حول مدى فاعلية المشاركة السياسية للمرأة ودراسة احتياجات المرأة بشكل عام من اجل الوصول الى شراكة حقيقية و تعميق مفهوم المواطنة المجتمعية.
- 2- عمل دراسات مقارنة بين وضع النساء في المجتمع الفلسطيني والمجتمعات العربية الأخرى في ضوء المشاركة السياسية.
- 3- وضع نموذج مقترح لقياس الأداء الاستراتيجي للمؤسسات النسوية اتجاه القضايا التي تهتم النساء والمشاركة المجتمعية والسياسية.
- 4- العمل على دراسة التجربة النضالية للمرأة الفلسطينية جنبا الى جنب الرجل ودورها في هذا النضال المشترك وعكس هذه التجربة على المشاركة السياسية .

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

أبراش، إبراهيم (1998). علم الاجتماع السياسي. دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: 711هـ) (1414هـ). لسان العرب. ط (3)، دار صادر، بيروت.

أبو ضيف، عمر سيد أحمد (1993). الثقافة السياسية لطلاب الجامعات المصرية. دراسة حالة لجامعة قناة السويس، رسالة دكتوراه، جامعة قناة السويس.

ابو هريبد، نفين محمد (2010). دور وسائل الاعلام المحلية المسموعة والمرئية في التنشئة السياسية للشباب الفلسطيني في قطاع غزة. رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

الاسطل، كمال (2005). المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية وعملية التحول الديمقراطي والسياسي والاجتماعي (دراسة نظرية وميدانية تطبيقية). جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

إسماعيل، دنيا (2005). المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية بين الشكل والمضمون. مجلة الحوار المتمدن، ع (960).

اسماعيل، فريدة غلام (2005). حقوق المرأة ومساواتها الكاملة في كافة المجالات. مجلة الحوار المتمدن، ع: (1314).

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948م.

برغوث، الطيب (2006). الفاعلية الحضارية والثقافة السننية. ط(1)، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر.

بلول، صابر (2009). التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، م (25)، ع (2)، دمشق، سوريا.

البنك الدولي (2010). المجتمع المدني. أغسطس/آب.

بيبرس، إيمان (2006). المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي. بحث منشور، جمعية

نهوض وتنمية المرأة: <http://www.parliament.gov.sy>

البيج، حسين علوان (1997). المشاركة السياسية والعملية السياسية. مجلة المستقبل العربي، ع (223).

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2010). المرأة والرجل في فلسطين: قضايا وإحصاءات 2009. رام الله، فلسطين.

الحبيب، الجحاني، (1999) المجتمع المدني بين النظرية والممارسة، مجلة عالم الفكر، تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت، ع(3)، م(27).

الحداد، كمال (2006). دراسة نفسية مقارنة بين عينات من المشاركين سياسياً. رسالة دكتوراه غير منشورة، غزة.

حرارة، محي الدين فايد دياب (2001). المشاركة السياسية للمرأة في المجتمع الفلسطيني. رسالة ماجستير جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

خليل، حامد (2000). الوطن العربي والمجتمع المدني، مجلة كراسات استراتيجية، تصدر عن مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية بجامعة دمشق. ع(1).

خليل، شاكر؛ عدوان، يوسف (2005). قانون العمل وواقع المرأة في سوق العمل الفلسطينية. جمعية المرأة العاملة للتنمية، رام الله. بحث منشور :

http://www.pal-tahrir.info/audio/files/Womens_associations

داوسن رتشارد (1998). **التنشئة السياسية**، دراسة تحليلية، ترجمة، مصطفى عبدالله خشيم، محمد المغربي، جامعة قاريونس، ليبيا.

الدبس، عصام علي (2002). **النظم السياسية الحقوق والحريات العامة وضمانات حمايتها**. ط(1)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

الدجاني، أحمد صدقي (1989). **التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي**. منتدى الفكر العربي، عمان.

ربيع، حامد عبد الله (1971). **أبحاث في النظرية السياسية**. مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة.

الزيات، السيد عبد الحكيم (1984). **البناء الطبقي والاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمع المصري**. رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية.

الزيات، السيد عبد الحليم (1990). **في سوسيو لوجيا بناء السلطة - الطبقة - القوة - الصفوة**. دار المعرفة، الإسكندرية.

السيد، عليوة محمود منى (2001). **المشاركة السياسية، موسوعة الشباب السياسية**،

<http://acpss.ahram.org.eg/ahram>.

السيد، مصطفى كامل (1996). **التعددية السياسية، مكتبة مدبولي، مركز البحوث العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية**.

سالم، رعد حافظ (2000). **التنشئة السياسية، مكتبة نهضة مصر، القاهرة**.

شاهين، سوسن زهدي (2011). **المشاركة السياسية في فلسطين، مدونات امين**

[/http://blog.amin.org](http://blog.amin.org)

شبار، سعيد (1999). **في مفهوم النخبة. مجلة الكلمة، لبنان، ع (25)**.

الشرعة، فراس (1999). المشاركة السياسية في الريف الأردني، دراسة ميدانية في قرى لواء بني عبيد. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

شعفان، حسن شحاته (1999). التنشئة السياسية للطفل العربي، مكتبة نهضة، مصر.

الشيخ، علي (2008). دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين. رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

الشيخ، عبد السميع (2004). المشاركة السياسية والمرأة الريفية في فلسطين. رسالة ماجستير مودعة في مكتبة جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين.

صعب، حسن (1985). علم السياسية. ط 8، دار العلم للملايين، بيروت.

طاقم شؤون المرأة. خلفية تاريخية عن طاقم شؤون المرأة، 2010، الموقع الإلكتروني:

<http://www.watcpal.org/ar/history>

الطبيب، مولود (2003). مصادر التنشئة السياسية واثرها في تنمية التفكير الأيديولوجي لدى الأفراد. المؤسسة العربية الدولية للنشر، عمان، الأردن.

الطيب، عمر يوسف (2004). علم الاجتماع السياسي. عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم.

عبد الوهاب، طارق (1999). سيكولوجية المشاركة السياسية في البيئة العربية. ط1، دار الغريب، القاهرة.

عبد اللطيف، كمال "المرأة في الفكر العربي المعاصر" نحو توسيع قيم التحرر، دار الحوار للنشر والتوزيع، سوريا الطبعة الأولى 2010.

العثمان، حسين محمد (2011). معوقات المشاركة السياسية. عمان، جامعة مؤتة.

القانون الأساسي الفلسطيني المعدل، (2005).

العيلة، رياض (2007) واقع المرأة الفلسطينية في المشاركة السياسية والعامية (قطاع غزة نموذجاً)، مجلة جامعة النجاح الوطنية، م(12).

عثمان، زياد (2008). المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني خلال الماضي تحاصر المستقبل. مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، رام الله، فلسطين.

العزب، خالد (2012). المشاركة السياسية للمرأة رؤية شرعية وتنموية. الطبعة الاولى، مؤسسة التنوير للتنمية الاجتماعية، اليمن.

عليوة، السيد؛ محمود، منى (2008). مفهوم المشاركة السياسية. مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية. <http://www.mokarabat.com>

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، 1966م.

عواد، وفاء محمد حمزة (2008). دور المنظمات النسوية الفلسطينية في تفعيل المشاركة السياسية النسوية. رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

عودة، رهام (2013). المرأة الفلسطينية والمشاركة السياسية. مجلة سياسات، معهد السياسات العامة، رام الله، ع (3)، فلسطين.

الغبرا، شفيق (1988). الانتفاضة الفلسطينية: أسبابها - آلية استمرارها - وأهدافها - مجلة العربي، ع (113).

الغزي، ناجي (2009). دور مؤسسات المجتمع المدني في التنشئة السياسية. دراسة تحليلية، الجزائر.

غلوم، علي وآخرون (2004). المشاركة السياسية في الكويت. مجلة العلوم الاجتماعية، م 25، ع (4).

غليون، برهان (2001). نشأة مفهوم المجتمع المدني وتطوره من المفهوم المجرد إلى المنظومة الاجتماعية الدولية. <http://www.mafhoum.com/pree49asghal.htm>.

سالم والكفارنة، رفقة خليف (2011). اثر الانتخابات النيابية (1989-2007) في تمكين المرأة الأردنية سياسياً من وجهة نظرها. مجلة جامعة الاقصى، م (15)، ع (2)، غزة، فلسطين. كمال، زهيرة (1997). المرأة واتخاذ القرار في فلسطين. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، القدس.

محمد، علي عبد الواحد (2005). المجتمع المدني وتوجهاته. مجلة الحوار المتمدن، محور المواضيع والأبحاث السياسية، ع (1413): <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp>

المركز الفلسطيني للأبحاث والدراسات التنموية (2011). أثر مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز مفاهيم الحكم الرشيد، رام الله، فلسطين.

المشاط، عبد المنعم (1988). التنمية السياسية في العالم الثالث: نظريات وقضايا. مؤسسة العين للنشر والتوزيع، العين.

معتوق، فتحية (2008). التمكين السياسي للمرأة الجزائرية - دراسة مسحية. وزارة الاسرة والمرأة الجزائرية، الجزائر.

مجمع اللغة العربية، (1989). المعجم الوجيز. ط1. القاهرة.

معجم المعاني الجامع. أزهار العربية: <http://www.almaany.com>

معوض، جلال عبد الله (1983). أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي. المستقبل العربي، السنة 6، ع (55).

المقداد، محمد احمد (2006). المرأة والمشاركة السياسية في الأردن (دراسة تحليلية وإحصائية على ضوء نتائج الانتخابات النيابية لعام 2003م). مجلة المنارة، م (12) ع (1).

المكي، عبد الناصر (2003). اثر مؤسسات الحكم المحلي. اللجنة العليا للانتخابات، رام الله، فلسطين.

المكي، عبد الناصر (2005). دور المرأة الفلسطينية في الحكم المحلي، اللجنة العليا للانتخابات، رام الله، فلسطين.

المنوفي، كمال (1999). التنشئة السياسية في الفقه السياسي - المعاصر - مصر المعاصرة، ع (355). دار الفكر العربي.

ميعاري، محمود (2003). الثقافة السياسية في فلسطين - دراسة ميدانية - ط1، سلسلة دراسات استراتيجية، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت.

النقشبندي، بارعة (2005). الدور السياسي للمرأة الفلسطينية في الحرب والسلام. مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، الجامعة الاردنية، م (32)، ع (1)، عمان، الاردن.

هاشم، عزة جلال (2007). المشاركة السياسية للمرأة الإيرانية مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة .

وهبان، أحمد (2003). التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية. الدار الجامعية، الإسكندرية.

اليونيفم - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (2005). التنمية والنوع الاجتماعي. ط5. الأردن.

- Amanda, B., Galen, K., William, N., Sumit, K. and Kevin, B. (2012). *Women's political leadership participation around the -world: An institutional analysis*, **Science Direct Journal**, The Leadership Quarterly, Volume 23, Issue 3, p 398-411.
- Connell, R. (2009). **Short Introductions. Gender**. Second Edition, Polity Press MA 02148, USA.
- Gwiazda, Anna (2012). **Enhancing the Descriptive and Substantive Representation of Women: the Case of the Polish Parliament**. Department of Political Economy King's College London
- Inglehart, Ronald and Norris Pippa (2003). **Gender Equality & Cultural Change around the World**. Coauthored. New York: Cambridge University Press.
- International Center for Research on Women (ICRU). (2012). **Opportunities and Challenges of Women's Political Participation in India**, ICRU-Un Women joint publication.
- Jad, Islah (2003) **The 'NGOisation' of the Arab Women's Movement**, in Andrea Cornwall, Elizabeth Harrison and Ann Whitehead (eds.) *Feminisms in Development: Contradictions, Contestations and Challenges*, Zed Books. London
- Josef, S. (2000). **Gender and Citizenship in the Middle East**. First Edition, Syracuse University Press, New York.

- lockman, Zachary and joel Beinin (2005). **Intifada: The Palestinian uprising against Israeli occupation**. London & Newyork: L.B, Tauris.
- Lovendusky, joni (2005). **The Adoption of Gender Quotas**. Birkbeck College, London.
- Norris Pippa and Lovenduski Joni (1999). **Quotas for Women Fair Representation**. Squires, Judith.
- Richardson. D., Robinson, V. (2008). **Introducing: Gender and Women's Studies**. Martin's Press LLC, 175, New York.
- Stienstra, D. (2000). **Gender Identity - Development Of Gender Identity**. London: The Athlone Press.
- Wright, M. (1969). **The Power Elite**. 3rd edition, New York: Oxford University Press.

الملاحق

ملحق (1): قائمة المحكمين

صحافة و اعلام / جامعة النجاح الوطنية	د. فريد ابو ضهير
علم اجتماع / جامعة النجاح الوطنية	د. عمر عايد
علم نفس / جامعة النجاح الوطنية	د. فاخر خليلي
التربية الرياضية / جامعة النجاح الوطنية	د. محمود الاطرش
صحافة و اعلام	د. أمين ابو وردة
المركز الفلسطيني للديمقراطية وحل النزاعات	أحمد ابو عايش
جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية	سمر هواش
وكالة الغوث الدولية	سمر جبر
مركز شؤون المرأة والأسرة	سمية الصفدي

ملحق (2): الاداة بصورتها الاولية
أثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية
"مشروع التمكين السياسي للنساء الفلسطينيات نموذجاً"

استبانة

ملاحظة:

تهدف هذه الاستبانة إلى جمع البيانات التي تخدم غرض الدراسة بإلقاء الضوء على واقع المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، من خلال الوقوف على مشروع التمكين السياسي للنساء الفلسطينيات الذي قام بتنفيذه طاقم شؤون المرأة في فلسطين في الفترة 2009-2013. وذلك من وجهة نظر المتدربات. وستُعامل المعلومات الواردة في هذه الاستبانة بسرية كاملة وفقاً لمنهجية البحث وتحليل البيانات، وسيكون للمعلومات قيمة كبيرة في توضيح الواقع الحالي لتأثير مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية. واننا نقدر عالياً اهتمامكم باعطاء البيانات الواقعية النابعة من تجربتكم مع الشكر.

القسم الاول: معلومات تعريف عامة

1. العمر:

() 25-18 () 30-26
() 40-30 () اكثر من 40 عاماً

2. الحالة الاجتماعية:

() متزوج () أعزب
() مطلق () أرمل

3. مكان الإقامة:.....

4. المؤهل العلمي:

() دبلوم () بكالوريوس

() ماجستير () دكتوراه

5. الخبرة العملية:

() من 1-3 سنوات () من 3-5 سنوات

() من 5-10 سنوات () اكثر من 10 سنوات

6. مجال العمل:

() اهلي (قطاع خاص) () حكومي

() دولي () اخرى: حدد.....

7. الدخل

() أقل من 1000 شيكل () 1000-1500 شيكل

() 1500-2000 شيكل () 2000-2500 شيكل

() 2500-3000 شيكل () فأعلى 3000 شيكل

القسم الثاني: معرفة المقصود بمفهوم المشاركة السياسية

يهدف هذا الجزء للتعرف على مفهوم المشاركة السياسية

1. الرجاء الإجابة عما يلي لتحديد مفهومك حول المشاركة السياسية:

أعرض بشدة	أعرض	محايد	أوافق	أوافق بشدة	العبارة	-
					اعتقد ان المشاركة السياسية هي صنع القرار السياسي	1
					اعتقد ان المشاركة السياسية نشاط إرادي من اجل الاختيار للانتخاب	2
					ان المشاركة السياسية عمل إرادي بهدف التأثير على اختيار سياسي ممثل لشرائح المجتمع	3
					المشاركة السياسية عملية تعمل على الإشراف على عمل أجهزة الحكومية	4
					المشاركة السياسية هي الجهود التطوعية المنظمة التي تتصل بعمليات اختيار القيادات السياسية بهدف خدمة المرحلة السياسية	5
					المشاركة السياسية تعني اسهام المواطنين بدرجة او بأخرى في اعداد وتنفيذ سياسيات التنمية	6
					المشاركة السياسية تعني الجهود المشتركة الحكومية والأهلية في مختلف المستويات لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية	7
					المشاركة السياسية: تعني إشراك المواطن في إدارة الشؤون العامة بما يحقق أهداف المجتمع	8

القسم الثالث: التعرف على أشكال مشاركة المرأة السياسية

يهدف هذا الجزء للتعرف على أشكال المشاركة السياسية للمرأة

2. الرجاء الإجابة عما يلي لتحديد أشكال مشاركة المرأة السياسية:

-	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض بشدة	أعارض بشدة
1	مشاركة المرأة السياسية يكون باشتراك المرأة في الأحزاب السياسية					
2	مشاركة المرأة السياسية يكون بمشاركة المرأة في المؤسسات الأهلية					
3	مشاركة المرأة السياسية يكون بحضور الندوات والمؤتمرات والحملات الانتخابية					
4	مشاركة المرأة السياسية يكون بتسجيل المرأة في سجل الانتخابات					
5	مشاركة المرأة السياسية يكون بقيام المرأة بعملية التصويت الانتخابية					
6	مشاركة المرأة السياسية يكون بترشيح نفسها بالانتخابات					
7	مشاركة المرأة السياسية تكون من خلال حصة لها في المؤسسات العامة					
8	المشاركة السياسية تكون من خلال إثبات المرأة لقدرتها في إدارة الشؤون العامة					
9	وجود كوته للمرأة في الأحزاب السياسية تحديد لتمثيل المرأة التي تمثل نصف المجتمع					
10	وجود كوته للمرأة في الأحزاب والمؤتمرات الحزبية يحد من قدرة المرأة على إثبات ذاتها ومكانتها السياسية					

القسم الرابع: التعرف على واقع المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع

يهدف هذا الجزء التعرف على واقع المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع

3. الرجاء الاجابة عمايلي لتحديد واقع المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع:

أعرض بشدة	أعرض	محايد	أوافق	أوافق بشدة	العبرة	-
					تشارك المرأة بالعمل السياسي من خلال مؤسسات العمل المجتمعي	1
					تهتم المرأة كثيراً بالمشاركة السياسية في مؤسسات المجتمع كافة	2
					يساعد المجتمع ويشجع على المشاركة السياسية للمرأة	3
					التعليم يؤثر في زيادة مشاركة المرأة السياسية	4
					تحد العادات والتقاليد من مشاركة المرأة سياسيا	5
					مشاركة الرجال السياسية أكثر من المشاركة السياسية للنساء	6
					تحد الموروثات الاجتماعية من المشاركة السياسية للمرأة	7
					القوانين المعمول بها تساعد على مشاركة المرأة السياسية	8
					مؤسسات المجتمع المدني تزيد من مشاركة المرأة السياسية	9
					يعتبر الانتخاب على أساس الجنس مشكلة للدول النامية	10
					تهمل الأحزاب السياسية في حق المرأة وخصوصا الغير منضويات تحت مسميات حزبية	11

أعراض بشدة	أعراض	محايد	أوافق	أوافق بشدة	العبارة	-
					يحد النظام الداخلي للأحزاب السياسية من مشاركة المرأة في تلك الأحزاب	12
					هناك عدم اقتناع لدى كثير من النساء بجدوى المشاركة السياسية	13
					تعتبر بعض النساء المشاركة السياسية للمرأة هو من أجل اكتساب صوت النساء فقط	14
					تعتبر بعض النساء المشاركة السياسية للمرأة عادة سياسية للأحزاب	15

القسم الخامس: التعرف على أهمية المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع

يهدف هذا الجزء التعرف على أهمية المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع

4. الرجاء الاجابة عمايلي لتحديد اثر مؤسسات المجتمع في المشاركة السياسية للمرأة:

أعرض بشدة	أعرض	محايد	أوافق	أوافق بشدة	العبارة	-
					هناك علاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والمشاركة السياسية	1
					تعتبر مؤسسات المجتمع المدني مشاركة المرأة السياسية خطوة اولى في طريق التنمية المجتمعية المستدامة	2
					تعتبر مؤسسات المجتمع المدني مشاركة المرأة السياسية مهمة في عملية تحقيق المساواة الاجتماعية	3
					تلعب مؤسسات المجتمع المدني اثرا هاما في تعزيز قدرات المرأة السياسية	4
					تعتبر مؤسسات المجتمع المدني مشاركة المرأة السياسية لها اثر فاعل في تمكين المرأة اجتماعياً	5
					تعتبر مؤسسات المجتمع المدني مشاركة المرأة السياسية لها اثر فاعل في تمكين المرأة اقتصادياً	6
					تعتبر مؤسسات المجتمع المدني مشاركة المرأة السياسية حماية لحقوقها	7
					تساعد مؤسسات المجتمع المدني المرأة في نيل حريتها وحقوقها الأساسية	8
					تعمل مؤسسات المجتمع المدني على انخراط المرأة في العمل الجماعي المنظم والهادف إلى التغيير	9
					تقدم مؤسسات المجتمع المدني البرامج اللازمة والهادفة لتمكين المرأة سياسيا	10

القسم السادس: التعرف على التحديات التي تعيق تفعيل مشاركة المرأة السياسية

يهدف هذا الجزء التعرف على التحديات التي تعيق تفعيل مشاركة المرأة السياسية

5. الرجاء الاجابة عمايلي لتحديد المعوقات التي تقف امام تفعيل مشاركة المرأة السياسية

أعرض بشدة	أعرض	محايد	أوافق	أوافق بشدة	العبارة	-
					تعتبر العادات والتقاليد من معوقات مشاركة المرأة السياسية	1
					تعتبر البيئة الاجتماعية الفلسطينية من معوقات مشاركة المرأة السياسية	2
					تعتبر الالتزامات الأسرية من معوقات مشاركة المرأة السياسية	3
					يعتبر الزواج من معوقات مشاركة المرأة السياسية	4
					يعتبر الإنجاب ومسؤولياته من معوقات مشاركة المرأة السياسية	5
					تعتبر القوانين المشرعة من معوقات مشاركة المرأة السياسية	6
					يعتبر عدم تطبيق نظام الكوتا في مؤسسات المجتمع المدني من معوقات مشاركة المرأة السياسية	7
					المشاركة السياسية للمرأة من خلال تحريرها من الأفكار والمعتقدات والتقاليد التي تكبلها	8
					الأوضاع السياسية والاجتماعية لا تساعد في مشاركة المرأة سياسيا	9
					قلة تواجد النساء في المؤسسات والأحزاب يعيق من اثرها السياسي	10

القسم السابع: التعرف على اثر طاقم شؤون المرأة في تعزيز مشاركة المرأة السياسية

يهدف هذا الجزء التعرف على اثر طاقم شؤون المرأة في تعزيز مشاركة المرأة السياسية

6. الرجاء الاجابة عن الاسئلة المفتوحة فيمايلي لتحديد اثر طاقم شؤون المرأة في تعزيز مشاركة المرأة السياسية:

1- ما أثر مشروع التمكين السياسي للنساء الفلسطينيات الذي نفذه طاقم شؤون المرأة في توعية وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية؟

.....
.....

2- مامدى مساهمة مؤسسات المجتمع المدني من خلال هذا المشروع في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة؟

.....
.....

3- هل يوجد تباين أو اختلاف بين المرأة التي تعرضت لتدريب وتوعية من خلال هذا المشروع والمرأة التي لم تتلق أي تدريب او توعية؟

.....
.....

4- هل تعتقد ان المشروع أرسى دعائم جديدة في تفكير المتدربات بما يحقق اهدافه؟

.....
.....

ملحق (3): الاداة بصورتها النهائية

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

برنامج دراسات المرأة



استبانة

أثر مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية

"مشروع التمكين السياسي للنساء الفلسطينيات نموذجاً"

ملاحظة

تهدف هذه الاستبانة إلى جمع البيانات التي تخدم غرض الدراسة بإلقاء الضوء على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية، من خلال الوقوف على مشروع التمكين السياسي للنساء الفلسطينيات الذي قام بتنفيذه طاقم شؤون المرأة في فلسطين في الفترة 2009-2013. وذلك من وجهة نظر المتدربات. وستُعامل المعلومات الواردة في هذه الاستبانة بسرية كاملة وفقاً لمنهجية البحث وتحليل البيانات، وسيكون للمعلومات قيمة كبيرة في توضيح الواقع الحالي لتأثير مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية. وإننا نقدر عالياً اهتمامكم بإعطاء البيانات الواقعية النابعة من تجربتكم مع الشكر.

المجال الاول: معلومات تعريف عامة

1. العمر:

- () أقل من 25 () 25-30
() 31-40 () أكثر من 40 عاما

2. الحالة الاجتماعية:

- () متزوج /ة () أعزب /ة
() مطلق /ة () أرمل /ة

3. مكان الإقامة:

- () مدينة () قرية () مخيم

4. المؤهل العلمي:

- () أقل من توجيهي () توجيهي () دبلوم
() بكالوريوس () دراسات عليا

5. مجال العمل: إذا كنت تعملي أرجو اختيار واحد من التالي:

- () أهلي (قطاع خاص) () حكومي
() دولي () أخرى: حدد.....

6. الدخل:

- () أقل من 1500 شيكل () 1500-2500 شيكل
() 2501-3500 شيكل () 3500 فأعلى شيكل

المجال الثاني: معرفة المقصود بمفهوم المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية

يهدف هذا الجزء للتعرف على مفهوم المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية

1. الرجاء الإجابة عما يلي لتحديد مفهومك حول المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية:

-	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
1	اعتقد أن المشاركة السياسية تسهم إلى مدى بعيد في صنع القرار السياسي					
2	تقتصر المشاركة السياسية من وجهة نظرية على المشاركة في التصويت في الانتخابات					
3	أرى أن المشاركة السياسية تسهم إسهاماً كبيراً في اختيار المرشحين السياسيين					
4	المشاركة السياسية يمكن أن تسهم في تصحيح أداء أجهزة الحكومة					
5	المشاركة السياسية هي الجهود التطوعية المنظمة التي تتصل بعمليات اختيار القيادات السياسية بهدف خدمة المرحلة السياسية					
6	المشاركة السياسية تعني إسهام المواطنين بدرجة أو بأخرى في إعداد وتنفيذ سياسات التنمية					
7	المشاركة السياسية تعني الجهود المشتركة الحكومية والأهلية في مختلف المستويات لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية					
8	المشاركة السياسية: تعني إشراك المواطن في إدارة الشؤون العامة بما يحقق أهداف المجتمع					

المجال الثالث: المشاركة السياسية وأشكالها

يهدف هذا الجزء للتعرف على أشكال المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية

2. الرجاء الإجابة عما يلي لتحديد أشكال المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية:

أعراض بشدة	أعراض	محايد	أوافق	أوافق بشدة	العبرة	-
					حسب رأيك فإن أشكال المشاركة السياسية يكون باشتراك المرأة في الأحزاب السياسية	1
					مشاركة المرأة السياسية يكون بمشاركة المرأة في المؤسسات الأهلية	2
					مشاركة المرأة السياسية يكون بحضور الندوات والمؤتمرات والحملات الانتخابية	3
					من أشكال مشاركة المرأة السياسية يكون بالتسجيل والتصويت في الانتخابات	4
					من أشكال مشاركة المرأة السياسية يكون بترشيح نفسها بالانتخابات	5
					مشاركة المرأة السياسية تكون من خلال تخصيص نسبة لها في المؤسسات العامة	6
					المشاركة السياسية تكون من خلال إثبات المرأة قدرتها في إدارة الشؤون العامة	7
					إن تظاهر واعتصام المرأة يعتبر شكل من أشكال المشاركة السياسية	8

المجال الرابع: التعرف على واقع المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع المدني
اللسطينية

يهدف هذا الجزء التعرف على واقع المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع المدني
اللسطينية

3. الرجاء الإجابة عما يلي لتحديد واقع المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع المدني
اللسطينية:

-	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض بشدة	أعارض بشدة
1	تقتصر مشاركة المرأة في العمل السياسي من خلال مؤسسات العمل المجتمعي للمرأة					
2	أرى أن هناك علاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والمشاركة السياسية					
3	تعليم المرأة يؤثر في زيادة مشاركة المرأة السياسية					
4	تحد العادات والتقاليد من مشاركة المرأة سياسياً					
5	القوانين المعمول بها في فلسطين تساعد على مشاركة المرأة السياسية					
6	تهمل الأحزاب السياسية حق المرأة وخصوصاً الغير منظويات تحت مسميات حزبية					
7	يحد النظام الداخلي للأحزاب السياسية من مشاركة المرأة في تلك الأحزاب					
8	هناك عدم اقتناع لدى كثير من النساء بجدوى المشاركة السياسية					
9	تعتبر بعض النساء المشاركة السياسية للمرأة هو من أجل اكتساب صوت النساء فقط					

					تعتبر بعض النساء المشاركة السياسية للمرأة عادة سياسية للأحزاب (تقليد شكلي سياسي)	10
--	--	--	--	--	--	----

المجال الخامس: التعرف على أهمية المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية

يهدف هذا الجزء التعرف على أهمية المشاركة السياسية للمرأة في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية

4.الرجاء الإجابة عما يلي لتحديد اثر مؤسسات المجتمع في المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية:

أعراض بشدة	أعراض	محايد	أوافق	أوافق بشدة	العبرة	-
					تشجع مؤسسات المجتمع المدني على المشاركة السياسية للمرأة	1
					تعتبر مؤسسات المجتمع المدني مشاركة المرأة السياسية خطوة أولى في طريق التنمية المجتمعية المستدامة	2
					تعتبر مؤسسات المجتمع المدني مشاركة المرأة السياسية مهمة في عملية تحقيق المساواة الاجتماعية	3
					تلعب مؤسسات المجتمع المدني اثرا هاما في تعزيز قدرات المرأة السياسية	4
					برامج مؤسسات المجتمع المدني لها اثر فاعل في تمكين المرأة اجتماعياً وسياسياً	5
					تعمل مؤسسات المجتمع المدني في تمكين المرأة اقتصادياً	6
					تعتبر مؤسسات المجتمع المدني مشاركة المرأة السياسية حماية لحقوقها	7

					تساعد مؤسسات المجتمع المدني المرأة في نيل حريتها وحقوقها الأساسية	8
					تعمل مؤسسات المجتمع المدني على انخراط المرأة في العمل الجماعي المنظم والهادف إلى التغيير	9
					تعمل برامج مؤسسات المجتمع المدني على زيادة الثقافة المجتمعية للمرأة	10

المجال السادس: التعرف على التحديات التي تعيق تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية

يهدف هذا الجزء التعرف على التحديات التي تعيق تفعيل المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية

5. الرجاء الإجابة عما يلي لتحديد المعوقات التي تقف أمام تفعيل المشاركة السياسية للمرأة

الفلسطينية

أعرض بشدة	أعرض	محايد	أوافق	أوافق بشدة	العبرة	-
					تعتبر العادات والتقاليد الموجودة في المجتمع الفلسطيني من معوقات مشاركة المرأة السياسية	1
					تعتبر البيئة الاجتماعية الفلسطينية من معوقات مشاركة المرأة السياسية	2
					تعتبر الالتزامات الأسرية من معوقات مشاركة المرأة السياسية	3
					يعتبر الزواج والإنجاب من معوقات مشاركة المرأة السياسية	4
					تعتبر القوانين المشرعة من معوقات مشاركة المرأة السياسية	5
					يعتبر عدم تطبيق نظام الحصص في مؤسسات المجتمع المدني من معوقات مشاركة المرأة السياسية	6

					الأوضاع السياسية السائدة (الاحتلال) حالياً لا تساعد في مشاركة المرأة سياسياً	7
					قلة تواجد النساء في المؤسسات والأحزاب يعيق من اثرها السياسي	8

**An-Najah National University
Faculty of Graduates Studies**

**The Impact of Civil Institutions on the political
participation of Palestinian woman
The political empowerment of Palestinian woman
project as case of study**

**By
Raed Yosef Ahmad Sanakra**

**Supervision
Dr. Julia Drober
Dr. Alia Assali**

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the
Requirements for the Degree of Master of Women Studies of
Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University,
Nablus, Palestine.**

2016

**The Impact of Civil Institutions on the political participation of
Palestinian woman
The political empowerment of Palestinian woman project as case of
study**

**Prepared by
Ra'ed Yousif Ahmad Sanaqra**

**Supervised by
Dr. Julia Drober
Dr. Alia Al-Assali**

Abstract

This study aimed to identify the effect of the social civil institution on the political participation of the Palestinian women "The political empowerment of the Palestinian women project". The study also aimed to identify the effect of the study variables (age, social status, place of residence, the academic degree, field of work and the income), and to achieve the main study objectives, the study was performed on the whole society containing a number of (200) trainee, and (160) surveys were collected with an 80% percentage from the study society. The sample was chosen in an organized way.

The following results were obtained from the study:

The effect of the civil society institutions on the political participation of the Palestinian woman was the total degree of (3.83) and is considered a high degree; which means that the civil society institutions plays a main role in this field, and the political participation of women plays an important role in the long term in making the political decision. The study concludes that the political participation is performed by proving the woman's ability in managing the general issues, and the woman's education affects the increment of women's political participation, which means that as the education of

women increases, the chances of women's political participation increases, and the chances for them in representing high political roles increases.

The civil society institutions consider the women's political participation a first step in permanent society improvements. The study also found that the Palestinian traditions and cultures limits the women's political participation.

Accordingly, the researcher recommends the following:

It is necessary to work on correcting the visions that will decrease the chances of women's political participation, and to open the field for a real partnership in order to achieve social justice, which fulfills the requirements of full development. It is also necessary to work on expanding the range of women's political participation outside the womanhood institutions, which is done through showing its real role to the Palestinian society, especially the struggling role. It's also important to open the field for the women to participate in the NGOs and governmental institutions, and taking senior positions.

Key Words: Civil Society Institutions, Political Participation, Political Empowerment, Palestinian Women.